

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

"الطائفية في الفكر العربي وممارسة قوى الإسلام السياسي"
(العراق) دراسة حالة (2006-2017)

إعداد الطالب

صابرين محيميد عبد الله الشمري

إشراف

الدكتور وليد عبد الهادي العويمر

أطروحة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في
العلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2018

"الطائفية في الفكر العربي وممارسة قوى الإسلام السياسي"... صابرين محيميد عبد الله الشمري جامعة مؤتة، 2018

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر

بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

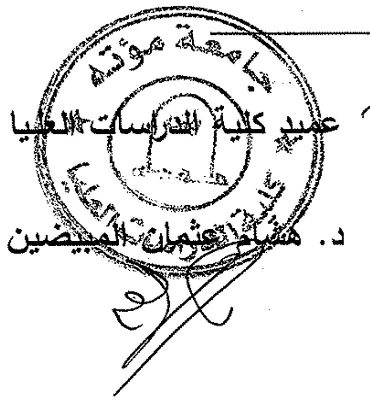
تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة صابرين محيميد الشمري الموسومة بـ:

الطائفية في الفكر العربي وممارسة قوى الإسلام السياسي (العراق) دراسة حاله

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية.

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
د. وليد عبدالهادي العويمر		07/01/2018	مشرفاً ورئيسا
أ.د. فوزي احمد تيم		07/01/2018	عضواً
أ.د.فايز شراري زريقات		07/01/2018	عضواً
د. عبدالحليم مناع العدوان		07/01/2018	عضواً



عميد كلية الدراسات العليا

د. هشام عثمان المبيضين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
sedgs@mutah.edu.jo dgs@mutah.edu.jo e-mail:
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي : ٦١٧١٠
تلفون :٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى...

كلّ قطرة دم سقت نخيل الوطن فارتفع شامخاً...

وكلّ روح شهيد كسّرت قيود الطواغيت...

وكل يتيم غسل بدموعه جسد أبيه الموسّم بالدماء...

وكل أم ما زالت على الباب تنتظر اللقاء...

ثم إلى روح عصفورتي "حلا".. والى من وسعتني رحمتهما صغيرا.. وأسعدتني صحبتهما كبيرا..إلى والدي الكرام.

وجميع أخوتي وأحبتي والأصدقاء واخص بهم صديقتي "إحسان" ولكل شخص دعمني ولو بالدعاء.

الشكر والتقدير

أشكر الله ثم والدي، وكل من ساعدني في كتابه هذه الرسالة، وفي مقدمتهم الدكتور وليد عبد الهادي العويمر الذي اشرف على هذه الرسالة، والذي أعطاني من وقته الكثير فذلل لي الصعاب وقادني إلى السبيل الذي به أتممت رسالتي

كما لا يفوتني تقديم الشكر إلى اعضاء الهيئة التدريسية في قسم العلوم السياسية جامعة مؤتة ، لما قدموه لي من علم وتوصية وإرشاد، فجزأهم الله خيرًا وأسبغ عليهم الصحة والعافية.

إنه سميع مجيب

الباحثة

فهرس المحتويات

الملخص

"الطائفية في الفكر العربي و ممارسة قوى الإسلام السياسي"

(العراق) دراسة حالة (2006-2017)

صابرين محيميد عبد الله الشمري

جامعة مؤتة، 2017

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الطائفية في الفكر العربي وممارسة قوى الإسلام السياسي مع أخذ الدولة العراقية كحالة دراسة، وقامت الدراسة على فرضية مفادها: "هناك علاقة سببية بين تنافس قوى الإسلام السياسي وبين ظهور وتأجيج الطائفية في العراق". وتمحورت مشكلة الدراسة في المسألة الطائفية وما يترتب عليها إشكاليات في العراق باعتبارها آفة خطيرة تهدد البناء الاجتماعي لأي دولة، واتبعنا المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، وهذه المناهج معمول بها في مثل هذه الدراسات، وهي تتناسب وتحقق الأهداف العامة للدراسة.

وتناولت الدراسة الأسباب التي أدت بدورها إلى بروز الطائفية وقضية السنة والشيعة التي استغلت من قبل العامل الخارجي ليكون أداة سياسية تعزز فيها وجودها في المنطقة العربية وخاصة العراق، ثم فصلت الدراسة المقصود بقوى الإسلام السياسي وأسباب ظهورها والوقوف على تجارب للحكم لهذه القوى وخاصة في العراق، وكيف لعبت المحاصصة الطائفية دورا في النظام السياسي العراقي التي أدت بدورها إلى إن يكون العراق لليوم يعاني من تدهور وفساد على كافة المستويات.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وإثبات صحة فرضية الدراسة التي قامت عليها، حيث إن قوى الإسلام السياسي في العراق وبعد مرور أكثر من 13 سنوات لحكمها للعراق ومازال العنف والتوتر بين السنة والشيعة والأكراد يهدد استقرار العراق، وقد فشلت النخبة السياسية العراقية في تطوير نظام حكم شامل للجميع.

الكلمات الدالة: الطائفية، الإسلام السياسي، الفكر العربي، العراق.

Abstract

Sectarianism in the Arab Thought and Practicing the Forces of Political Islam, Iraqaa a Case Study (2006-2017)

SabreenMuhaimeed Abdullah Al–Shammari

Mu'tah University , 2017

This study aimed at identifying the sectarianism in the Arab thought and practicing the forces of political Islam with taking Iraq as a case study. The study was based on the hypothesis that " there is a causal relationship between the competition of political Islam forces and the emergence of the escalation of sectarianism in Iraq." The study problem was focused around the ethnic issue as well as its consequences relating to conflicts in Iraq, considering it as a dangerous problem that threatens the social construction for any country. The study adopted the historical approach as well as the analytical descriptive approach and the case study methodology. These methods are frequently applied in such studies and are compatible for achieving the general objectives of the study.

The study addressed the reasons that led to the emergence of the sectarianism as well as the issue of Sunnah and Shia , that was exploited by the foreign parties , so as to be a tool used by these parties to enhance their existence in the Arabic region, especially, Iraq. Then, the study explained what is meant by the forces of political Islam, the reasons for their emergence, as well as demonstrating their experiences inthe style of ruling , especially in Iraqand how the ethnic division played a role in the political system in Iraq which, in turn, led to the current deterioration and corruption in Iraq at all the levels these days.

The study concluded a number of results and recommendations and verified the validity of the study hypothesis, where the political Islam forces in Iraq, after 13 years of ruling Iraq, at the time that witnesses the continuity of the violence and tension between Sunnah, Shia and Kurds which threatens the stability of Iraq; the Iraqi political elite failed to developing a comprehensive ruling system for all.

Key words: sectarianism, political Islam, Arab Thought, Iraq.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وإجراءاتها المنهجية

1.1 المقدمة:

شكلت الطائفية تلك النزعة السياسية التي لا علاقة لهـا بالعقائـد الدينيـة أو المذهبية، الإشكالية الأشد خطر على السلم والأمن العراقي، كونها فرقت الشعب إلى فرقتين، فرقة ناجية وفرقة هالكة، وقد استخدمها سياسيون هم أبعد ما يكونون عـن روح الدين والتدين الحقيقي، يستغلون أبناء طائفتهم لتحقيق أغراضهم السياسية ودعم مصالحهم الشخصية المادية، والحفاظ على نفوذهم وسلطاتهم في الدولة على حساب أبناء الطوائف الأخرى، وهذا أبعد ما يكون عن ما دعا إليه الإسلام، وكما هو معلوم فقد امتازت المنطقة العربية بالتنوع الديني والعرقي، والتي شكلت من خلالها نسيج رائع في المجتمع العربي الإسلامي، فما كان المفروض أن ينتج عنه هذا الإفراز من (العنف أو الطائفية)، كون ذلك التباين بين أفراد المجتمع (العربي تحديداً) تعد غير ذات أهمية في تشكيل وإثارة العرقية والدينية (غليون، 1988، 41)، ولكنها كانـت العكس تماماً ففي ظل خطاب العولمة والفوضى الخلاقة، فما كان للصـراع إلا أن ينصب داخل الرقعة الجغرافية العربية بين العرب وغير العرب أو بـين المسـلمين وبين غير المسلمين، لكن ذلك لم يحصل فكان الصراع داخل الدين الواحد وداخـل نفس المذهب أحياناً، وهو ما يصح تسميته حرب "الإسلام ضد الإسلام"، فالطائفيـة في العالم العربي ليست عرقية إنما دينية مذهبية (كصاي، 2017، 23-24).

إذاً؛ تطرح اليوم مسالة الطائفية السنية – الشيعية بقوة كأحد أهم المشكلات التي يعاني منها المجتمع العراقي، فبعد أن كانت الخلافات بين السنة والشيعة تتركز على المسائل العقائدية، تغير الوضع في الوقت الحالي ليكون الخلاف أعمق بينهما، ليتمثل بالصراع على الدولة والسلطة والنفوذ، فبدا جلياً أن التنافس على الموارد والثـروة هو الدافع وراء مظاهر الطائفية وتجلياتها الحديثة، حيث هيمنـت فكـرة التمثيـل الطائفي على العلاقات السياسية بدل من تمثيل المواطنين، الأمـر الـذي أدى إلـى

الانقسامات وتفاقمها عوضاً عن تجفيفها (حسن، 2014، 9)، فأصبح الصراع على السلطة هو المحرك الأساس للصراع السني الشيعي والمغذي لفتنتها في العراق.

فالأزمة ما هي إلا أزمة سياسات ومنافع شخصية حول السلطة والنفوذ، فلولا تلك المنافع لما وُظف عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه في الصراع السياسي الطائفي الدائر اليوم بين السنة والشيعة في العراق ، وتم توظيفه من قبل قوى الإسلام السياسي التي تنامت حديثاً في العالم العراق.

2.1 مشكلة الدراسة:

تعتبر مسألة الطائفية وما يترتب عليها من إشكاليات في العراق لما تشكله من آفة خطيرة تهدد البناء الاجتماعي لأي دولة، فعلى الرغم من أن الاختلاف بين البشر موجود منذ أن خلق الله الإنسان وانزله إلى الأرض سواء من ناحية العرق أو الجنس أو اللون، إلا إن الاختلاف المذهبي أو العرقي أو الديني كان له الأثر الأكبر في تأجيج الحروب الأهلية وإثارة سخط الشعوب وقيام الثورات والانقلابات وفناء كثير من الإثنيات والعرقيات إزاء مد الطائفية هذا، وظهر لدينا ما يسمى بالإسلام السياسي الذي استغل الطائفية خير استغلال في العراق، حيث جاء كبديل سياسي دنيوي لا كبديل ديني كما هو معلن، وقد أجبر العقل العربي بحكم الهيمنة الغربية ونتيجة فشل الدولة الوطنية من تلبية حاجات المواطن العربي للبحث عن بديل فكانت قبول فكرة "الثيوقراطية" المؤسسة للحركات السياسية إلى تعتمد على الطائفية في تكوينها.

3.1 أهمية الدراسة: ينبثق من هذه الدراسة أهمية علمية وعملية، وهي كالآتي:

1- **الأهمية العملية**: بعد سنوات من الاحتلال الأمريكي للعراق وفي ظل ما تعيشه المنطقة من أزمات أبرزها محو الدولة وتفككها وانهيار مؤسساتها، وتلاشي مرتكزات الضبط الاجتماعي التقليدية في المجتمع، وشيوع نمط من الانفلات الأمني على جميع المستويات، ازداد الاهتمام بهذا الموضوع وأصبح محل اهتمام السياسيين والباحثين، ومن ثم تأمل الدراسة في أن يستفيد صناع القرار

في العراق خصوصاً، وفي الدول العربية والإسلامية التي يظهر فيها المكـــون السني والشيعي بشكل واضح على وجه الخصوص من النتائج والتوصيات التي سيتم التوصل إليها في نهاية دراستنا، للحد من التناحر بـــين الطائفـــة الســـنية والطائفة الشيعية.

2- **الأهمية العلمية**: تأتي الأهمية العلمية لموضوع الطائفية في الفكـــر وممارســـة القوى الإسلام السياسي، لدى الباحثين والمهتمين في شؤون الدراسات السياسية، بعد أن ازداد أثر الطائفية في تسيير الحياة السياسية في كثير من البلدان العربية والإسلامية في الوقت الحالي وفي مقدمتها العراق الذي يمثل حالـــة الدراســـة، فأصبحت هي المحرك للعملية السياسية فيها، وأصبحت الطائفية أداة بيد القـــوى الإسلامية، فأدى هذا كله إلى زيادة الاهتمام بدراسة الموضوع والتناقضات التي يحملها، ومن ثم تسعى هذه الدراسة إلى سد جزء من النقص الذي تعـــاني منـــه المكتبات العراقية والعربية حول هذا الموضوع الهام.

4.1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على مفهوم الطائفية وظاهرة الإسلام السياسي.
2- توضيح واقع الطائفية في العراق قبل عام 2003.
3- توضيح أهم منافذ وثغرات وأسباب الطائفية الداخلية والخارجية.
4- بيان واقع الطائفية في العرق وانعكاسها على الحياة السياسية في العراق بعد 2003.

5.1 الحدود المكانية والزمنية:

الحدود المكانية: تشمل الحدود المكانية البقعة الجغرافية التي يشغلها العراق كحالة للدراسة.

الحدود الزمنية: **(2006-2017)** لقد تم اختيار عام 2006 ليكـــون بدايـــة لهـــذه الدراسة لما لهذا العام من تغير كبير في النظام السياسي العراقي حيـــث تســـلم المالكي أول حكومة منتخبة في العراق بعد سقوط النظام عـــام 2003، وكـــذلك

واختيار عام 2017 كنقطة نهاية للفترة الزمنية، فهذا يبرره انه العام الذي توقف عنده الحصول على البيانات والمعلومات التي تمكننا من انجاز هذه الدراسة.

6.1 فرضية الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وأسئلتها، تفترض الدراسة " **هناك علاقة سببية بين تنافس قوى الإسلام السياسي وبين ظهور وتأجيج الطائفية في العراق**".

7.1 مفاهيم الدراسة:

هناك العديد من المفاهيم والمصطلحات المهمة، التي لا بد من تعريفها لأغراض هذه الدراسة وهي:

قوى الإسلام السياسي: يطلق مفهوم قوى الإسلام السياسي عادة على الأحزاب والجماعات التي تدخل معترك السياسة، وتشارك في الحكم وصنع القرار، وهي تتبنى في أجندتها وبرامجها أحكام الإسلام وتشريعاته التي تعتبرها المرجع الأساسي وربما الوحيد في استنباط الأحكام وتشريع القوانين، والحكم على الأشياء والممارسات حكماً واضحاً وفق أسس الحلال والحرام وغير ذلك، وبهذا يختلف هذا المفهوم عن مفاهيم الدولة العلمانية أو المدنية التي تنادي بفصل الدين عن السياسة، بحيث يكون أسلوب الحكم وكلّ ما يتعلق به مستوحى من فكر البشر وما تصنعه أيديهم، فهذا المفهوم قد أتى كردة فعل على الفترات التي غيب فيها الإسلام عن الحكم وأصبح مقتصراً على أماكن العبادة، ومجالس العلم، وتعد الظاهرة كونها تيار سياسي ديني حركي يندفع بشراهة نحو السلطة والحكم والقوة والإيثار والنفوذ و المال (كصاي، 2017، 138).

ومن التعريفات التي استخدمت في تحديد هذه الظاهرة ما ذكره أحد مفكري ورموز الحركة الإسلامية (في تونس) بقوله: "تقصد بالحركة الإسلامية جملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام لتحقيق أهدافه وتحقيق التجدد المستمر له من أصل ضبط الواقع وتوجيهه أبداً، وذلك نظراً لأن الإسلام جاء لكل زمان ومكان، فحتّم أن

تكون رسالته متجددة بتغيير أوضاع الزمان والمكان، وبتطور العلوم والمعـــارف والفنون وبناءً عليه، فإن أهداف الحركة الإسلامية، وإستراتيجيتها ووسائل عملها ستختلف باختلاف الزمان والمكان" (الغنوشي، 2000، 11).

الطائفية: هناك العديد من التعريفات لمصطلح الطائفية تتباين فيما بينها في ما يتعلق بكيفية النظر إلى المصطلح، وعلى هذا الأساس ســنعرّف المصـــطلح لغويـــاً واصطلاحاً.

الطائفية لغةً: هي كلمة أصلها الطائفة، والطائفة من الشيء هي جزء منه، والطائفة من الرجل إلى الألف، وقيل الرجل الواحد فما فوق، ويقال طائفة من الناس، وطائفة من الليل، والطائفة هم جماعة من الناس وتقع على الواحد كأنه أراد نفساً طائفة (ابن منظور،1981: 2723)

الطائفية اصطلاحاً: يستعمل البعض مصطلح الطائفية مرادفاً لمفاهيم أخـــرى مثل الطائفة، المذهب، الدين. . . الخ، ولذلك ومن أجل ألا تخـــتلط المفـــاهيم مـــع بعضها وتتداخل فيما بينها، فمن الضروري أن نعطي تعريفـــاً مـــوجزاً وواضـــحاً للمفهوم، فالطائفية تعرف اصطلاحاً بأنها: تعصب لجماعة عضوية، تتطلـــع إلـــى تحقيق مواقع سياسية واجتماعية أفضل في الدولة، عبر تحالفات تتبنى طابعاً سياسياً أو حزبياً يتخذ من الانتماء الطائفي معياراً للمفاضلة والأهلية لتـــولي المســـؤوليات والقيادات بصرف النظر عن الكفاءة والأمان والاستقامة، ويترتب على ذلك إلغـــاء الآخر وتهميشه وحرمانه من المشاركة في الحكـــم وإدارة الـــبلاد (حســـن،2006: 184).

الفكر العربي: إذا ما أردنا تعريف الفكر العربي لابد أن نشرع أولاً في تعريف الفكر والتفكير، وبعد ذلك نتناول تعريف الفكر العربي.

يعرف الفكر لغةً: بكسر الفاء أو فتحها، إعمال النظر في الشيء، أو إعمال الخاطر في الشيء وهو العقل.

أما اصطلاحاً فله معنيان: أحدهما خاص والثاني عام.

فالمعنى الخاص: هو إعمال العقل في الأشياء للوصول إلى معرفتها. والمعنى العام: يطلق على كل ظاهرة من ظواهر الحياة العقلية ومناط الفكر هو العقل والعقل هو قوة للنفس بها تستعد للعلوم والإدراكات. (عبد الحميد، 1996، 41)

والتفكير: هو نقل الحس بالواقع إلى الدماغ بواسطة الحواس، ووجود معلومات سابقة يفسر بواسطتها هذا الواقع.

فلا يمكن أن يكون هنالك تفكير في قضية ما إلا بوجود أربعة أشياء:

-دماغ الإنسان- واقع ملموس- الحواس السليمة- المعرفة الأولية السابقة.

فالواقع ينتقل بما له من صفات بواسطة الحواس إلى الدماغ، والدماغ يربط بين المعاني والمحسوسات، معتمداً على المعرفة الأولية السابقة، ثم يعود ليصدر حكمة على الواقع، وذلك الحكم يسمى (فكرا) (الشيخ، 2015، 34)

والفكر العربي نوع من أنواع الفكر التي عرفها تاريخ الإنسانية، له منظوماته وخصوصياته، ارتبط بالوجود العربي وبالوجود الإسلامي وتطوّر عبر العصور متأثراً بسائر التحوّلات التي عرفها الإنسان في حياته، يتحدد بالتراث الإسلامي المتمثل في القرآن الكريم والسنة النبوية - المنظومة التأسيسية - وما انبثق عنهما من منظومات فكرية وعلمية وفلسفية منذ القديم حتى الآن، كما يتحدد بالتراث العربي متمثلاً في ديوان العرب قبل الإسلام، وفي سائر عناصر الثقافة العربية الفكرية والدينية والأخلاقية والسلوكية، التي جاءت وتطوّرت بعد الإسلام إلى يومنا هذا، ويتحدد كذلك بما أفرزه امتزاج التراث العربي بالتراث الإسلامي بالفكر الإنساني القديم والحديث والمعاصر وبمشكلات وتحدّيات العصر الحاضر وتحوّلاته(نعمان، 2014، 398).

8.1 منهجية الدراسة:

استناداً إلى طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عن تساؤلاتها، فضلاً عن الأهداف والفروض التي سيتم اختبارها، فقد تم استخدام المناهج الآتية:

أ- المنهج التاريخي: الأساس الذي ينطلق منه هذا المنهج هو العودة إلى الماضي بواسطة الأدلة وتقويمها ومن ثم تمحيصها، والهدف الأساسي من استخدام هذا المنهج هو الوصول إلى حقائق وتعميمات تساعدنا على فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، وبناءً على ذلك يمكن القول أن المنهج التاريخي يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها،(القصبي، 2004، 225):

1- حل العديد من المشكلات المعاصرة على ضوء تجارب الماضي، وإلقاء الضوء على اتجاهات جارية ومستقبلية.
2- يتيح التاريخ القدرة على توظيف الماضي للتنبؤ بالمستقبل، وعلى استخدام الحاضر لتفسير الماضي.
3- يسهم في توضيح خصوصية كل ظاهرة وتفردها، أو عموميتها وقابليتها للتكرار.

ويمكن تعريف هذا المنهج: بأنه الدراسة المنتظمة لأحداث الماضي ومعرفة ما حدث فيه، فهو ليس مجرد عملية تجميع حقائق وتواريخ أو حتى وصفاً للأحداث، بل هو تفكير حيوي يمتاز بأحداث الماضي، يشتمل على تلك الأحداث بهدف استعادة المميزات والشخصيات والأفكار التي أثرت فيها، وبالتالي يكون احد أهداف البحث التاريخي هو نشر وفهم أحداث الماضي، ويعتبر أرسطو وابن خلدون، وأوجست كونت، سان سيمون من أهم رواد هذا المنهج(القصبي، 2004، 227).

ويعتمد هذا المنهج في دراسة ظاهرة معينة من خلال تتبع الظاهرة منذ القدم عبر التسلسل التاريخي بهدف تفسير وعرض أحداث معينة، ومن ثم الكشف عن العوامل التي أدت إلى حدوث هذه الظاهرة والنتائج التي تمخضت عنها، ويسعى بذلك الباحث الخروج بمبادئ وقوانين عامة تصبح أداة أساسية في صياغة الفرضيات والنظريات. وسيتم توظيف هذا المنهج من خلال دراسة الخلفية التاريخية للطائفية، والأسباب التي أدت إلى نشأتها منذ العصور القديمة وصولاً إلى الآن.

من خلال دراستنا لتلك الخلفية نستطيع فهم الحاضر لهذه الظاهرة التي تعد من إشكاليات الفكر العربي، وكذلك التعرف على ما يسمى بمفهوم الإسلام السياسي والمراحل التي مرت بها هذه القوى.

ب- المنهج الوصفي التحليلي: وفق هذا المنهج فإنه يتم تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقات بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل والى تعميمات مقبولة.

يعد هذا المنهج مظلة واسعة ومرنة قد تتضمن عدداً من المناهج والأساليب الفرعية مثل المسوح الاجتماعية ودراسات الحالات، إذ أن المنهج الوصفي يقوم على أساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، وما إلى ذلك من جوانب تدور حول سبر أغوار مشكلة أو ظاهرة معينة، والتعرف على حقيقتها على أرض الواقع، حيث يعتبر بعض الباحثين بأن المنهج الوصفي يشمل كافة المناهج الأخرى باستثناء المنهجين التاريخي والتجريبي؛ لأن عملية الوصف والتحليل للظواهر تكاد تكون مسألة مشتركة وموجودة في كافة أنواع البحوث العلمية، ويعتمد المنهج الوصفي على تفسير الوضع القائم (أي ما هو كائن) وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات، كما يتعدى المنهج الوصفي مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة، إلى التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها واستخلاص النتائج منها (مرسي، 1986، 96).

وأساس المنهج يقوم على ثلاث عمليات هي:

1- التفسير: وهو شرح موضوعات وعناصر الظاهرة المراد دراستها.
2- النقد: وهو رصد مواطن الخطأ والصواب والقوة والضعف، الايجابيات والسلبيات في الظاهرة.
3- الاستنباط: هدفها الوصول إلى وضع نظرية علمية أو قاعدة علمية يمكن الاعتماد عليها للتنبؤ بالمستقبل.

وسيتم توظيف هذا المنهج من خلال تفسير وتحليل ظاهرة الإسلام السياسي وكيف استخدم الطائفية للوصول إلى السلطة والأسباب التي أدت إلى بروزهما، ويقوم هذا المنهج على وصف الوضع القائم ومن ثم تحليله.

ج - منهج دراسة الحالة: إن المقصود بمنهج دراسة الحالة هو التركيز على ظاهرة سياسية معينة عن طريق دراستها من كافة الجوانب بهدف التعمق وتحليل

كل الجزئيات المرتبطة بها، وبالتالي فإن الحالة المقصـــودة بالدراســـة قـــد تكـــون شخصية سياسية محددة، أو دولة بعينها، أو منظمة واحدة. وقد لجأ ويلجأ الكثيـــر من الباحثين السياسيين إلى استخدام منهج دراسة الحالة على مســـتويات: الفـــرد، الدولة، والنظام الإقليمي أو الدولي.

ويتطلب منهج الدراسة من الباحث السياسي الإلمام بالجوانب المختلفة للظاهرة السياسية محل الاهتمام، وبالتالي قد يحتاج الباحث إلى خلفية سياســـية واقتصـــادية واجتماعية لكي يدرس الظاهرة دراسة وافية، فالتداخل بـــين الظـــواهر السياســـية وغيرها من الظواهر الأخرى يتطلب في نهاية المطاف من الباحـــث السياســـي أن يكون ملماً بأبعاد غير سياسية تتمشى وطبيعة الحالة محل الاهتمـــام والدراســـة. إن هدف الباحث من استخدام منهج دراسة الحالة هو إما الوصول إلـــى تعميمـــات، أو استخدام الخبرات الماضية كوسيلة لنقل المعرفة والمعلومات إلى الباحثين في مجال علم السياسة فيما بعد.(خشيم، 2002: 106-107). يركز هذا المنهج على اختيار حالة معينة ودراستها للوصول بهدف التعميق في الوصول إلى نتـــائج وتعميمـــات معينة، وسيتم من خلال النموذج العراقي كحالة دراسة التعـــرف علـــى خصـــائص وحالة الظاهرة الطائفية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

مقدمة:

إن أكثر المقتربات النظرية التي يمكن الولوج من خلالها لهذه الدراسة تتمثـــل في اقتراب الثقافة السياسية، ولتحقيق أهداف الدراسة المتمثلة في بيان مفهوم الطائفية وكيف انعكست على الحياة السياسية في العراق، وتوضيح أهم العلاقات بين الــدين والطائفية في الفكر العربي، حيث يشير هذا الاقتراب إلى العديــد مــن المقــولات المتنوعة، كالعادات والتقاليد، وطريقة الحياة، نماذج السلوك والرموز والهوية، فضلاً عن التعليم والتنشئة والاتصال والمشاعر: كالاغتراب والانتماء والولاء، والإدراكات ونسق القيم والمعتقدات وعمليات للتكيف والتغير والضبط والطاعة أو الإذعان فــي مواجهه السلطة وغيرها. قدم كلاً من "ادوارد شلز" و"تلكوت يرســولز" و"جابريــل الموند" مساهمات متميزة في دراســة الثقافــة السياســة.(القصــبي، 2004، 179) واعتمدت الدراسة هذا المقترب لتحقيق أهداف الدراسة المتمثلة فــي بيــان ماهيــة الطائفية وبيان انعكاس الطائفية على الحياة السياسية في العراق.

1.2 اقتراب الثقافة السياسية:

ودراسة الثقافة السياسة تستدعي النظر إليها باعتبارها متغيراً أو عاملاً وسيطاً بين النظام العام السائد ومختلف البني الاجتماعية المكونة له وبين السلوك الفعلي في الحياة اليومية؛ بهذا المعنى الثقافة السياسية هي نتيجة مباشرة للنظام العام السائد، تستعمل كأدوات تنظم العلاقات فتسوغ الواقع وتعمل على إجلائه في صور معينة، أو تبحث عن إحلال التغيير فيه، ولهذا فلا مناص من النظر إلى الثقافة السياسية في اتصالها بالواقع، بل وعلى أنها تنبثق عنه. (بوسقيعة، 2015، 109)

إن الثقافة السياسية ذات تعقيد خاص كامن في حقيقتــه مــن الارتبــاط بــين موضوع الثقافة الذي يحتاج إلى نظرة شمولية وبين الظاهرة السياسية التي تتميــز بتعقدها الخاص، وهذا ما يجعل مقاربة الثقافة السياسية التي تتميز بتعقدها الخــاص تحتاج إلى التحليل العلمي الذي يمكن من التعرض لها وكشف أبعادهــا وتفســيرها،

فالثقافة السياسية السائدة ومهما كان نمطها هي في الواقع مرآة تعكس منظومة تفاعل الأفراد، باعتبارهم وكلاء اجتماعيين يمارسون التأثير على بعضهم البعض في إطار أوضاع اجتماعية، وهذا التفاعل وإن كان في وسط اجتماعي واحد فهو ينبعث من أنماط حياة مختلفة، وبغض النظر عن المستوى التعليمي أو التقدم التقني أو حتى نوع النظام السياسي، فإن هذه الأنماط تأخذ صوراً مختلفة من الثقافات السياسية المتنافسة، وتتضح في الواقع في أنماط من التوجه نحو القضايا السياسية والعمل السياسي بما يشكل مجموعة من السلوكيات والتوجهات نحو السلطة؛ أي ما تفعله أو يتوجب أن تفعله. (بوسيقعة، 2015، 112).

ماهية الثقافة السياسية:

الثقافة السياسية هي ببساطة الجانب السياسي من الثقافة، وبهذا المعنى فهي تمثل جزءاً من الثقافة العامة للمجتمع تحمل ذات خصائصها وتوثر فيها وتتأثر بها؛ أي إنه الجزء المتعلق بالحياة السياسية وبعلاقة الحاكم والمحكوم (القصبي،2014، 111).

أ- **عناصر الثقافة السياسية تتمثل بـ**:

1- القيم: وهي تصورات إدراكية واضحة مميزة للفرد أو الشخصية أو لجماعتها، وعن طريقها يتم الاختيار بين البدائل، وهي تقود سلوك الفرد للتعبير بطريقة شرعية عن الفعل الاجتماعي.

فضلاً عن هذا التعريف، أورد علماء الاجتماع سمات أساسية للقيم من أهمها:

أ. إن القيم تمثل الإطار المرجعي للضبط الاجتماعي في المجتمع.

ب. أنها تحدد سلوك الأفراد وردود أفعالهم المتوقعة.

ج. أنها تحدد التأثر الملائم للمواقف المشترك لأفراد المجتمع.

د. إن القيم الموجودة لدى الإنسان نتاج للثقافة والنظم المجتمعية بتفاعلها مع شخصية الفرد.

2- المعايير: وهي قواعد للسلوك العادي وعناصر أساسية لتحديد الأدوار الاجتماعية لأنها تضع التوقعات والمجال الذي يمارس قيه دوره، وهي تعكس المجتمع الأساسية.

3- المواقف: وهي اتجاهات الشخص نحو المؤسسات أو الأشياء تعبيراً تفضيلات أو تقييم ذلك الشخص.

4- الاتجاهات: يشير الاتجاه إلى تنظيم عدد من المعتقدات حول موضوع معين، وهي عادة ترتبط بموقف محدد أو موضوع بالذات، ولهذا تجد عددها كبير جدا مقارنة بالقيم التي يقل عددها(خاطر، 1999، 202)

ب-تصنيف أنماط الثقافة السياسية:

وردت تصنيفات كثيرة لأنماط الثقافة السياسية واختلفت نظـرا للاعتبـارات المعتمدة في التصنيف نذكر أبرزها وهو تصنيف "جبريال الموند" و"سيدني فيريـا" وحدد الباحثان الأمريكيان الأنماط كالآتي، (عبد،2008، 137):

1- **الثقافة الرعوية أو الضيقة**: وهي ثقافة تستوعب الثقافات المحلية القائمة علـى القرابة والعرق والدين، وتسودها العلاقات العشائرية والطائفية التي تتحدد على أساسها الولاءات والانتماءات السياسية.

وهذا النوع من الثقافات تجده في المجتمعات القديمة أو المجتمعـات الجديـدة الغير متجانسة والتي تفتقر إلى آليات التكامل السياسي، ولهذا يستبعد أن تنشأ عنهـا ثقافة سياسية وطنية. أما أفراد هذه الجماعات فيتميزون بجهلهم للأهداف والغايـات السياسية، كما أنهم لا يستطيعون الحكم على مجريات الحياة السياسية، ولا حتى تقديم أي نوع من التأييد أو المعارضة للقادة أو الزعماء السياسيين(عبد الرحمن، 2001، 454)

2- **ثقافة الخضوع**: وهي ثقافة تسود في المجتمعات الأكثر تطوراً والتي ترتكز على مؤسسات سياسية أو كما يطلق عليها الدولة الوطنية، وبإمكان هذه الثقافة أن تكون نوع من الأحاسيس والمشاعر والوعي وإصدار إحكام قيمية تجاه النظام السياسي ككل دون أن تقتصر على الأنظمة الفرعية كالعشيرة والطائفة وغيرها، ولهذا تجد أنه بإمكانها تشكيل ثقافة وطنية، إلا أنها بالمقابل تُنَمِّي لدى الأفراد السلبية تجاه الحياة السياسية، ولهذا تجدهم دائماً في انتظار تدخل الدولة لتحقيق الاحتياجات وتوفير الخدمات العامة، وهم أبعد ما يكون عن

المشاركة في السياسة لاعتقادهم بأن لا دور لهم فيها ولا تأثير في عملياتها(خاطر، 1999، 207)

3- **ثقافة المشاركة**: يعتقد الأفراد في هذا النمط أنهم بإمكانهم المشاركة في الحياة السياسية بحيازتهم على قدرات التدخل في النشاطات والعمليات السياسية والتعديل والتغيير فيها، عن طريق الممارسات والوسائل المتاحة للأفراد والهيئات التنظيمات المختلفة، كالانتخابات والاتصالات والمظاهرات إلى غير ذلك من سبل المشاركة التي توجد في ظل الأنظمة الديمقراطية(عبد الرحمن، 2001، 439)

ويرى أصحاب هذا التطبيق أن كل نمط من الأنماط الثلاثة يتوافق مع بنية سياسية خاصة، فالثقافة الرعوية ترتبط ببنية سياسية تقليدية على حد كبير من اللامركزية، أما ثقافة الخضوع فتتعلق ببنية سياسية سلطوية مركزية، في حين تتعلق ثقافة المشاركة ببنية سياسية ديمقراطية

ويمكن أن تدرج الثقافة السياسية التي سادت بالعراق حسب تصنيف (جابريال الموند وسيدني فيربا) في خانة الثقافة السياسية الخاضعة، فالمجتمع العراقي كباقي المجتمعات العربية هو مجتمع أبوي يتكون من خليط من البنى التقليدية بما تحمله من علاقات وقيم قبلية وعشائرية وطائفية ودينية مستمدة من روابط الدم والمعتقد، وبنى حديثة تترابط فيما بينها لتنتج بنية اجتماعية جديدة وتسود في ظل هذه البنية قيم الخضوع والطاعة والعلاقات الهرمية، بينما تبقى الحرية والمساواة والتعاون قيم لفظية فاقدة للمفعول على الصعيدين الاجتماعي والنفسي، مما سيولد أشخاصاً يخافون السلطة، الأمر الذي سيمكن الفئة الحاكمة من السيطرة على هذا المجتمع وإخضاعها لسلطتها. (خشيم، 2002، 43)

وقد ساهمت عدة عوامل في تكريس ثقافة الخضوع ومنع ظهور ثقافة سياسية المشاركة يمكنها فسح المجال أمام تشكيل هوية وطنية عراقية منذ قيام الدولة العراقية حتى احتلال الولايات المتحدة للعراق يتمثل أبرزها في، (عبد، 2008: 141):

1- نهج الاستبداد الذي اتبعته الحكومات المتعاقبة: حيث تلجأ هذه الحكومات إلى إشاعة نمط ينسجم مع إيديولوجياتها متخذة شعارات عدة لتسويغ ثقافتها مثل الحفاظ على الوحدة الوطنية، مما يضيق هامش الحريات العامة وممارسة القمع ضد الثقافات الفرعية الأخرى، الأمر الذي يفاقم الوضع الداخلي ويزيده سوءاً من خلال تنامي مشاعر العداء والكراهية للحكومة.

2- سلبية دور النخب السياسية: حيث لم تبذل النخب السياسية العراقيـــة بمختلــف أطيافها سواء كانت داخل السلطة أو خارجها جهوداً كبيرة لخلق هويـــة وطنيـــة تعتمد على مبدأ العراق أولا، وفشل تلك النخب لا يعود فقط في تقصيرها فـــي إنجاز هذه المهمة فحسب، وإنمـــا يعـــود بالدرجـــة الأساســـية إلـــى تبعيتهـــا لأيديولوجيات خارجية مختلفة من غربية وعربية ودينية، فضلاً عن فشلها فـــي تطوير خاصية التعايش التي يتميز بها المجتمع العراقي بمختلف انتماءاته، بحيث أصبحت كل طائفة تشعر بالاغتراب في داخلها عن غيرها من الجماعات.

3- قوة الولاءات الفرعية: تعد الطائفية والقبيلة أبرز هذه الولاءات والتي من شأن تناميها إيجاد حالة من التراخي بين المواطن ودولته، وتأسيس مجتمع عصبوي منغلق اجتماعياً، والطائفية كانت الظاهرة الوحيدة المستمرة في بلد يعرف الاستقرار كالعراق حسب تعبير الباحث العراقي حسن العلوي الذي يضيف "في بلد يفتقر إلى التقاليد السياسية والدستورية كانت الطائفية تقليده الثابت ودستوره الدائم، وقد أخذت معنى من القداسة لم يأخذه الدستور"، ويضيف "إن الطائفية كالقومية ليست خطراً إذا لم تتحول إلى استحواذ وتسلط الآخرين واستلاب هويتهم والتعالي عليهم، "فالطائفية العراقية على حد قوله "ليست طائفية سياسية رسمية تتصل بالسلطة التي اتخذت لنفسها مذهباً حاكماً مارست من ورائه التمييز ضد المذهب المحكوم (العلوي، 1990، 11-12).

إن العقبات التي وقفت حائلاً أمام تبلور السياسية العراقية إلى ثقافة مشاركة وأمام تشكيل هوية وطنية مشتركة، وأدت إلى شيوع ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق طوال هذه الفترة بسبب قلة دعم معظم العراقيين للسلطة والتشكيك في شرعيتها.

وبعد سقوط النظام السابق كانت التوقعات تشير إلى أن هذا السقوط سيدفع نحو تغيير نمطية التفكير والسلوك الذي حكم الفترة الماضية، إلا أن نمط الثقافة السياسية الماضية حافظ على استمراريته من خلال سلوك المتنافسين على السلطة، الذي أسهم في بلورة عقبات عدة وإبقاء ثقافة الخضوع هي الثقافة السياسية العراقية السائدة وأبرز هذه العقبات،(عبد، 2008، 147-148):

1- ظهور حركات الإسلام السياسي وفرض وجودها على الساحة السياسية العراقية، فقد وظفت هذه الظاهرة الدين في عملها السياسي، والتي تعتمد على الاستنفار الأيديولوجي الديني في مقارعتها للقوى المناوئة لها، واعتمدت خطاباً مغرقاً في الأيديولوجية، مما أضعف قدرتها على بناء علاقات تعتمد الحوار والتحالف مع الغير، فتحرك هذه الحركات قائم على ما يسمى (ثقافة الفتاوى)؛ أي تسويغ كل فعل أو موقف أو سلوك اجتماعي كان أم سياسي من خلال فتاوى يصدرها رجال الدين، وهذا إن دل على شي فإنه يدل على امتزاج الأيديولوجي بالديني في ثقافة هذه الحركات السياسية.

2- ضعف دور منظمات المجتمع المدني في العراق.

3- تأثير الحرب على الدولة، الأمر الذي أدى إلى تفكيك أجهزتها الرسمية ومؤسساتها وعمت الفوضى وعدم الاستقرار والانفلات الأمني، كل ذلك حال دون تأسيس ثقافة المشاركة في العراق.

4- الولاء أصبح للانتماءات الأضيق، مثل الانتماء للأسرة والعشيرة والقبيلة والطائفة وغيرها، والتي أصبحت تنافس الولاء للدولة، فالمواطن بات يعرف من خلال طائفته لا من خلال وطنه، مما خلق أزمة في الهوية تتمحور مظاهرها في ضعف علاقة المواطن بدولته، وهذا أدى إلى خلق حالة من عدم التوازن وقد دفع نحو التصادم ما بين الولاءات والانتماءات تصل أحياناً إلى حد رفع إحدى المجموعات السلاح ضد الدولة، وهذا ما نراه واضحاً في العراق بعد الاحتلال.

إن أزمة الدولة العراقية منذ تأسيسها وحتى الوقت الحاضر يكمن في غياب الدولة الممثلة لهوية عراقية مشتركة واضحة بإمكانها صهر التنوعات المختلفة للشعب العراقي من دينية وطائفية ولغوية.

2.2 الدراسات السابقة:

هناك عدد من الدراسات التي ناقشت موضوع الدراسة، وقدمت كتب وأبحاث محكمة وتقارير ومقالات، وفيما يلي بعض من هذه الدراسات التي ناقشت الموضوع:

الدراسات العربية:

دراسة (فاضل، 2006) الموسومة بـ "إشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرارية والانكفائية" حاول الباحث أن يدرس الحالة الطائفية في العراق من حيث مفهومها وجذورها وأسبابها ومظاهرها، وكيف بدت الطائفية في أول الأمر ضئيلة في حجمها ثم ما لبثت أن ترسخت وأصبحت حالة ملازمة للسياسة العراقية، بمعنى أنها قفزت من حالة هامشية إلى حالة المركز والقطب في هذه السياسة، وخلصت الدراسة إلى وضع حلول ومعالجات تهدف في المقام الأول، إلى العمل على تجاوزها والحد من تأثيرها وصولاً إلى تحقيق الوحدة الوطنية الشاملة، من خلال بناء وطن مجرد من أية نزعات طائفية أو قومية أو دينية عنصرية، فتكون الهوية العراقية الوطنية الواحدة هي الهدف أولاً وأخيراً، والاستفادة من دروس وتجارب الماضين وتجنب أخطاءهم.

دراسة (الربيعي، 2011)، الموسومة بـ "دور التدخلات الإقليمية في صناعة المسألة الطائفية في العراق"، هدفت الدراسة إلى بيان مسألة الطائفية وصعود الدور الإقليمي كمؤثر خارجي، وبين كيفية حصر الصراع الطائفي على المكونين السني – والشيعي، في حين حصر الدور في طرف واحد وهو إيران، ويطرح سؤالاً وهو: هل أدى تفجير المسألة الطائفية عقب الاحتلال إلى تعاظم فرص إيران في لعب دور مؤثر في المعادلات العراقية الداخلية، أم أنها وجدت في الاحتلال الأمريكي ضالتها للعب دور إقليمي أوسع، يمكن أن يوفر لها فرصاً متزايدة لدعم نفوذها في العراق والمنطقة، وتعرض إلى الإبعاد السياسية للطائفية في العراق، وخلصت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات أهمها: أنه لما كانت المسالة الطائفية في العراق مسألة صراع سياسي تخوضه قوى مختلفة، ولكن بأدوات ووسائل طائفية، ولما كان العامل الإقليمي هو في الجوهر عامل المصالح السياسية والثقافية المباشرة لقوى

المحيط، فإن إخماد هذا الصراع وتخطي الأوضاع التي تجعل منه صراعاً متواصلاً، لن يكون ممكناً من دون إنشاء مقاربة جديدة لمصالح الأطراف المحلية والإقليمية المختلفة، وأجرى حواراً مباشراً مع إيران وطرفي القوى والأحزاب المعارضة لنفوذها في العراق، لفتح افقأ، للحل الوطني الشامل، وأجرى تفاهماً محلياً بين طرفي الصراع المتمثل بالطائفيتين السنية والشيعية.

دراسة (الشناوي، 2011) الموسومة بـ "العراق التائه بين الطائفية والقومية: هذا ما جرى بعد الصدمة والرعب"، هدفت الدراسة إلى استعراض حالة الطائفية في العراق وكيف لعبت دوراً رئيساً في الأزمة العراقية في مرحلة ما بعد انهيار نظام صدام حسين، ويعتبرها مراقبون أم الأزمات، حيث تولدت منها وتفرعت عنها الأزمات الأخرى، ويرى أنها تبلورت وظهرت نتيجة احتلال العراق وما جاء به من قوانين وأساليب للحكم والحياة النهج الطائفي بين العراقيين، ومن ثم استعرض الأحزاب والتيارات الموجودة على الساحة العراقية وكيف لعبت ادواراً في العملية السياسية في العراق وما طبيعة هذه التيارات التي انقسمت إلى تيارات وأحزاب سنية وشيعية، وكيف استغلت بعض الإطراف الخارجية هذه الإطراف لتحقيق بعض المصالح الطائفية، ومن ثم يربط بين السياسة والطائفية، وكيف استغلت الطائفية من قبل بعض السياسيين داخل العراق، وخلصت الدراسة إلى أن الطائفية لعبت دوراً رئيسياً في الأزمة العراقية ما بعد انهيار النظام، ويصفها بأنها كانت بمثابة مرض خبيث، ورغم استعراضه لتراث الطائفية في العراق، إلا أنه وضح أن هذه الطائفية في الأساس من صنع الاحتلال، وأنها تحمل نزعة سياسية وليس دينية، مع استغلالها كاملة من قبل القوى الإقليمية لإجهاض أي توجه ديمقراطي نحو بناء دولة حديثة.

دراسة (مجيد، 2015) بعنوان "جريمة إثارة الحرب الأهلية والاقتتال الطائفي"، يتعرض البحث إلى جرائم الفتنة الطائفية عموماً، وجريمة الحرب الأهلية والاقتتال الطائفي خصوصاً بوصفها من الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي، وإظهار مدى خطورة هذه الجريمة في إثارة الفرقة والشقاق بين أبناء الشعب الواحد وزعزعة ركائزه وأنظمته وتهديد وحدته الوطنية، لاسيما وإن استهداف هذه الجريمة

يحصل بتسليح المواطنين أو حملهم على التسلح ضد بعضهم البعض، وتكمن مشكلة دراسة البحث في تحديد طبيعة هذه الجريمة هل هي ذات طابع سياسي أم عـادي، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن جريمة إثارة الحرب الأهليـة والاقتتال الطائفي بوصفها واحدة من الجرائم الماسة بأمن الدولة الـداخلي تستـلزم لقيامها ركنين: يتمثل الأول في الركن المادي، والثاني الركن المعنـوي، والـركن المادي لجريمة إثارة الحرب الأهلية والاقتتال الطائفي يتحقق بإحدى ثـلاث صـور هي: تسليح المواطنين بعضهم ضد البعض الآخر، أو بحمل المواطنين على التسلح أو بالحث على الاقتتال.

دراسة (شبيب، 2015) الموسومة بـ "نقد الطائفيـة فـي الفكـر العراقـي المعاصر" يتحدث الباحث عن المسألة الطائفية في بلدان العـالم الإسـلامي ومنـه العراق، والتي تعد حسب رأيه من أخطر المسائل على المستوى الاجتماعي، حيـث يفر عدد كبير من الناس سنوياً، داخلياً وخارجياً، من جراء الخطر الطائفي، الـذي يتخذ آليات مختلفة، في الممارسة القمعية ضد الآخر، من ضمن تلك الآليات غيـر الإنسانية: الإقصاء، التهميش، أو ما يعرف بالتمييز السياسي، أو عن طريق التضييق في الحقوق، والحريات، كحق الرأي، والمعتقد. ويصف الكاتب المسـالة الطائفيـة، بأنها تعبير اجتماعي تمييزي ذات طبيعة اقصائية، يشعر بـه عـدد مـن النـاس، المؤمنون بخصائص لغوية، أو المجتمعين حول معتقدات ما(دينية أو مذهبية)، الذي يترجم من قبل أولئك الناس المقموعين، بخاصية الرفض والتذمر، من ذلك الأسلوب. أنماط التعامل مع المهيمن تكون على شكلين: سلمي، كالتظاهر والاحتجاج، أوعنيف: كاستخدام القوة، الذي يسبقه غالباً أسلوب التعسف والعنف من قبل السلطة المهيمنة. إن هذين النمطين العنيفين المتضادين: المتسلط، والمقموع، هما السائدين في بلـدان عديدة من العالم الإسلامي، ومنه العراق، وخلصت الدراسة إلى أن الطائفيـة فـي العراق كانت أو في أي مكان تعود في الأغلب لأسباب سياسية، وإن المسالة الطائفية من الممكن تجاوزها إذا ما كانت هناك إرادة حقيقة من الجميع لتجاوزها من خـلال الاعتراف المتبادل فيما بين المجموعات والمذاهب العراقيـة المختلفـة، وأن تقـوم الحكومة بخطوات من شأنها نبذ كل ما يوجج الطائفية، ومنها: رفض بعض الثقافات

التي تضر بالمذاهب، وأن تتحمل الدولة بجانبها التشريعي الهم الأكبر في مكافحة مرض الطائفية. أرجو اختصار الشرح عن الدراسة السابقة قدر المستطاع.

دراسة (الجدة، 2015) المؤسومة بـ"مظاهر الطائفية في العراق- رؤية سوسيولوجية-" هدفت هذه الدراسة الوصفية التحليلية التي ركزت على التعريف بالطائفية وأبرز مظاهرها في العراق، و تعرف الطائفية "بأنها التعصب على أساس المذهب والطائفة "، وأهم المظاهر الطائفية التي ركزت عليها الدراسة هي المحاصصة الطائفية التي كانت أحد المظاهر التي وجدت في المجتمع العراقي، وكيف تم تشكيل الحكومة العراقية على أساس التقاسم الطائفي واستخدام مختلف أشكال العنف والقتل أيضاً على أساس الهوية الإثنية وخاصة بعد عام 2006، وتوزع العنف على كافة المحافظات العراقية ليشمل المجتمع بكل أديانه وطوائفه وقومياته، وإن معركة العنف هذه كل الإطراف فيها خاسرون، وكيف إن العراق بسبب الطائفية يواجه مصيراً غامضاً، تلعب بأوراقه قوى داخلية وخارجية، وكيف أصبحت الطائفية من المشاكل التي تعصف بالمجتمع العراقي في الوقت الحاضر وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي، وخلصت الدراسة إلى نتيجة أن العراق اليوم يعيش حالة من العنف الطائفي والفوضى والسبيل لخروجه من هذه المسألة، لابد له من بناء دولة المواطنة وتغليب العراق كوطن على الولاءات الفرعية الأخرى.

دراسة (كصاي، 2017) الموسومة بـ "معضلة الظاهرة الإسلامية –التشكيل الطائفي للإسلام السياسي-: تناول الكاتب من خلال هذا الكتاب معضلة من معضلات العالم العربي والإسلامي اليوم ألا وهي ظاهرة الإسلام السياسي، وتناول هذه الظاهرة التي اعتبرها الكاتب مبتدعة في الإسلام، وهي ظاهرة تستحق الدراسة والعناية الفائقة، والتأكيد على أن الدين ليس ظاهرة سياسية، كما وأن الحركات الدينية ليست هي الإسلام، ولا هو الفكر الديني وانتقاد الظاهرة الدينية لما فيها من سيئات لا دخل لها بالإسلام وأن الطائفية ما هي إلا ابنة الإسلام السياسي، والتي بسببه تنامت في كثير من البلدان وأولها العراق. وتوصلت الدراسة إلى أن الظاهرة الإسلامية بمجملها تقدم صورة ناصعة وأنموذج حي للطائفية الدينية والسياسية في الحقل العربي الإسلامي.

الدراسات الأجنبية:

دراسة بعنوان(الانتفاضات العربية وانبعاث الانقسام الشيعي السني)

ANALYSIS PAPER," THE NEW SECTARINISM: the Arab Uprisings and Rebirth of the Shia- Sunni Divide", 2013.

تحاول الدراسة الرجوع إلى جذور الطائفية، وبيان أن العداء الشيعي - السني ليس جديداً، واليوم يعرض بعض الخصائص التي تختلف عن تاريخ- الطائفية في الشرق الأوسط. تقليدياً، يمكن فهم الطائفية على أنها مؤسسة - مجموعة من الترتيبات التي تحدد الأسرة، المحلية، الإقليمية، وحتى أوسع من الولاء و الانتماء، ويرجع هذا الخلاف إلى نتيجة الحكم الاستبدادي والنضال من اجل السياسة والقوة الاقتصادية التي أثرت على المجتمعات والقيادات الجديدة، ويبين أن الفجوة بين السنة والشيعة في الدولة العربية أخذت تتسع فيما بينهم، وأخذ عدد من القضايا التي تعاني من المشكلة الطائفية كالبحرين التي تعاني تهميش للشيعة، ومن ثم انتقل إلى لبنان وتاريخ الطائفية فيها، وكيف انعكست التداعيات السورية على لبنان وعامل إيران المساند للشيعة، والمستغل لهذه الظاهرة بشكل كبير من خلال دعمه للشيعة، وبين الكيفية التي من خلالها استخدمت الخطاب الديني كأداة سياسية طائفية، وأخيراً يطرح الباحث تساؤلاً: ماذا يمكن للولايات المتحدة أن تفعل للتعامل مع هذه الظاهرة؟ وخلصت الدراسة إلى توجيه اقتراح مضمونه إن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون أكثر من يسعى إلى إجراء محادثات بين الطرفين لإرسال رسالة للشيعة إن إيران ليست الملاذ الوحيد لها، بل ممكن للولايات المتحدة أن تدعم هذا المكون إلى جانب دعمها إلى المكون السني.

دراسة (مقدسي، اسامة) بعنوان أساطير الطائفية في الشرق الأوسط:

Makdisi, Ussama, "THE MYTHOLOGY OF THE SECTARIAN MIDDLE EAST ", 2017.

يتطرق البحث إلى فكرة الشرق الأوسط "الطائفي" وفي كونها تتسبب في التشويش أكثر من الإنارة. وغالباً ما تتسم الطائفية بأنها مظاهر عنيفة وغير لائقة، والهويات الدينية والعداء فيما بينها موجودة قديماً في المنطقة. ويسلط الضوء على ظاهرة الطائفية وكيف تم تسييس الطائفية وجعلها مرتبطة بمصطلحات أخرى كالإرهاب والعنف، واعتبر أن الطائفية هي مشكلة داخلية وخارجية في أغلب الدول

العربية، لأن ذلك خلط بين هوية دينية وهوية سياسية، الشبكات الوطنية والإقليميـــة التي كان التعبير الذاتي الطائفي فيها دائم، وخلصت الدراسة إلى انه على الرغم من هذا التسييس الواضح والتأطير الأيديولوجي، "للطائفية" كثيراً ما اعتبرت أنها مشكلة داخلية وخارجية. غالبا ما ترتبط هذه التفسيرات بشكل مباشر أو غيـــر مباشـــر ب "طائفي" و "قبلي" و "داخلي" العقبات الإقطاعية "أمام التقدم والتنميـــة مـــع الواقـــع الغربي، والشيء الذي لا يمكن إنكاره هو التدخل في المنطقـــة. إن النقـــد الـــذاتي، باختصار وطوال القرن العشرين، كان مواطنون في الشرق الأوسط يعانون فقط من إمكانية التشرذم الداخلي في مجتمعاتهم، ولكن من قبل آفاق التلاعب الأجنبي بالتنوع الديني والإثني في المنطقة.

دراسة نادر هاشمي (نحو نظرية سياسية للطائفية في الشرق الأوسط: بروز الاستبداد على اللاهوت):

Nader Hashemi " Toward a Political Theory of Sectarianism in the Middle East: The Salience of Authoritarianism over Theology", 2016.

هذه الورقة تلقي الضوء على جذور لطائفية، وخاصـــة فـــي أواخـــر القـــرن العشرين أكثر تحديدا، والتأكيد على أن السياق السياسي هو المحرك للمسألة الطائفية والسمة المهيمنة لسياسة الشرق الأوسط هو إستراتيجية رئيسية لبقاء النظام، ومـــن ضمن هذا الإطار أن مسألة الطائفية يمكن فهمها بشكل أفضل. استناداً إلى أدبيـــات "السياسية العرقية التعبئة "والأدبيات في العلاقات الدولية التي تفسر التنـــافس بـــين السعودية وإيران، سيتم تحليلها من خلال اعتبار مسألة الطائفية لها وظيفة سياســـية في الشرق الأوسط، وإن الاختلاف ليس بسبب الفـــوارق اللاهوتيـــة بـــين الســـنة والشيعة. ووصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها إن الطائفية فشلت فـــي إيجـــاد نظـــام وطني شرعي في الشرق الأوسط، والتدخلات الخارجية زادت من أثر الطائفية وأنه رغم ما نسمعه من تصريحات من السياسيين من كلا الطائفتين في رفضهم الطائفية إلا أنهم في نفس الوقت هم أكثر من يتبع هذا النهج ويشجعه لأجل تحقيق مصـــالح شخصية.

إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها تتناول مشكلة الطائفية في العراق كونها أصبحت إشكالية يعاني منها المواطن العراقي منذ احتلاله. فبعد أن كانت الخلافات بين السنة والشيعة تتركز على مسائل عقائدية لا تمس جوهر الدين نفسه، تغير الوضع في الوقت الحالي ليكون الخلاف أعمق بينهما، حيث بات يشكل صراعا حول الدولة والسلطة والنفوذ، إذا بدا التنافس واضحاً على الموارد والثروة أنه الدافع وراء مظاهر الطائفية وتجلياتها الحديثة، حيث هيمنت فكرة التمثيل الطائفي على العلاقات السياسية بدل من تمثيل المواطنين، وأيضا بيان الكيفية التي عمدت القوى الإسلام السياسي العراق في استخدام الطائفية لأجل خدمة مصالحها الخاصة على حساب المصلحة الوطنية، واستغلالها للتنوع الطائفي فيه، وزرع الفتنة واستخدام العنف لتحقيق أهدافها، والدراسة تبين أن الطوائف التي هي محل نزاع وهم السنة والشيعة تم استغلال اختلافاتهم القليلة في بعض الجوانب الفرعية، وعدم التركيز على ما يجمعهم لأجل تحقيق مكاسب سياسية عن طريق استخدام الدين، كما وجاءت الدراسة لتؤكد فشل التجربة في العراق، وان سبب ما يمر به العراق اليوم هو صعود تلك الأحزاب إلى سدة الحكم.

الفصل الثالث

ماهية الطائفية

مقدمة:

تعتبر الطائفية من الأمور التي تم السكوت عنها في أغلب المراحل التاريخية، وكان لهذا السكوت الأثر المؤذي والنتائج الخطيرة على الأفراد والمجتمعات والدول، وتعتبر الطائفية كأي ظاهرة في المجتمع قابلة للتغير ولا تعتبر ثابتة، مما يتطلب الاستعداد الدائم لمواجهة هذا التغير كحالة ضرورية لا مفر منها.

ويتغير حجم الاستعداد كماً وكيفاً وفق حجم المتغيرات ومعطياتها سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية، وكلما كان الاستعداد متقدماً كلما كانت مواجهة ومعالجة الإشكالات أسهل، وكلما ضعف الاستعداد كلما انفتحت الأبواب أمام الاجتهادات والقرارات الارتجالية التي ستعمد إلى جمع الخيارات المتاحة سواء كانت قرارات حسنة أم سيئة، ولأن الإنسان قد تعود على أن يتعامل مع المتغيرات وفق خلفيته الفكرية والسياسية والذاتية بمقدار تحكمها فيه، فإنه إما أن ينظر إلى تبني متغيرات غير مكترث بما سيأتي بعدها، أو أن يتطرف في رفض المتغيرات ومعالجة الإشكالات الجديدة، فتبقى القضايا المسكوت عنها تدور في حلقات مفرغه تبحث عن مخرج لها، والطائفية واحدة منها(شبيب، 2015، 21-22).

ومن هنا تأتي أهمية الانعتاق من عقلية السكوت ومحاولة الخروج من الدائرة المفرغة والتعامل مع المتغيرات القادمة. وعلى هذا ستتناول مفهوم الطائفية وأصلها والرجوع إلى الأدبيات التي تناولت هذا المفهوم، وكذلك التعـرف علـى الطائفيـة وأنواعها والأسباب التي أدت إلى بروزها إلى السطح خاصة في هذه الفترة، وسيتم معالجة الموضوع كالأتي:

1.3 الإطار المفاهيمي للطائفية :

تزايد الحديث عن الطائفية ونزعتها والانقسامات السياسية في بداية القرن الحالي، خاصة على خلفية الصراعات الجارية في العالم الإسلامي حيث نجد أنّ النزعة الطائفية والتطرف التي لم تكن يومًا حكرًا على مجتمعات محدّدة، ولا هي نتاج ثقافات أو أديان معيّنة، من دون أخرى، فهذه النزعات عرفتها معظم البلدان والثقافات والأديان، ومازال بعضها حتى الآن يعاني منها، والعراق ولبنان واليمن أكثر هذه الدول التي تعتبر الطائفية العنصر الرئيس الذي يحكم العملية السياسية، وتم استغلالها أفضل استغلال من قبل العديد من الدول، للتدخل في الشأن الداخلي والخارجي لتلك الدول، فما هو مفهوم الطائفية .

1. **الطائفية في اللغة**: إن مفردة الطائفية مشتقة من الطائفة، وكما يقول النحويون هي مصدر صناعي ينتهي بياء وتاء مربوطة، ويصاغ من الأسماء الجامدة والمشتقة مثلما يصير الإنسان: إنسانية، وعالمي: عالمية، والطائفة: طائفية... الخ، ويطلق اسم الطائفة لغوياً على الجماعات من حيث العدد، بعدد: النفر، الرهط، والقبيل، والعصبة، طائفة(الثعالبي، 2002، 217). وهذه المفاهيم تشكل المراحل الأولى لمراحل تشكيل الجماهير المتجانسة، فهي تحتوي على أفراد من ثقافات ومهن وأواسط مختلفة ولا تجمعهم رابطة جيدة غير العقيدة والإيمان، ولكن متى تتحول الطائفة إلى طائفية؟ عندما تتجه نحو التعصب لطائفة معينة، التي تكون من مذهب معين، أو رأي واحد، لتحقق لهم مصلحة مشتركة بينهم. ولا تنشأ الطائفية إلا في المجتمع العصبوي، حيث يعرف الطائفي بأنه هو من يسلب حقوق العامة، وليس من يطلب الحق (شبيب، 2015، 173)، فهي إذاً عبارة عن تجسيد لعدد من الناس متحركة في إطار الكل دون إن تنفصل عنه، ومتى ما الحق بالطائفة التعصب تحولت إلى ظاهرة خطرة على المجتمع.
2. **الطائفية اصطلاحاً**: في حين تعرف الطائفية اصطلاحاً على انها مذهب ديني مقصور على عشيرة أو قبيلة أو شعب معينين. علاقة انتماء إلى طائفة معينة.هي نظام سياسي اجتماعي متخلف يرتكز على معاملة الفرد كجزء من

فئة دينية تنوب عنه في مواقفه السياسية ولتشكل مع غيرها مـــن الطوائـــف الجسم السياسي للدولة أو الكيان السياسي، وهو لاشك كيان ضـــعيف لأنـــه مكون من مجتمع تحكمه الانقسامات العمودية التي تشق وحدتـــه وتماســكه، ويتيح ذلك أن تتحكم الطائفية بحياة الفرد الشخصية وتحكمه وفـــق قـــوانين شرائعها الدينية التي يقوم فيها رجال الدين بوظيفة الوسيط والحكـــم فـــي آن معاً.(الكيالي، 1983، 745).

وترد أيضاً بمعنى" ظلم يقع على طائفة أخرى من مواطنيهم، بسبب انتمائهم الديني، أو العرقي، أو السياسي، وإن كان سبب الانتماء الديني هو الأكثر شيوعا". (احمد، 2015، 175)، وكذلك تعبر عن المجتمع العصبوي الذي يعاني من نقص الاندماج الذاتي والانصهار، حيث تعيش الجماعات المختلفة بجوار بعضها البعض، لكنها تظل ضعيفة التبادل والتواصل في ما بينها.(غليون، 1988، 104)

ومن الواضح أن هذا النظام يحرم الفرد من حقه في المساواة ومن تعامله مع الدولة والمجتمع على أساس ديمقراطي، بل يحرم المجتمع من اعتماد العقلانية في التفكير والعلاقات الاجتماعية كوسيلة من وسائل تنظيم المجتمع وتقدمه، فهو نظام يقوم على تمييز فئة معينة ومنحهم امتيازات دون أخرى، مما يثير التعصب والحقد والتناقض بين فئات المجتمع الواحد، حيث تعتبر من أخطر الظواهر الاجتماعية والسياسية التي تؤثر على حياة الفرد في الوقت الحالي للسمات التي تحملها في طياتها لاعتمادها على التفريق والتمييز والتفضيل على أساس الدين أو القومية، وإلغاء الآخر، ومن هنا ستكون هي بديلة عن المواطنة ويصبح الولاء للطائفة مقدماً على الوطن (شبيب، 2015، 34).

إن هذا التحديد لمفهوم الطائفية يسهل علينا مهمة التمييز والتفريق بين الطائفية ومفاهيم أخرى يتم الخلط بينها وبين الطائفية ومنها:

أ- **الطائفة والطائفية**: من خلال ما قدمناه في تعريف الطائفية وبيان أنها كلمة مشتقة من الطائفة، سوف يسهل علينا أن نفرق بينهما خاصة إن كثير من المفكرين يخلطون بين هذين المصطلحين على الرغم من اختلاف المعنى بينهما.

فالطائفة هي حالة اختيارية ينتمي إليها أشخاص يتمتعون بصفات شخصية نبيلة، ويحملون معلومات واسعة وعميقة عن الطائفة التي ينتمون لها، فضلاً عن تمتعهم بالصفات الأخلاقية، وفي نفس الوقت تسعى للوصول إلى الكمال الذاتي (حسن، 2006، 185). فالطائفة إذاً ليست بالشيء السيئ، لأن اغلب المجتمعات تتكون من طوائف مختلفة على جميع المستويات، وكل شخص ينتمي إلى طائفة من الطوائف، لذا لا تعتبر الطائفة خطراً إلا إذا ما تحولت إلى طائفية بطرق التعصب واللجوء إلى العنف، لذا فالمشكلة تكمن في الطائفية وليست في وجود الطائفة (احمد، 2015، 170).

بناءً على ذلك تختلف الطائفة عن الطائفية، في الأولى تشير إلى التنوع في المعتقدات والممارسات الدينية بين الإفراد والمجموعات المكونة للمجتمع، في حين تشير الثانية إلى استخدام هذا التنوع لتحقيق أهداف سياسية والمحافظة على المصالح والمزايا، وخلاصة الأمر التمييز الطائفي وليس الانتماء هو الذي يخلق الطائفية.

ب- **الطائفة والمذهبية**: إن من المهم التمييز بين الانتماء الطائفي والانتماء المذهبي فالأمران مختلفان تماماً، فالمذهبية هي تفسير الدين عبر مذهب واحد دون انتهاك حرمة المذاهب الأخرى مع استمرار الاحترام بين الطرفين واحترام كل منهم معتقدات الطرف الآخر (احمد، 2015، 177)، فهي تعني الانتساب إلى مذهب فقهي من المذاهب المعروفة في مجتمعات العالم الإسلامي، والمذهب يضم مجموعة اجتهادات في الأمور الحياتية قاطبة تُعرف باسم مؤسسها أو أفتى بها تلاميذه من بعده، كأبي حنيفة، مالك، جعفر الصادق، الشافعي، اجتهاداتهم هذه ترُد وتلبّي حاجات الفرد الذي لا يملك القدرة على الاجتهاد لنفسه من النص القرآني أو السنّة النبوية، وهناك من الناس من يتعصب إلى المذهب التي ينتمي إليه، وهو أمر كان ولا يزال في بعض مجتمعات اليوم، فهم يعتبرون قواعدها وأحكامها هي الأفضل كحل لهذه المسألة أو تلك، ولا تدانيها في المرتبة والمكانة ما جاءت به المذاهب الأُخرى. إن خطر هذه الحالة هو ما تؤدّي إليه من الجمود المفضي وتوقّف الإبداع وهو بداية النهاية لكل أُمّة لأنه

أمر لا تستقيم معه حياة الناس، مع ذلك يبقى التعصب المذهبي، الذي هو دليل الجهل وعنوانه، أقل خطورة من الطائفية. فالطائفيـــة بما تحمله من حقد ورغبـــة في الإلغاء هي الأنا المطلَقـــة والوجود الحاكم والمتحكّم وللآخر الانسحاق والعدم، إنها تـــُعبّر عن حالة تخلّف حضاري واتجاه عدواني مثل حالة التمييز والاضطهاد العنصري سواء بسواء. (الالوسي، 2002، 244)

وخلاصة ذلك يتبن لنا أنه يمكن لأي شخص أن يكون مذهبياً ويلتزم به وبتصوراته ويتعصب لفكره، والمذهبية تتعلق بالدين فقط، بينما الطائفية تتعلق بكل شي فهي تدعو إلى تفضيل جماعة ومصلحة، وامتلاك القدرة والسلطة والامتياز الدنيوي والمصالح والمقدرة في إيقاع الأذى بطائفة أخرى ورفضها.

ج- **الطائفية والدين**: الدين هو من أهم المتغيرات الأساسية في المجتمع البشري، وفي المجتمعات المتعددة الأديان يبرز هذا المتغير كأحد معايير التباين بين الجماعات، غير أن هذا التباين لا يشكل خطراً إلا إذا اكتسب أهمية سياسية تتجسد في بروز التنافس والتنازع والصراع في مجالات القيم أو السلطة(حسن، 2006، 185-186).

وللتفريق بين الدين والطائفية، علينا أن نعرف أولاً الدين لغةً: " أن الدين من "دان بالشيء" إذا خضع له وانقاد سواء كان هذا الدين سماوياً في أصله أو وثنياً"، إما اصطلاحاً: فهو كما عرفه الجرجاني: وضع الهي يدعو أصحاب العقول إلى قبول ما هو عند الرسول (صل الله علية وسلم) (صالح، 2016، 43)، وعلى هذا الأساس لا توجد علاقة بين الطائفية والدين، فمن الممكن إن يكون الفرد طائفي وغير متدين، ويكون المتدين غير طائفي ومعادياً لها أيضا. ويرجع أصل الطائفية إلى عدد من الآراء المختلفة تمثلت بالاتي:

1- **الرأي الأول**: يرجع البعض أن أصل الطائفية بدأت منذ عصر الردة في خلافة أبو بكر الصديق (رضي الله عنه)، ويعتبرون أن هذا الخلاف هو أصل الطائفية وبداية لمسيرتها.

2- **الرأي الثاني**: يرجعها البعض إلى عصر"الفتنة الكبرى" التي عصفت بالصحابة والتي انتهت بمقتل الخليفة عثمان بن عفان (رضي الله عنه)، ومن ثم الاقتتال بين علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) ومعاوية ابن أبي سفيان، وأدت إلى انشاق المسلمين إلى طائفتين كلتاهما اختلفتا على أمر السياسة لا على أمر الدين (الوردي، 1995، 320).

3- **الرأي الثالث**: في حين يرى آخرون إلى أنها مرتبطة بالتدخل الخارجي والاستعمار الامبريالي للمنطقة العربية، والذي اتخذ منها أداة سياسية تعزز فيها وجودها وترسخ من خلالها قواعدها العسكرية والسياسية والفكرية في المنطقة. (الجحيشي، 2012، 41)

وممكن اعتبار الأقرب إلى الصواب إن الطائفية اليوم أصلها يعود الى التدخل الأجنبي والاستعمار الذي استطاع استغلال هذا الاختلاف لأجل تفتيت الأمة العربية.

1.1.3 عوامل انبعاث الطائفية:

أ- **التعدد المذهبي**: إن الدين والاعتبارات المنتمية إليه والإحكام القائمة عليه قد أسفرت في حقب تاريخية عديدة عن نشوء حروب ونزاعات أريقت فيها كثير من الدماء، وبغض النظر عما حدث في القرون الماضية نجد أن الراهن المعاش مازال حتى اليوم يعاني من تلك النزاعات الناشئة نتيجة التمايز الديني، ولا تزال هي مصدراً للعنف والصراع سواء بين الأديان مثلما في بعض الدول الأسيوية الجنوبية، وبعض الأقاليم الأفريقية التي يقطنها مجموعات كبيرة من المسيحيين والمسلمين، أو بين أبناء مذاهب ينتمون إلى دين واحد كما هو الحال في مناطق واسعة من القارة الهندية وبعض دول الشرق الأوسط.

وتشكل تعددية الانتماءات الدينية والمذهبية ظاهرة عامة، فلا يخلو مجتمع من المجتمعات منها، بل وتعد مصدر ثراء في المجتمعات المتقدمة، أما في البلدان العربية فإنها تعد مصدر التحدي الأهم للنخب والنظم السياسية فمنذ تأسيس تلك الدول وفشلها في خلق هوية جامعة وتبني مشروعاً وطنياً ناجحاً وإتباعها الطابع الاستبدادي الذي حال دون مشاركة مختلف مكونات المجتمع في السلطة، قاد هذا

الأمر إلى انكفاء بعض الفئات إلى تكويناتها التقليدية، (سلامة، 2015، 50)، وأنتج ذلك ثقافة تتسم بالتعبوية المتبادلة بين أتباع المذاهب الإسلامية، حيث انشغل علماء الأمة كثيراً بخلافاتها المذهبية، وأصبح لها تراثاً ضخماً من الجدل المذهبي، يفوق تراثها في الجدل مع الأديان الأخرى، فالكتب التي ألفها علماء الشيعة في الرد على السنة، تفوق إضعافاً مضاعفة ما كتبه علماء الطرفين في الجدل المذهبي يفوق تراثها في الجدل مع الأديان الأخرى، فكل طائفة لا تزال تشعر بالحاجة إلى الحديث عن إثبات أحقية مذهبها، في مواجهة إشكالات وطعون أتباع المذهب الآخر، وأن عليها تحصين أبناءها حتى لا يتأثروا بالاتهامات التي تستهدف مذهبهم (الصفار، 2009، 18-19)، وعلى خلفية هذا الطرح تصدر أحكام التكفير والتبديع والاتهام بالشرك، ومن هنا يستغل هذا الاختلاف في تأجيج مشاعر العداء والبغض وتهيئ الأجواء القابلة للاشتعال بنار الفتنة، وهذا ما كان سبباً لأحداث كثيرة وقعت في لبنان والعراق والبحرين ومصر وحتى الكويت، وتكريس المحاولات الدامية المستمرة لتعميق وإشعال الفتن على مستوى الوطن العربي.

ب- وسائل الإعلام والتواصل: ابتداءً، لا يمكن القول ان كل الإعلام الديني يندرج تحت وصف الإعلام الطائفي أو المتطرف، فالتركيز في الأسطر التالية يختص بالجانب المتطرف والطائفي فهو ظاهرة عالمية ينظر إليها في سياق عولمة الاتصالات في العقود الأخيرة. أما العواقب الناجمة عن هذا الإعلام، فهي متنوعة وتعتمد على السياق السياسي والاجتماعي الخاص والأجندة التحريرية لكل حالة إعلامية وعلى منسوب التوتر لدى اللاعبين الرئيسيين في السياق المعني إن المتابع لوسائل الإعلام الدينية، وخاصة المتشددة منها، يلاحظ أنها تسعى وبشكل دائم على إحياء المعارك العقدية الدينية النائمة، وبثها في الوجدان الشعبي، حيث تقوم وسائل الإعلام من الفريقين على بث وترويج رسائل إزاء نزاعات وخلافات دينية وأصبحت حروب المصطلحات في وسائل الإعلام جزءا من الحروب العقائدية والنفسية بين المذاهب، وتم استعارة مصطلحات من التنظيمات الإرهابية أو الميليشيات الطائفية لتكون جزءا من العنف والتحريض الطائفي، حيث ظهرت العشرات من المصطلحات التي تكفر بالآخر أو تسيء إلى المذاهب، أو مصطلحات استخدمت

تاريخيا لوصف جماعات اعتبرت خارج الدين، وكلها هدفها إشعال فتيل الحروب الطائفية باستمرار(البياتي، 2016، جريدة العرب). وفي ضوء حروب إعلامية وخطابية طاحنة تعلي من شأن الذات الجمعية من ناحية وتعتبرها صاحبة "الحق المطلق"، وتدعو إلى استئصال الطرف الآخر باعتباره ضالاً ومُضِلاً. (صبار، 2015 ، 303)

وقد أعيد إنتاج الصراعات السياسية الراهنة من مناظير طائفية تاريخية. وانتعشت المظلوميات التاريخية والادعاءات التي لا يمكن إثباتها على شاشات التلفزة وفي الخطاب السياسي، وتحول الجهد إلى كيفية ربط ما يحدث يومياً بالسرديات التاريخية الكبرى، بحثاً عن تسويغ الفعل السياسي الشعبوي، وقد ساهم الإعلام الديني ولا يزال، في تآكل الأرضية الاجتماعية المشتركة، وفي إضعاف فكرة المواطَنة لتضرب بجذورها عميقاً في أي من دول المنطقة وإنعاش الولاءات الدينية والطائفية محل الانتماءات الوطنية وفكرة المواطَنة. (الحروب، 2014، 34)، إضافة إلى الإعلام سواء كان المرئي أو المسموع أو المكتوب، نجد أن وسائل التواصل الاجتماعي كان لها الأثر أيضاً في نشر الطائفية، فهناك العديد من كلا الطائفتين يروجون للأفكار الطائفية، وربما يمنون النفس أن يتناحر أبناء الشعب الواحد فيما بينهم، فتحولت هذه الوسيلة الاجتماعية إلى جبهة للتصعيد الطائفي.

ج- **الديمقراطية التوافقية**: الديمقراطية التوافقية هي نمط من أنماط الديمقراطية يتميز بعدم الاكتفاء بالأغلبية كمعيار وحيد للحكم، وإضافة معيار آخر هو التوافق الذي يتضمن إشراك الأقليات المنتخبة في الحكم. ونشأة هذه الديمقراطية في الفكر السياسي الغربي على يد "أرنت ليبهارت" الذي يعتبر من أوائل المنظرين للديمقراطية التوافقية في الفكر السياسي الغربي، وعرفها استناداً إلى أربع خصائص، العنصر الأول والأهم: هو الحكم من خلال ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات الهامة في المجتمع التعددي، أما عناصرها الثلاث الأخرى فهي: الفيتو المتبادل بين الأغلبية والأقلية على السواء لمنع احتكار السلطة واعتماد النسبية كمعيار أساسي للتمثيل السياسي والتعيينات

في توزيع المناصب إضافة إلى تمتعها بدرجة عالية من الاستقلال لكل قطاع في إدارة شؤونه الداخلية (ليبهارت،2006، 47)

إن الحديث عن الديمقراطية التوافقية في الوطن العربي يقودنا للحديث عن التجربتين اللبنانية والعراقية كمثال تطبيقي لها، فالديمقراطية التوافقية كما مر بنا سابقاً وجدت لأجل الحد من اضطرابات داخلية أو اقتتال طائفي، لكن حينما طبقت بالعراق جاءت بنتيجة عكسية كونه قبل التطبيق عليه كان شعب متجانس ومتفاهم رغم التعدد الذي كان يتميز فيه فجاءت التجربة بطريقة عكسية، فلم تنجح في التوافق بل مزقت وحدته.

إذا فالديمقراطية التوافقية هي نظام غربي وضعت بالغرب لتماشي ظروفهم فلا يمكن سحب معطيات التجربة لديهم على واقع وظروف العالم العربي، والعراق أفضل مثال على فشل التجربة، ونحن نراه بعد مرور عشرة أعوام تقريباً على التجربة، هل تقدم نحو الديمقراطية شوط وهل قضى على الطائفية؟ بل نجد العكس تماماً، فالعراق اليوم بلد في المراتب الدنيا في مجال حقوق الإنسان وحرية التعبير، والتناحر الطائفي في أوجه السياسي والديني مسيطر على الساحة وبشكل واضح في كل مجالات الحياة. ولبنان هي الأخرى تجاربها تؤكد لنا فشل الديمقراطية التوافقية في الوطن العربي، لأنها عمدت إلى تراكم آثار الطائفية ودعمتها في دساتيرها حتى أصبحت الطائفية مطلب دستوري وقانوني وشرعي. ولو مثلنا الديمقراطية التوافقية الموجودة حالياً في الحالتين على شكل معادلة حسابية لوجدناها تمثل الآتي:
الديمقراطية التوافقية = فقدان الديمقراطية = الطائفية. (كصاي: 2016، 53-55)

وبهذا شكلت الديمقراطية التوافقية أحد الأسباب التي مهدت الطريق للطائفية ونظامها السياسي ومجتمعها المحتكم للتناحر الطبقي والمذهبي والقبلي.

د-الخلط الخاطئ بين الدين والسياسة: إن المتأمل في التجارب العديدة التي خلطت الدين مع السياسة في المنطقة العربية والإسلامية خلال القرن الماضي يصل إلى نتيجة واحدة، وهي تشويه الدين وتدمير السياسة. وتوظيف الدين لسياسة لم يقتصر على الدين الإسلامي بل كل الثقافات والأديان مرت بهذه التجربة. إن الدين والسياسة في العالم الإسلامي لم يتعارضا إلا عندما أصبح الدين وسيلة لا غاية، طريق لا

محطة، فعندما يتجرد الدين من كل قيمة روحية ومن طبائعه الخيرية والإنسانية، يتساوى مع السياسة بكل ما تعنيه السياسية من لغط، وهنا تقع المشكلة عندما تتحول الحركات المتسترة بغطاء وعمامة الإسلام ظاهرياً والنازعة نحو السلطة ليختلط بذلك الخير والشر (كصاي، 2016، 61).

وعلينا أن ندرك أن الإسلام لم يدعو إلى الربط بين الديني والسياسي وتبني الثقرطه، ولم يدعو إلى الفصل بين هذان المفهومان وتبني العلمنة، بل اجتهد لنفسه طريقة أخرى لا يختزل فيه الدين في بؤرة السياسة، ولا يتحول إلى وسيلة بل يتميز بحصانة إلهية بجعله غاية ومبتغى وهدف لابد من تحقيقه، فإن أية عملية لإقحام الدين في السياسة هي عملية باطلة وزائفة وتحكم على هذا المسار بالانحطاط والطائفية والرجعية، ولذلك فالحركات الإسلامية المعاصرة والتي تسعى إلى توظيف الدين في السياسة، تحكم على نفسها بالفشل والسبب في كونها تجربة منقوصة الخبرة (الربيع، 2006، 43).

هـ- **العامل الخارجي**: لا يقل أهمية عن العوامل الأخرى، حيث يكمل كل منهما الآخر وطالما لعب هذا العامل دوراً حاسماً في معارك السيطرة الاستعمارية وتفتيت الأمة، فلكي تنجح مشاريعه الاستعمارية كان لابد من خلق حروب جانبية وقضايا هامشية لصرف الأنظار عن القضايا القومية لإعاقة مسار الجماهير عن ممارسة المقاومة ضدها، ولعبت دوراً خطيراً في إشعال الحروب الأهلية، وحتى أنها أوصلت أبناء البلد الواحد أن يقف أحدهم مع العدو ضد بعضهم البعض في سبيل تحقيق أغراضه الطائفية، وهذا ما نجده في حالة الهند وباكستان وتقسيم الهند وانسلاخ باكستان عنها. ولو استعرضنا دور هذا العامل في تأجيج الفتنة الطائفية في مجتمعاتنا العربية لوجدنا الكثير من الأمثلة، وربما ما قدمه المستشرق الانكليزي برنارد لويس في دراسة له سنة 1979 لتقسيم المنطقة الإسلامية الممتدة من باكستان إلى المغرب العربي إلى دويلات طائفية ومذهبية، والتصور العام كان تقسيم مصر بين مسلمين وأقباط، والعراق إلى سنة وشيعة وأكراد، ودول المغرب العربي أمازيغ وعرب، وسورية سنة وشيعة، ولبنان عدة دويلات وهكذا. (سلامة، 2015، 87)، بالرغم أن المشروع لم ينفذ كما هو

مخطط له قي حينها إلا إننا نجد الولايات المتحدة الأمريكية لا تتواني أن تستغل الفرص لتنفيذ مشاريعها الهادفة إلى إعادة تقسيم المنطقة، ودورها في العراق الذي جعلت منه ساحة للصراع مع الإرهاب العالمي، وعمدت إلى استقطاب الجماعات الإرهابية ومحاربتها في العراق، وغذت العنف الطائفي فيه، واستخدامها كافة الوسائل دون النظر إلى مشروعيتها فنشرت ثقافة الثار والانتقام والقمع والاستبداد والتهجير القصري، والعراق لم يكن هو الوحيد الذي تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في شؤونه الداخلية كون الولايات المتحدة الأمريكية تريد بناء شرق أوسط جديد بترتيبات أمنية دائمة، تؤمن حماية مصالحها وسيطرتها على النفط والممرات المائية وتضمن تفوق إسرائيل، وربما لا تكون هي الوحيدة التي استغلت التنوع العرقي الموجود في العراق وغيره للتدخل بل كانت إيران هي الأخرى تسعى أن تكون لاعباً أساسياً في المنطقة، فتحاول أن تلعب دوراً مهماً في المنطقة، وتحرك حلفائها لتحقيق رؤيتها في العراق ولبنان، وانعكست بعض تلك الإحداث التي تشهدها العراق ولبنان على ساحات البحرين والكويت، وإيران تستغل الوجود الشيعي في تلك المناطق لإيجاد موطئ قدم لها، وللتأثير على المعادلات السياسية في المنطقة من خلال الضغط الداخلي وإحداث القلاقل مستغلة في ذلك الهيمنة الروحية للمرجعيات الدينية في طهران والنجف. (كاطع، 2008، 133)

2.1.3 أنواع الطائفية والنظام السياسي الطائفي.

الطائفية في هذه الحالة هي مناداة مذهب ديني معين بسياسات انشقاقية لصالح هذا المذهب، ويستخدم في علم اجتماع الأديان ليقصد به ذلك الجزء من المجتمع الذي انفصل عن التيار الديني الأساسي بسبب خلافات حول الممارسات أو المعتقدات الدينية أو كليهما، ولكن هذا الجزء المنشق لا يؤسس ديناً جديداً إما لأنه لا يكون منظماً بطريقة كافية، أو لأن المعتقدات التي ينادي بها لا تكون متميزة بصورة كافية عما هو موجود في الدين الأصلي.(الحسيني، 2013، 159).

وتبدأ الطوائف في الظهور عندما يضطر الدين الأساسي بعد فترة من ظهوره طالت أو قصرت، إلى مواجهة قضايا ومشكلات معينة وتقديم رأيه بخصوصها، مثل علاقة الدين بالسياسة والسلطة وكذا القضايا المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية والاجتهادية الفكرية وغير ذلك من المسائل، فتظهر تلك الطوائف لتعبر عن رفضها للتصورات التي يقدمها الدين الرئيسي لهذه القضايا. ورغم قلة عدد المنتمين لأي طائفية بالمقارنة بالمنتمين للتيار الأصلي، إلا إن قوة الطوائف الحقيقية تكمن في أن المنتمين إليها يختارون ذلك الانتماء طوعاً وعن اقتناع، وهي بالتالي وليدة شك وبحث ثم اقتناع، وبالتالي فإنهم يكونون شديدي الإيمان وشديدي التطرف، وذلك على خلاف الدين الرسمي الذي عادة ما ينتمي له الأفراد بالمولد.

ولقد قام العديد من الباحثين بدراسات حول طبيعة الطوائف وقدرتها على البقاء والاستمرار رغم مخالفتها للجسد الرئيسي للدين، ولقد أفرزت هذه الدراسات اتجاهين متعارضين هما: (ربيع، 1994، 292-294)

الاتجاه الأول: من أشهر من يؤمن بهذا الاتجاه نايبور H. Richard Niebuhr وليستون Pope Liston، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الطوائف بعد فترة من الزمن غير طويلة تفقد حماستها وتطرفها في الرفض وتوقف آراءها وتصوراتها الخاصة بالقضايا الرئيسية مع الاتجاهات العامة السائدة في الدين الأصلي، ومن العوامل التي تؤدي إلى ذلك عامل الوقت الذي عادة ما يطفئ شعلة أية حماسة، وكذلك في حالات عدة تحسن الأوضاع المادية والاجتماعية للمنتمين وهذا الأمر يقوي لديهم الشعور بالحاجة إلى استقرار والمحافظة على الجديد، كل هذه العوامل تؤدي في رأي أنصار هذا الاتجاه إلى تنميط الطائفة وتحولها إلى مجرد منظمة اجتماعية غير رافضة يعطوها اسم "فئة" أو "ملة". (ربيع، 1994، 292)

الاتجاه الثاني: ومن ممثلين هذا الاتجاه ينجر J.Milton Yinger وولسون Bryan R.Wilson ويقر أصحاب هذا الاتجاه ان شعلة الحماسة والرفض ممكن أن تخبو، لكن هذا الأمر لا يمكن تعميمه بأي حال من الأحوال على كل الطوائف، فأنصار هذا الاتجاه يؤكدون أن الدراسات قد أظهرت أن بعض الطوائف تنجح

في أن تستمر لفترة طويلة من الزمن على حالتها من الرفض المتحمس رغم التغيرات التي تطرأ على تكوينها وقياداتها ومؤسسيها، بل إنه مع تقادم الزمن يصبح لها تنظيم على درجات عالية من التقنية، فتصبح كما أسموها أصحاب هذا الاتجاه طوائف راسخة، وهذا النوع من الطوائف ينجح في الاستمرار لأنه عادة ما يهجر المجتمع ويعزل نفسه عزلة إما تكون جغرافية ويؤسس لنفسه مجتمع منفصل أو عزلة غير جغرافية تعني أن أصحاب الطائفة رغم بقاء أفرادها بالمجتمع بشكل منفصل جغرافياً إلا أنهم يبقون منغلقين على أنفسهم، وهذا الانغلاق يجعلهم يرفضون الوظائف الحكومية وأداء الخدمة العسكرية، فرغم الانتماء الظاهري للمجتمع إلا إنهم من الناحية الواقعية منعزلين عنه والفكرة الأساسية من هذا العزل هو أن أعضاء الطائفة يرون أنفسهم صفوة، فالطائفة هنا تكرس إذن أيدلوجية النخبة ولكنها نخبة دينية وليس سياسية (ربيع، 1994، 295).

ويرى بعض علماء السياسة أن جوهر مفهوم الطائفية هو وجود جماعة تؤمن بما تعتقد أنه مثاليات تميزها وتفضلها عن الاتجاهات السائدة، وقدرة هذه الجماعة على أن تعبر عن مصالحها وأمالها وتطلعاتها تعبيراً منظماً، ويوجد أيضاً في المجال السياسي عادة ما يميز الباحثين بين نوعين من الطائفية، وسنحاول أن نتناول تفصيل كل منهما، وكذلك نتطرق إلى المقصود بالنظام السياسي الطائفي على النحو الآتي:

أولا: الطائفية الدينية والطائفية السياسية:

بعد أن تعرفنا في السابق إلى الطائفية بشكل عام، نحاول أن نفكك المفهوم الطائفي (الديني والسياسي) كل على حدة، وهنا سنأتي على تفصيل كل منها على النحو الأتي:

أ- **الطائفية الدينية:** إن الطائفية الدينية أو العقائدية هي مجموعة فرعية تنتمي لدين معين وتقاليد معينة وهوية مستقلة، وهذا النوع من الطائفية لا يعتبر من الأنواع التي تشكل خطراً إلا إذا ما أسيء استخدامهما من خلال أدلجة أتباع الطائفة، فهي طائفية ممكن اعتبارها إيجابية إذا جاز التعبير، لأنها تتلخص في عبادة الله وممارسة طقوس دينية وشعائر تعبدية داخل معابدها دون إكراه أحد أتباع منهج

ما، أو محاولة الانبعاث السياسي على حساب الطوائف الأخرى، فالطائفية الدينية تدعو إلى أن تقف أنت والآخر على مسافة واحدة في الاحترام المتبادل، لكن متى يمكننا اعتبارها سلبية؟ إذا ما تم توظيف المعرفة الدينية وغالباً ما يكون هذا النوع من الطائفية يعتبر من يتبعه أنه محتكر للحقيقة التي تصنع واقعاً سياسياً يتسم بالشمولية وذات أبعاد دنيوية (زاهد، 2014، 4)، وحينما تتحول إلى الوجه السلبي هذا يقسم المجتمع هنا إلى طوائف مذهبية أو دينية، وتمحور كل طائفة نفسها وتعصبهم لها، وتخلق حواجز اجتماعية واقتصادية وأمنية لحفظ وجود الجماعة، وتسعى إلى انتقاص الآخر، كما إن مثيري هذا النوع من الطائفية عادة ما يكونون على فئات ثلاث: هم بعض رجال الدين، ورجال السلطة والممولون (شبيب، 2015، 74).

إذا يمكن اعتبارها طائفية مرحب بها إذا لم يتم أدلجتها واستغلالها من قبل طرف ما لأن هذا ما يوقع الكارثة والفتن والحروب الأهلية.

ب- **الطائفية السياسية**: أما النوع الثاني وهو الأشد خطورة فهو الطائفية السياسية، لأنها تتفرع عن الطائفية الدينية وتعرف بأنها عبارة عن ممارسة سياسية تقوم على التمييز بين المواطنين على أساس المعتقد الديني والمذهبي في الحقوق والحريات، وتنمو هذه الممارسة حينما تكون السلطة ذات طبيعة استبدادية، فهناك علاقة بين الاستبداد السياسي وبين الطائفية إذ كلاً يوجد الآخر، لهذا تكمن خطورة هذه الطائفية لأنها تؤدي إلى تفكك النسيج الاجتماعي ووحدة البلد وتؤدي أيضا إلى وجود نظام استبدادي غير مستقر، وبيّن برهان غليون بأن "الطائفية تنتمي إلى مجال السياسة لا إلى مجال الدين، وعرفها بأنها تعني مجموعة من الظواهر التي تعبر عن استخدام العصبيات الطبيعية الدينية والإثنية المرتبطة بظاهرة المحسوبية، وذلك من أجل الالتفاف على قانون السياسة العمومية، وتحويل الدولة والسلطة من إطار لتوليد إدارة عامة ومصلحة كلية إلى إدارة لتحقيق مصالح جزئية وخاصة، ولا أحد ينكر دور السياسة في صناعة النموذج الطائفي، بل إن السياسة هي الفاعل الأساسي في تشكيل نظام طائفي.

المقصود هنا هو أن تبنى السلطة وتتمحور على أساس طائفي بما يخدم هذه الجماعة التي ينتسب إليها المرتبطين بالسلطة، واعتماد التمييز الطائفي والامتيازات على حساب حقوق وامتيازات الطوائف الأخرى، وبالتالي يمكن القول أنها وبكل بساطة منهج يقوم على تسييس الانتماء الطائفي للمواطن وأدلجته في الحياة السياسية. (صالح، 2016، 119)

نستتج مما سبق أن الطائفية الدينية ليس لها مردوداً سلبياً إلا إذا تم أدلجتها، فهي مسألة طبيعية وكل فرد لابد أن يتمتع بحقوق طائفته شرط أن لا يمس هذا الحق حقوق الطوائف الأخرى ويمس أمن الدولة وسلامتها، فالطائفية المرفوضة هنا هي الطائفية السياسية التي تفتك بالمجتمع المتعايش وتؤدي إلى تفتيت الدولة القطرية.

من خلال المعطيات التي أمامنا نجد أن الطائفية ما هي إلا نتاج سياسي بحت، فالدين هو أسمى الظواهر الاجتماعية والطائفية عكس ذلك تماماً، فالخلاف الطائفي في النهاية خلاف سياسي وليس ديني، وبعد أن تعرفنا على الطائفية وأنواعها لابد من أن نعرف من هو الشخص الطائفي الذي يمارس هذه الطائفية وما هو فكره وما هو سلوكه. إن الشخص الطائفي هو شخص يعيش بيننا كصديق أو جار أو زميل في العمل أو الوظيفة والحي السكني، وهو بكل بساطة إنسان يجد في نفسه أنه غير طائفي والغير هو الطائفي، فهو ذو شخصية مزدوجة، فهو يكره الطائفية في الغير لكنه لا يراها في نفسه، فهو يفهم الطائفية من منظور الضحية فقط، ودائما يلعن الطائفية عند الآخر ويرى أن طائفته الناجية وهي الأصح والأكثر تقبل للغير من الطوائف الأخرى.(احمد، 2015، 173)، والحقيقة أن الشخص الطائفي هو ذاته ضحية فكره الطائفي الذي يفكر من خلاله، لهذا فإن النقد يجب أن يتوجه من نقد الإنسان الطائفي إلى نقد الفكر الطائفي الذي هو إنتاج نخب سياسية منّظرة له من تاريخ ماضٍ وحاضر ومستقبل، حيث تروي التاريخ كصراع طائفي فقط وتسقط هذا التاريخ على الحاضر وترسم سيناريو للمستقبل امتداداً للتاريخ والحاضر الطائفي. والفكر الطائفي أحادي انتقائي لا يرى في السنة إلا وهابية سلفية تكفيرية، ولا يرى في الشيعة إلا صفوية وروافض، لا يرى إلا الخلافات ولا يسمع إلا الخطاب المتطرف من الآخر، بل لا يرى نفسه إلا مقاطعاً كارهاً لغيره من الطوائف، لهذا

يركز الفكر الطائفي على الخلافات التاريخية بين السنة والشيعة ويحاول بعثها مجدداً، فيعيد إنتاج كلمات وأوصاف وأسماء تاريخية بالية مثل روافض، نواصب، خوارج، آل أمية، الجيش السفياني، الجيش الصفوي، ورسم صورة منسوخة للحاضر والمستقبل عن الماضي الطائفي، فيتحدث مروجاً في منابره ووسائل إعلامه وإشاعاته عن حرب عقائدية طائفية مقبلة أو دائرة حالياً حاسمة لنصرة طائفة منصورة من الله، ويحاول الفكر الطائفي أيضاً اصطياد حالات قليلة أو شاذة طائفية كعملية قتل أو تحريض أو فتوى طائفية وتعميمها كظاهرة بالطرف الآخر، لتعبئة الحقد الطائفي والعداء والكره والقطيعة متجاهلاً كل الأصوات المعتدلة التي تدين وترفض القتل والتحريض الطائفي ضد الطوائف الأخرى، ولا يكتفي بإبراز الخلافات بل بابتداع التهم والإشاعات التسقيطية للآخر، كتلفيق فتاوى له بلسانه كالفتوى التي تبيح قتل عشرة من الطائفة الأخرى مقابل دخول الجنة، وأفضل وسيلة لضرب الفكر الطائفي هي تجريم كل شكل من أشكال التمييز والتحريض والتكفير بين الطوائف بالدستور، سواء بالإعلام والمنابر والتصريحات والأماكن العامة. (محل، 2014، الحوار المتمدن).

ثانيا: النظام السياسي الطائفي:

قبل أن نعرف ما هو النظام السياسي الطائفي علينا أن نعرف المقصود بالنظام السياسي. النظام السياسي هو:"مجموعة من التفاعلات والأدوار المتداخلة والمتشابكة والتي تتعلق بالتخصيص السلطوي للقيم أي بتوزيع الأشياء ذات القيمة بموجب قرارات سياسية ملزمة للجميع، أو التي تتضمن الاستخدام الفعلي أو التهديد باستخدام الإرغام المادي المشروع في سبيل تحقيق تكامل وتكيف المجتمع على الصعيدين الداخلي والخارجي، أو التي تدور حول القوة والسلطة والحكم أو التي تتعلق تجديد المشكلات ووضع وتنفيذ القرارات السياسية" (بدوي، 1975، 6).

ووظائف كل نظام سياسي تتمثل بما يلي: (درويش، 1969، 33)

1- تحديد أهداف المجتمع والدولة التي تتركز في تحقيق وظائف الرفاهية والأمن.

2- تعبئة طاقات المجتمع وضمان مشاركة أبنائه في تحقيق وظائف الرفاهية والأمن.

3- دمج العناصر التي يتألف منها المجتمع، أو توحيدها، لتعزيز عناصر قوة الدولة ومن ثم ضمان مصالحها وتحقيق أهدافها.

4- المطابقة بين الحياة السياسية، كما هي ممارسة مع القواعد القانونية والسياسية الرسمية؛ أي إضفاء المشروعية على العملية السياسية ومن ثم النظام السياسي نفسه.

5- تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين.

هذا هو النظام السياسي بمفهومه العام، فما هو المقصود إذن بالنظام السياسي الطائفي؟ وهل بالضرورة النظام السياسي الطائفي إسلامي؟ كل هذه الأسئلة سنحاول أن نجيب عنها.

إن من السهولة تحويل أي نظام سياسي إلى نظام سياسي طائفي، فمن خلال ما مر بنا من تعريفنا للطائفية وأنواعها تبين أن الطائفية عندما تدخل دولة ما فإنها بكل بساطه تحول ولاء الفرد من الوطن إلى طائفته أو مذهبه، فدورها لا ينشط إلا عندما يتم تسييسها ويشتد خطرها عندما يصل إلى السلطة رجال متعصبين متطرفين، ليكونوا بهذا نظام سياسي عربي طائفي بقائي هدفه خدمة مصالحه، والبقاء أطول مدة في الحكم، ويسعى إلى تحقيق ذلك من خلال إحاطة نفسه بمن له من حزبه الطائفي أو طائفته الدينية (كصاي، 2016، 77).

والنظام السياسي الطائفي في منطقتنا العربية اليوم يقصد به نظام يقوم على التمييز بين المواطنين، ومنح الامتيازات لفئة دون أخرى حسب ترتيب سلم الأولوية الطائفية، وبالتالي يثير التعصب والحقد والتنافر والتناقض اللاموضوعي بين المواطنين مما يؤدي إلى تدمير المجتمع والدولة (الكيالي، 1990، 457).

ويرجع البعض إلى أن السبب في قيام هذا النظام هو فشل نهج الأنظمة العربية القومية داخلياً وخارجياً، الأمر الذي أدى بدوره إلى وصول الحركات الإسلامية السياسية في أغلب بلدان الوطن العربي إلى نظام الحكم في تلك البلدان، وخاصة في العراق بعد 2003 وصعود الأحزاب الإسلامية واستلامها لنظام الحكم(السدمي،2014، 46).

فأين هذه الأسس من دولة تلك الحركات الإسلامية التي تدعي تطبيقها للنظام الإسلامي، فلو جئنا إلى التطبيق الواقعي لوجدناها دولة عاجزة عن تطبيق أي من تلك الأسس النظام الإسلامي المتمثلة بـــ(الحاكمية لله، والعدالة، والشورى، والمساواة، والطاعة) وهي لا تعدو كونها دولة شعارات ذات صبغة مذهبية فئوية وبعيدة كل البعد عن الإسلام، فأول ما يجب أن نأخذه بعين الاعتبار بكون النظام الطائفي لا يكون بالضرورة إسلامي خاصة، وأن النظام السياسي الإسلامي من خلال أسسه نجده بعيد كل البعد عن أي من النظم السياسية القائمة، ولو أنها طبقت تلك الأسس لكنا لآن في مصاف الدول المتقدمة(كصاي، 2016، 20)

ولنكون أكثر موضوعية وعلمية لا بد من أخذ تطبيق عملي على النظام السياسي الطائفي وربما أقرب مثالين هما النظام السياسي اللبناني والعراقي، كلاهما عانى من هذا النظام الذي كرس الدين في خدمة السياسة، وسنلقي الضوء بشكل موسع في الفصل الأخير من الدراسة على العراق كحالة دراسية. وقد بينت التجربتان فشل النظام في إيجاد التأسيس لدولة المواطنة التي تحترم كل طوائف المجتمع المكون لتلك الدولة، خاصة وإن الدولتين تمتازان بكونهما متعددتي الطوائف والأديان، فهي عاجزة عن تحقيق الوطنية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والرأي العام، فنجد أنها تميز بين الفرد والآخر، بل وأدخلت الطائفية في رحابها حتى الفن والرياضة وفشلت في إرساء الديمقراطية ما عدا الديمقراطية التوافقية التي جعلت نظام الحكم أكثر طائفية وأقرب من كونه ديمقراطي، وانتهاك حقوق المواطن لا تكاد دولة منهما لا تعاني منه، وقد يفقد البعض حياته في ظل الدولتين إذا ما عبر عن رأيه بكل صراحة، وبهذا نصل إلى نتيجة مفادها أن النظام السياسي الطائفي عاجز عن تقديم أو طرح حلول للمشاكل الاجتماعية والسياسية كونه نظام غابت عنه النظريات التأصيلية، الأمر الذي كرس فشله وعجزه، وتكمن مخاطر النظام الطائفي في تداعياتها على المجتمعات واستقرارها وأمنها بل وبقائها، ويتضح ذلك من خلال:

1- **المحاصصة الطائفية والفساد السياسي**: إن المقصود بالمحاصصة الطائفية توزيع المناصب الوظيفية وفقاً لمعيار الانتماء لطائفة معينة وعلى أساس نسبة الطائفة العددية إلى المكون الطائفي القائم(الجدة، 2015، 287)، وهذا

بدوره يؤدي إلى الفساد السياسي الذي يعرف بأنه سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعاً إلى مكاسب خاصة مادية أو معنوية، أو هو سلوك مؤداه انتهاك القواعد القانونية بممارسة أنواع معينة من التأثير تستهدف تحقيق منفعة خاصة، وتشمل أبرز تجليات هذا السلوك في الرشوة والمحسوبية (أولوية في التوظيف للقرابة والانتماء الديني أو الجغرافي)، نهب المال واستخدامه بصورة غير مشروعة لتحقيق منافع ذاتية،(سليمان، 2006، 67)، وتعتبر الطائفية مكمناً للفساد، فالزعماء السياسيون يتخذون من الطائفية ملجأ لهم من مغبة المساءلة والمحاسبة، فإذا فتح ملف أحدهم اعتبر ذلك مساساً بطائفته مع أن الفساد لا يقتصر على طائفة دون أخرى.

2- **التعصب والتطرف والعنف الطائفي**: إن كلاً من التعصب والتطرف والعنف مكمل أحدهما الأخر وهي مغذيات أساسيات للطائفية، حتى لو اختلف تعريف كل منهم واختلفت طريقة تعبير كل منهم عن الآخر، إلا إنها في النهاية تصب في نتيجة واحدة ألا وهي تأجيج الطائفية وخدمتها، فالتعصب الذي يعرف بأنه نتاج لحالة اليأس والخنوع والخضوع التي تعيشها الجماعات الدينية والقومية في ظل رحاب الدولة والمجتمع العربي، هو شعور بالانكسار البالغ والإفلاس السياسي في المجتمع فيكون الحل للفشل بهذه الحالة النزوع نحو ميول التعصب والتطرف كما ذكرته موسوعة السياسة والتطرف، وهذا بدوره يدفع إلى البعد عن العقل والاستهانة بالآخرين ومعتقداتهم ويرتبط بأفكار بعيدة عما هو متعارف عليه سياسياً واجتماعياً ودينياً، وقد ينتج التطرف كنتيجة للتعصب إما الأعمال العنيفة التي تتضمن استخداماً للقسر أو العنف أو الإجبار من جانب قوى المجتمع المدني ضد الدولة، أو من جانب الدولة ضد المجتمع المدني أو ضد نفسها، ويكون من شأن هذا العمل زيادة قلق الفرد على نفسه وبلده، ومن دون شك فإن اللجوء إلى أعمال العنف يؤدي إلى زيادة الوهن في النظام السياسي، ويضيف أعباءً إضافية إلى الأعباء الموضوعة على كاهله. (ربيع، 1994، 488)، والتعصب والعنف

والتطرف يخلق حالة من الخوف والرعب بين المجتمع الواحد، وعدم قبول الآخر المختلف.

3- **تعتبر معوقاً أمام التطور الديمقراطي**: فالديمقراطية تلازم وتكافؤ الفرص، وهذا المبدأ يعتبر شبه غائب في ظل ممارسة لا يصل فيها أحد إلى موقع بجدارته أو كفاءته أو مزاياه بل بفعل الانتماء الطائفي والمذهبي والعشائري والمحسوبية، وكثيراً ما تسفر الانتخابات النيابية عن فوز ممثلين للطوائف، على حساب التمثيل الشعبي الصحيح ومن هنا تتزع الأنظمة الطائفية إلى إنتاج أنظمة هي أقرب إلى الأوتوقراطية منها إلى الديمقراطية.(سليمان، 2006، 67)، فالطائفية كما مر بنا نظام قائم على تميز طائفة على حساب أخرى، ومن المؤكد ستكون أبعد ما يكون عن الديمقراطية، وستكون عائقاً للوقوف أمام تقدمها، إذ أن الطائفية أساسها قائم على المحسوبية وتفضيل طائفة على حساب حقوق الأخرى وعدم احترام الغير ورفضه.

4- **الحرب الأهلية**: هي صراع سياسي عسكري بين فريقين أو أكثر وهي تنشأ نتيجة الاختلاف القيمي المذهبي، وينجم عنها انقسام الدولة إلى قسمين أو أكثر تبعاً للباعث الأيديولوجي الذي تعتنقه قطاعات من الجماهير. والحرب الأهلية بالغالب هي نتاج الاختلاف العرقي أو المذهبي أو الديني أو اللوني في الدول التي تشتهر بالتنوع بين أطيافها من حيث القومية أو الدين أو المذهب وما نحوه، الحرب الأهلية تكون ضمن الدولة الواحدة فيلجأ طرفا النزاع إلى حمل السلاح ضد بعضهما، بغية الوصول إلى زمام السلطة فيها أو تقوم مجموعة معينة من الجماهير في الدولة بحمل السلاح ضد الحكومة (الشيخة، 2004، 267)، والحرب الأهلية هي رفيقة وملاصقة للطائفية، حيث لا يوجد نص للطائفية إلا وكانت الحرب الأهلية حاضرة فيه، ولا يمكن أن تتم الحرب إلا شرط وجود التعصب والطائفية كركيزة أولى لنشوب هذه الحرب (العامل، 2003، 13).

فالحرب الأهلية تعتبر في النهاية نزاع مسلح بين أطياف الشعب الواحد أو بين جزء منه ضد قوات الدولة ضمن إقليم دولة واحدة، ولا تعتبر الحرب حرباً أهلية إذا

ما استخدمت الدولة القوة لقمع عصيان أو مطاردة وقمع العصابات المسلحة، وتعتبر أشد خطورة من أي حرب أخرى، لأنها حرب بين الأهل فهي تعتبر حرب ضد الحياة وترهق اقتصاد البلد وتستنزف طاقات البلد وثرواته، وهي حرب خصمها من بني جلدتها، حرب ليس فيها منتصر ومهزوم، فجميع الأطراف خاسرين، ولبنان إحدى الدول التي عايشت هذا النوع من الحروب، وشاركت فيها مختلف الطوائف والاثنيات واستمرت لأكثر من 15 عام، وراح ضحيتها الآلاف من الأشخاص (عبد الحميد، 2015، 12).

2.3 جدل السنة والشيعة.

إن قضية الطائفية السنية_الشيعية أصبحت تطرح اليوم في العراق خاصة بعد احتلال العراق عام 2003، ولكن ما الذي صنع تلك الطائفية ووسع الهوة بينهما بعد أن كانا في خندق واحد وسنتناول ذلك من خلال التعريف بالطائفتين وإبراز طبيعة هذا الجدل:

أ- **أهل السنة والجماعة**. أهل السنة والجماعة من أكثر الفرق الإسلامية عدداً وانتشاراً، وتجمع تحتها الكثير من المذاهب ويعتبر أهل السنة إن ما صدر عن الرسول من قول وفعل أو تقرير هو المصدر الثاني من أصول العقيدة بعد القرآن الكريم، وهي تدعو إلى العودة بالعقيدة إلى بساطتها الأولى التي كان عليها الصحابة والتابعين فالسنة عند أهل السنة " تكون بياناً لما أريد بالقرآن، وتفسير له، وتكون موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه، أو محرمة لما سكت عن تحريمه" (رستم، 2004، 17)

وتطور مفهوم السنة إلى مفهوم معاصر استهدف القضاء على البدع والتركيز على التوحيد الخالص. من خلال هذه المطلب سنحاول التعريف بالمقصود بأهل السنة و نشأتها.

التعريف اللغوي: مفهوم أهل السنة في اللغة هو الطريقة والسيرة، حسنه كانت أم قبيحة، وكل من ابتدأ عملاً عمل به قوم بعده قيل هو الذي سنه. ونقل الشوكاني عن

الكسائي: إن السنة الدوام ؛ أي الأمر الذي يداوم عليه، من قولهم: سننت الماء إذا واليت في صبه. وقال الطبري والقرطبي: السنة هي المثال المتبع والإمام المؤتم به. وتعريف السنة عند الفقهاء يرادف المندوب وعلى ما يقابل البدعة، كقولهم فلان أهل السنة، وهناك اختلاف قليل في التعريف تبعاً لاختلاف المذهب.

فالحنفي عرفها بأنه ما واظب النبي على فعله مع ما تركه بلا عذر وقد ميز الحنفية بين نوعين من السنة، مؤكدة والتي يجب إتباعها وغير مؤكدة، أو الزوائد يمكن تركها لأن لرسول فعلها في سبيل العادة. أما الشافعي فعندهم هي ترادف المندوب أو المستحب والتطوع والفضيلة والمرغوب فيه، وهذا ما قال السبكي فيها: ما يحمد فاعله ولا يذم نازعه. والحنابلة قالوا فيها ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه، والمالكية عرفوها بأنها ما فعله النبي و أظهر حاله كونه في جماعته ودوام عليه ولم يدل دليل وجوبه. (حميدان، 2006، 13-15).

التعريف الاصطلاحي: هي الهدى الذي كان عليه الرسول(صل الله علية وسلم) وأصحابه، علماً واعتقاداً وقولاً وعملاً(القحطاني، 2006، 6)، **و**سميت بأهل السنة لأنهم أخذوا بسنة النبي (صل الله عليه وسلم) عاملين بمقتضاها والمتمثلين بقول النبي(صل الله عليه وسلم) من الشرع والدين والهدى الظاهر والباطن وتلقاه عنهم التابعون، ثم تابعوهم ثم أئمة الهدى العلماء والعدول المقتدون بهم ومن سلك سبيلهم إلى يوم الدين. وسموا بالجماعة لأنهم اجتمعوا على الحق وأخذوا به. واقتفوا أثر جماعة المسلمين المتمسكين بالحسنة من الصحبة والتابعين(الشاعر، 2008، 152).

نشأة السنة: يرى البعض أن أهل السنة والجماعة هم الامتداد الطبيعي للمسلمين الأوائل الذين تركهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راضٍ، في حين يرى البعض أنها نشأت مع أعلام أهل السنة، ويرد ابن تيمية على من يربط نشأة أهل السنة ببعض أعلام الأمة: «ومذهب أهل السنة والجماعة مذهب قديم معروف قبل أن يخلق الله أبا حنيفة ومالكاً والشافعي وأحمد، فإنه مذهب الصحابة الذين تلقوه عن نبيهم. (رستم، 2014، 45).

وهذا ما أكده الإمام الالكاني - رحمه الله - يفتتح كتابه القيِّم: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» بذكر أئمة السنة الذين ترسموا بالإمامة بعد رسول الله صلى الله

عليه وسلم، فيبدأ بذكر أبي بكر والخلفاء الثلاثة بعده، وبقية أئمة العلم والدين من الصحابة ومن تبعهم بإحسان إلى زمنه رحمه الله، وقد ذكر كثيراً من أئمة أهل السنة في معظم الأمصار الإسلامية. أما الأصل في تسميتهم بأهل السنة فهو ما ورد من النصوص التي تأمر بإتباع السنة، ولزوم الجماعة، فالتسمية مأثورة في السنة وواردة في كلام السلف. بينما يشير البعض إلى أن مصطلح أهل السنة والجماعة لم يظهر في التاريخ إلا أيام المتوكل، وكانوا قبل ذلك يدعون "أهل الحديث" ومن يتتبع سيرة أهل الحديث يجدهم قد نشأت تلك الطائفة إثناء الحكم الأموي حيث جمعت الأحاديث النبوية(حسين، 2011، 89).

ومن علماء الصحابة الذين انتشروا في الأمصار ونشروا علمهم: عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وزيد بن ثابت، وغيرهم، وجاء من بعدهم التابعين وتابعي التابعين، ومنهم: أبو حنيفة النعمان، ومالك بن أنس، والليث بن سعد، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن جرير الطبري وغيرهم، لكن الذي اشتهر منهم الأئمة الأربعة لكثرة تلاميذهم الذين نشروا مذاهبهم وأقوالهم وحفظوا تراثهم المكتوب، ونقلوه وبحثوا فيه، واهتموا بدراسته وتدوينه وتعليمه ونشره بين الناس. (القحطاني، 2006، 56).

فكانت المذاهب الفقهية الأربعة المتمثلة بالــ(الحنفي، الشافعي، الحنبلي، المالكي) التي انتشرت بشكل واسع عند أهل السنة، وأصبحت رسمية في معظم كتبهم، وهذه المذاهب هي مدارس فقهية، اتفقت في أصول الأحكام الكلية، واختلفت في الفروع الفقهية. ولا يوجد بينها اختلاف في العقيدة، كما أن هناك مذاهب فقهية أخرى غير هذه الأربعة لكنها لم تنتشر ولم يحصل لها الاشتهار مثل اشتهار هذه المذاهب الأربعة. ومن هذه المذاهب على سبيل المثال: (المذهب الظاهري، المذهب الأوزاعي، المذهب الليثي، سفيان الثوري وغيرهم).

ب- **الشيعة**: على الرغم من أننا في القرن الحادي والعشرين الميلادي إلا إن ذلك الاسم "الشيعة" لازال يمثل الغموض بالنسبة للكثير من المسلمين من غير الشيعة، ويرتبط عندهم بالمجهول وبمعان بعض الأحيان سيئة خاصة لمن لم يعايش أهل هذه الطائفة مثل فكرة تحريف القرآن أو ما يسمى بقرآن فاطمة،

سنحاول أن نتعرف على هذه الطائفة ونعرفها ونعرض نبذة تاريخية عن هذا المذهب ونشأته .

التعريف اللغوي: شيعة أو كما جاءت شيع في المقاييس لابن فارس: الشين والياء والعين أصلان، يدل أحدهما على معاضدة ومساعدة، والآخر على بث الإشادة. وعرفت في اللغة: "فلان من شيعة فلان أي: ممن يرى رأيه، وشيعت الرجل على الأمر تشييعاً إذا أعنته عليه، وشايعت الرجل على الأمر مشايعة وشياعاً إذا مالأته عليه". وعرفت أيضا "بأنها فرقة من الناس، وتقع على الواحد والإثنين والجمع والذكر والمؤنث بلفظ واحد ومعنى واحد، غلب هذا الاسم على من يزعم أنه يتولى علياً رضي الله عنه وأهل بيته حتى صار لهم إسماً خاصاً، فإذا قيل الشيعة عرف أنه منهم، وفي مذهب الشيعة كذا أي عندهم وتجمع الشيعة على شيع وأصلها من المشايعة وهي المتابعة والمطاوعة" (الشاعر، 2008: 227).

ويعرفها Tritton "بان الشيعة كاسم هي فريق أو حزب أو إتباع ولكن عندما يستخدم بكل ما في الكلمة من معنى فانه يشير إلى طائفة في الإسلام، بدأت كحزب سياسي بين العرب، ينظر إلى علي وسلالته كزعماء لهم، وسرعان ما استقرت هذه الحركة في العراق" (Tritton. 1968، 72)، إذاً فالشيعة والتشيع والمشايعة في اللغة تدور حول معنى المتابعة، والمناصرة، والموافقة بالرأي والاجتماع على الأمر.

التعريف الاصطلاحي: هناك تعريفات عدة للشيعة سواء من علماء الشيعة أنفسهم أو من خارجهم ونذكر بعض من هذه التعريفات حيث يعرفها اللقمي احد علماء أهل الشيعة بقوله "هم شيعة علي بن أبي طالب في زمان النبي صل الله عليه وسلم وبعده، معرفون بانقطاعهم إليه والقول بإمامته"، وتعرف ايضا "ومن وافق الشيعة في إن عليا –رضي الله عنه- أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله علية وسلم وأحقهم بالإمامة وولده من بعده فهو شيعي، وان خالفهم فيما عدا ذلك مما اختلف فيه المسلمون، فان خالفهم فيما ذكرنا فليس شيعيا" (الشاعر، 2008، 227-228)، وعرفتها دائرة المعارف الإسلامية بأنه "اسم عام لمجموعة من الطوائف الإسلامية المختلفة بعضها عن بعض وان كان منطلقها جميعا هو الاعتقاد بان علي هو الخليفة الشرعي بعد النبي" (سليمان، 2006، 64).

نشأة الشيعة: ظهرت آراء عدة حول بداية نشأت الطائفة الشيعية فلم يكن هناك رأي واحد في موضوع النشأة واختلفت الآراء حول ذلك وجاءت تلك الآراء كالتالي:

1- **الرأي الأول**: التشيع موجود منذ زمن الرسول (صل الله علية وسلم) حيث كان بعض الصحابة يشايعون لعلي ويوالنه في زمن الرسول حيث يقول في هذا الرأي بعض علماء الشيعة مثل النوبختي في كتابة "فرق الشيعة" والخميني في "الحكومة الإسلامية" (الشاعر، 2008، 231) وهذا ما أكده محمد حسين إل كاشف "إن أول من وضع بذرة التشيع في حقل الإسلام هو نفس صاحب الشريعة يعني إن بذرة التشيع وضعت مع بذرة الإسلام جنبا إلى جنب وسواء بسواء، ولم يزل غارسها يتعاهدها بالسقي والري حتى نمت وازدهرت في حياته ثم أثمرت بعد وفاته" (الخيون، 2007، 252).

2- **الرأي الثاني**: أن التشيع ظهر بعد وفاة الرسول(صل الله علية وسلم)، حيث قيل أنه ظهر بعد معركة الجمل، حين تواجه علي مع طلحة والزبير، وهذا ما أخذ به ابن النديم في الفهرست، وقيل أنه ظهر بعد معركة صفين (الشاعر، 2008، 231)، وهذا الرأي أخذ به طائفة من قدامى المفكرين والمعاصرين منهم مثل "ابن خلدون، واحمد أمين، ابن حزم والخونسابوري، وقيل أيضا أنه ظهر بعد مقتل الحسين، وقيل أنه ظهر أواخر أيام عثمان وقوي في عهد علي (القفاري، 1994، 69-70).

والأقرب إلى الصواب أن التشيع ظهر بعد وفاة الرسول محمد (صل الله علية وسلم)، إذ لم تذكر أي وقائع تاريخية من وجود التشيع في زمنه، وأنه ظهر وتطور تبعاً للأحداث، خاصة بعد مقتل علي بن أبي طالب وابنه الحسين(رضي الله عنهما)، كل هذا أدى بطائفة من المسلمين إلى التشيع لآل بيت الرسول، وأضيف لهذا المذهب وحذف منه بعض من المبادئ تبعاً لمجريات العصر.

1.2.3 **الاختلاف بين السنة والشيعة**:

يضم الإسلام اليوم فرعين رئيسين – الشيعة والسنة - وفي الواقع لا يوجد أي اختلاف بين السنة والشيعة فيما يتعلق بقضايا الدين الجوهرية، وقد مرَّ كل من

المذهبين بأمور التطور نفسها والتفاعل الاجتماعي نفسه، لذلك فهما متشابهان في كثير من الخصائص الأساسية ويختلفان ببعض القضايا، وقبل الخوض فيما يختلفون فيه لابد من توضيح الآتي:

1- إن الاختلاف لم يكن في جوهر عقيدة الدين الإسلامي ولا الاختلاف في وحدانية الله وشهادة أن محمد رسول الله، ولا في القرآن ولا في أصول الفرائض كالصلاة والزكاة والحج والصوم، فلم يكن إذا الاختلاف أو الخلاف في ركن من أركان الإسلام ولا في أمر علم في الدين، وإنما الاختلاف في أمور لا تمس الأركان والأصول العامة للدين.
2- يتفق الأغلب أن الاختلاف الفقهي الحاصل في الأمة الإسلامية لم يكن شراً، بل كان دراسة عميقة بمعاني الكتاب والسنة وما يستنبط منها، ولم يكن افتراقاً بل كان اختلافاً في وجهات النظر. وهذا ما أكده قول عمر بن عبد العزيز" ما أحب أن أصحاب رسول الله (صل الله عليه وسلم) لا يختلفون، لأنه لو كان قولاً واحداً لكان الناس في ضيق وإنهم أئمة نقتدي بهم، فلو أخذ رجل بقول أحدهم لكان سنة".

الاختلاف نوعان: النوع الأول الاختلاف الذي لم يفرقها وهو اختلاف محمود، والنوع الثاني اختلاف قد فرق الأمة وأذهب وحدتها، وهو الخلاف في السياسة وشؤون الحكم. (أبو زهرة، 1996، 11-12).

ونبين أهم الخصائص المشتركة بين أهل السنة والشيعة:

1- التوحيد: حيث لا فرق بين عقيدة الشيعة وأهل السنة والطائفتان تؤمنان بوجود إله ووحدانيته.
2- النبوة: تؤمن الطائفتان بنبوه محمد(صل الله عليه وسلم).
3- الميعاد: أي الإيمان بالآخرة والبعث بعد الموت والجنة والنار..الخ فإن هذه المسائل غير مختلف فيها أيضا.

ونحن هنا يجب أن نركز على الخصائص التي تجمع بين الطرفين، ولا تؤكد إلا أن الطائفتين لا تختلفان كما بينا في الأمور العقائدية الكبرى، في حين يختلف الطرفان السنة والشيعة في عدة مسائل لعل أبرزها هو موضوع الخلافة أو الإمامة.

الخلافة أو الإمامة: يتفق أغلب المؤرخين أن قضية من يتولى الخلافة أو الإمامة بعد الرسول من النقاط الأساسية لنشوء الخلاف بين السنة والشيعة، ولا زال هنالك العديد من المفكرين وخاصة في البلدان المسلمة مشغولون في مناقشة السؤال التقليدي: أي من الفريقين على حق؟

وفي الحقيقة لا يوجد هناك حق مطلق أو باطل مطلق، بل كل من الطرفين على صواب وعلى خطأ في الوقت نفسه، وكل منهما يمثل وجهاً معيناً من أوجه الحقيقة (الوردي، 1995، 63)، فالمقصود إذا بالخلافة والإمامة وما هي شروطها لدى الطرفان وكيف تعقد وما وجه نظر كل منهما فيها؟.

الخلافة: أتت في اللغة من مصدر خلف يخلف، يقال: خلفه خليفة، أي كان خليفته وبقي بعده، والخليفة: هو السلطان والرئيس والإمام والأمير والحاكم، وسُمِّيَ خليفة لأنه يخلف النبي - صلى الله عليه وسلم -في أمته. اصطلاحًا: فيعرفها ابن خلدون بأنّها: خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا.

أما **الإمامة** فيعرفها الماوردي بـــ "الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا وعقدها لمن يقوم بها في الأمة واجب بالإجماع" (الماوردي، 1960، 13).

لقد اتفق علماء الأمة السنة أنّ الإمامة أو الخلافة هي فرع من فروع الدين وليست من أصوله، بخلاف علماء الشيعة الذّين يعتبرونها أصل من أصول الدين، كما أن الخلافة واجب ضروري عند أهل السنة كما يؤكد العلماء، يقول الماوردي في "الأحكام السلطانية": (وعقدها - أي الإمامة - لمن يقوم بها في الأمة واجب بالإجماع...)، وهي أيضًا كما يقول العلماء فرض كفاية لا واجب عيني على كل شخص، إذا قام بها شخص سقطت عن البقية.

ولأجل تحقيق هذه الغايات فقد اتفق العلماء على مجموعة من الصفات التّي يجب أن يتحلى بها الخليفة ويلخصها الماوردي في كتابه "الأحكام السلطانية" في سبعة شروط: (الماوردي، 1960، 14-15)

1. العدالة على شروطها الجامعة.
2. العلم المؤدي إلى الاجتهاد في النوازل والأحكام.

3. سلامة الحواس.

4. سلامة الأعضاء من نقص يمنع أداء الوظيفة.

5. الرأي السديد المفضي إلى سياسة الرعية وتدبير المصالح.

6. الشجاعة والنجدة المؤدية إلى حماية المسلمين وجهاد العدو.

7. النسب القرشي لورود نص شرعي فيه حيث اعتبر حادثة السقيفة دليل على ذلك، لأن أبو بكر احتج على الأنصار بدفعهم للخلافة سعد بن عبادة بقول النبي "الأئمة من قريش".

ويعلق ابن خلدون على الشرط الأخير الذي ذكره العديد من العلماء ويحاجج أنه ليس شرطًا ضروريًا لمنصب الخلافة، وأنه جاء فقط في ظرف تاريخي كانت فيه قبيلة قريش أشد قبائل العرب وأكثرها حرصًا على الإسلام وتبليغه وصونه، لذا فهذا شرط يسقط بتغير الأحوال. (الوردي، 1996، 98).

بينما ظلت المسألة ثابتة في الفكر الشيعي منذ البداية فهي الخلافة بواسطة (النص) وفي حدود بني هاشم، فبرأيهم إن موضوع الخلافة لا يمكن أن يترك، وإذا نظرنا في نظرية الإمامة عند الشيعة، وجدناها ترتكز على هذه الأسس الثلاث:

1 ــ الإمامة نص: وتكون بالنص، إذ يجب أن ينص الإمام السابق على الإمام اللاحق بالعين وبالوصف وإن الإمامة من الأمور الهامة التي لا يجوز أن يفارق النبي صلى الله عليه وسلم الأمة ويتركها هملاً يرى كل واحد منهم رأيه. ويستندون على ذلك بأن النبي (صل الله عليه وسلم) قد نص على وجوبها إلى علي من بعده في يوم غدير (الشيخ، 2007، 96-70).

2 ــ عصمة الإمام: كل الأئمة معصومون عن الخطأ والنسيان، وعن اقتراف الكبائر والصغائر، وهناك بعض الغلاة الذين أرادوا رفع الإمام إلى منزلة الأنبياء، وهذا ما رفضه الإمام جعفر بن محمد الصادق في حديثه يلعنهم فيه، ويقول: (هل أنبئكم على من تنزل الشياطين تنزل على كل أفاك أثيم)، وقصد في هذا الحديث هؤلاء الغلاة، وحذر الشيعة من الغلاة قائلا: "احذروا على شبابكم الغلاة لا يفسدونهم، فإن الغلاة شر خلق الله، يغرون عظمة الله ويدعون

الربوبية لعباد الله، والله إن الغلاة شر من اليهود والنصارى والمجوس والذين أشركوا" (الكاتب،2006، 23).

3 ـ الأفضلية: ويقصدون بها أفضلية آل البيت في الإمامة عن غيرهم من الناس فالقرآن قال: ﴿.. الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا.. ﴾ الشورى23.

وهذه الآية دليل على خصوصيات آل البيت و أفضليتهم على مستوى الكفاية الروحية والعقلية (الحسيني، 2009، موقع مركز الإشعاع الإسلامي).

أما في طريقة اختيار الخليفة والذي هو محل اختلاف بين الطائفتين، ففي رأي أهل السنة يحدد الخليفة عن طريق الاختيار بالإجماع أو البيعة، بينما يعتقد أهل الشيعة أنه يجب أن يتحدد بالوحي كما هو الحال مع النبي، حيث يقول ابن خلدون في هذا الأمر"الإقامة(الخلافة)، في رأي الشيعة، ليست من المصالح العامة التي تفوض إلى نظر الأمة، ويتعين القائم بها بتعيينهم بل هي ركن الدين وقاعدة الإسلام ولا يجوز لنبي إغفاله ولا تفويضه إلى الأمة، بل يجب تعيين الإمام لهم ويكن معصوماً من الكبائر والصغائر".

على هذا اتضح لنا وجه نظر كل من الفريقين في اختيار الخليفة أو الإمام والكيفية التي يجب أن يختار فيها، وعالج هذه القضية عدد من الكتاب وقدم لنا تفسير لهذا الخلاف بيد أننا اتفقنا مع رأي عالم الاجتماع العراقي علي الوردي ومعالجته لهذه القضية في كتاباته التي سنستشهد بها في بحثنا لكونه أولى هذه القضية أهمية كبيرة، فحاول من خلال دراسته ورجوعه للأدبيات التي طرحت إلى أن يصل إلى نتيجة أن الخلاف الحاصل ما هو "إلا خلاف بين اتجاهين أحدهم مثالي ويمثل الشيعة، والثاني واقعي ويمثله أهل السنة"، فكما بينّا فيما سبق إليه اختيار الخليفة أو الإمام لدى الفريقين، كما عرفنا إن أهل السنة يرون في اختيار الخليفة أنه يتم عن طريق الانتخاب أو التعيين، حيث من الملاحظ أن السنة يرون مجرد الجلوس الفعلي للخليفة على العرش دلالة على الانتخاب الحر من قبل الناس، وإلا لثار الناس عليه إن كانوا معارضين له، وهذا ما يدعمه إجماع أهل السنة وقد صرح بعض الفقهاء بصراحة إن الخلافة ممكن أن تنال بالقوة أو الغصب، وهذا ما يرفضه الشيعة من

جهة أخرى، حيث في رأيهم يجب أن يكون معصوماً وخير أهل الإسلام، ومنصب من قبل الله. ويجادل الشيعة المثاليون السنة الواقعيين من هذا المنطلق وأكثر جدلهم المتعلق بالقضية يسير على خطوط غيبية من غير إيلاء الاهتمام سوى القليل مم حدث فعلاً على أرض الواقع، فلديهم لابد أن يكون الخليفة كاملاً في جميع تفاصيل شخصيته، أي أنهم لا يناقشون مسألة إمكانية حدوث ذلك في الحياة الواقعية (الوردي، 1996، 102).

ويعزو محمد أمين إلى أن السبب وراء منطلق الشيعة يعود إلى أن الأئمة الشيعة لم يحكموا بصورة فعلية إلا لفترة قصيرة من الزمن، بل إنهم كانوا دائما مضطهدين، أما السنة فقد خاضوا غمار السياسة وبهذا انكشفت أخطاؤهم للناس، وشبه البعض الخليفة لدى الشيعة بالملك الفيلسوف لدى أفلاطون والفارابي، وبينوا أن النزعة المثالية لكونهم من الطبقة المضطهدة في الإمبراطورية الإسلامية، لذلك جاءوا بنظرية "عصمة الأئمة" كردة فعل ضد الظلم الذي وقع عليهم، وهذا ما أكده محمد أمين أيضا، فإن الشيعة حسب رأيه لم تتبنى عصمة الأئمة إلا لاستخدامها لغرض إثارة الناس للثورة ضد الظلم الذي جرى من بعض الخلفاء الأوائل. (أمين، 1943، 234).

كل ما مر بنا هو شرح للاختلاف وأسبابه وخلفية ذلك الاختلاف تاريخياً، ففي وقتنا الحاضر كيف انعكست تلك الأحداث على النظام العربي، ليس من قبيل المبالغة إذا ما قلنا إن النظام العربي هو وليد الصراع، فقد نشأ وتطور وسط حجج متلاحقة من الصراعات الداخلية بين أعضائه، وخارجية بينه وبين القوى الإقليمية والدولية، ونجح في الاحتفاظ بوجوده وتماسكه رغم ما شهد منذ استقلال أكثر الدول العربية في انقلابات عسكرية وثورات شعبية وحروب أهلية وخلافات وانقسامات وحروب عربية إسرائيلية استطاع التكيف معها إلى حد ما، لكن مع قرب نهاية القرن العشرين تتالت الأحداث الجسام التي هزت العلاقات العربية وكان في مقدمتها غزو العراق للكويت عام 1990، وكان لهذا الحدث أثر عميق في بنية النظام الإقليمي وفتح الباب لموجة من الانقسامات العربية، وأدى إلى اهتزاز الركيزة الأساسية لمفهوم الأمن العربي، وهي إن مصادر التهديد الرئيسية للبلاد العربية تنبع من

أطراف غير عربية، وأعقب هذه الأحداث الضغوط الأمريكية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، في إشراك الدول العربية في حربها العالمية ضد الإرهاب، ثم تلا ذلك حرب العراق 2003، ثم حرب 2006 على لبنان، وعلى غزة 2010، وصولاً إلى الثورات والانتفاضات العربية في 2011-2012، فتفاقمت الأزمة في النظام العربي، وتراكمت المشكلات بشكل غير مسبوق إلى أن ظهر تحدي ذو خطورة كبيرة على النظام العربي ألا وهو صعود الهويات الإثنية والطائفية واللجوء إلى العنف، وذلك من خلال ازدياد الصراعات الطائفية والعرقية، وتبرز خطورة هذا النوع من الصراعات في أنه صراع رأسي يقسم المجتمع كله من قمة رأسه إلى أخمص قدميه عبر الطبقات والشرائح الاجتماعية، ولأنها تتعلق باللغة أو الدين أو الطائفية فالمنخرطين فيها يعدونها صراعات وجود وبقاء، وتزداد خطورتها إذا اختلط صراع الهوية بدوافع اقتصادية وسياسية مثل أن تكون الجماعة الإثنية محرومة اقتصادياً أو مضطهدة سياسياً، فانتشرت الكتابات والتحليلات عن الصراع السني والشيعي تارة في العراق وتارة أخرى في سوريا ولبنان، وعن التوترات في السعودية والكويت والبحرين (هلال، 2014، 42).

ولابد إن لا نتغافل حقيقة أن هذه الإثنيات عاشت عقود طويلة في سلام كما بينا سابقاً مع بعضها البعض، وشارك أبناءها في الحركات الوطنية المطالبة بالاستقلال، ونشأت الأحزاب السياسية على أسس إيديولوجية وفكرية وليست إثنية وطائفية، ويتفق أغلب الباحثين أن سبب هذه النقلة في المجتمعات التعددية تعود لأسباب عدم المساواة الاقتصادية والإقصاء السياسي، فجاءت الصورة التي خرج بها مقاتلوا داعش للعالم مثيرة لمشاعر الاستغراب والخوف، أناس يرتدون أثواب الجاهلية ويتحدثون لغتها وينتهجون سلوكها، ولكن للأسف بغطاء إسلامي، ومارس هؤلاء أعمال القتل والترويع والذعر لمئات البشر المختلفين عنهم دينياً وسياسياً بشكل مروع وهمجي، وضرب هذا المسلك الطائفي الجدار الاجتماعي والوطني، وتراجع فرص المعيشة المشتركة في إطار الوطن العربي الواحد وما حدث في العراق تكرر في سوريا، كسلوك التنظيمات الإسلامية المتطرفة في ليبيا وسيطرة الحوثيين على بعض المناطق في اليمن، وأدت هذه المظاهر إلى تزايد خطورة هذه

الأزمة خاصة في عدم وجود حلول شاملة لها سواء من جانب الدول العربية أو القوى الخارجية. (هلال، 2014، 44-45)، والمتتبع للقضية بين السنة والشيعة يلاحظ أننا على مر التاريخ حتى يومنا الحاضر لاسيما في المنعطفات الحساسة التي تبرز معاركنا الداخلية هو الوقوف على ما يفرقنا وتجاهل ما يجمعنا بينما الحكمة تقضي عكس هذا، ومن المفارقات إن أغلب الطوائف ترفع شعارات وحدة الأمة وتماسكها وكل طائفة تحمل الأخرى تبعات ما يصدر من فريق صغير منها وتحاكمها على ممارسات الشواذ منها، والأكثر سوءًا اعتقاد البعض أن انتصار طائفته هو استحقاق تاريخي لابد منه حتى ولو كان على حساب تمزيق الأمة، فانتصار طائفة ضد طائفة أخرى في مرحلة الاعتراك الداخلي هو هزيمة لكل الأمة التي تجمع كل تلك الطوائف في رحابها.

الفصل الرابع

ظاهرة الإسلام السياسي

مقدمة:

يشكل الدين أو المسالة الدينية مكانة هامة لدى العرب عامة والمسلمين خاصة، فقبل الدين كانت مكارمهم ينقصها قوة وهيبة ومكانة، كانوا مشتتين فجمعهم الدين، ضائعين فهداهم الدين، منقسمين فوحدهم، متباعدين فقربهم، فحاولت حركات الإسلام السياسي إنعاش الانتماء الإسلامي في المجتمع، من خلال الدخول إلى معترك السياسة وترافق ذلك مع فشل البرنامج القومي في التحرر القومي والوحدة والتقدم، فهذا الفشل ولد فراغاً فكانت الحركات الإسلامية بديلاً وخلاصاً، فطرحت نفسها من خلال شعارات متنوعة ومتقاربة بعض الشيء من "الإسلام هو الحل"، "الإسلام دين ودولة"، "الإسلام دين ودنيا"، "الحاكمية لله"، "لا حكم إلا لله"، "القرآن دستورنا" ومن هنا كان سعي الجماعات الإسلامية حثيثاً من أجل الوصول إلى السلطة، ونجحت هذه الحركات في جذب قطاعات جماهيرية من خلال شحن الدين والهوية، واستفادت هذه الحركات من ضعف وتآكل الشرعية السياسية للأنظمة من فشل التنمية وغياب العدالة من اجل تمتين وتقوية حضورها ضمن قطاعات وفئات اجتماعية مختلفة، وكان لِــ "الربيع العربي" دوراً في صعود هذه الحركات إلى سدة الحكم مثلما حدث في تونس ومصر، و العراق الذي يعتبر كحالة لتجربة هذه القوى في الحكم حيث أنها لم تنجح في تقدم بديلاً حقيقياً عن الحكومات السابقة، فقد كانت أساليب وآليات تلك الحركات مختلفة ومتناقضة مع ما تدعو إليه.

1.4 مفهوم الإسلام السياسي:

الإسلام السياسي ليس بالمصطلح الجديد، ولكنه برز مؤخراً بشكل متزايد وملحوظ، ويعتبر توصيف للجماعات والأحزاب الدينية التي تعمل في المجال السياسي، والتي هدفها المعلن أو الخفي هو الوصول للسلطة، وفي سبيل تحقيق ذلك استخدمت الدين كوسيلة أو أداة لتحقيق ذلك، ويشير المفهوم إلى أنها حركة إحيائية تجددية تهدف إلى إعادة روح الإسلام وإعادة مقومات الدولة الإسلامية بهذا العصر

والذي يليه، ويمثل الإسلام السياسي نموذجا من مقاربات الإصلاح السياسي وقد برزت مع بداية الثلاثينيات من القرن العشرين وان كان البعض يعيد جذورها في العصر الحديث إلى الحركات الوهابية السنوسية التي اتخذت الطابع الحركي(ابو رمان، 2010، 174).

ونشأت هذه الحركات من رحم المناخ العام الذي تطورت في مضاعفاته مرحلة الفكر النهضوي العربي الحديث الذي ظهر في نهاية القرن التاسع عشر واستمر حتى عشرينات القرن العشرين(الهقيش، 2012، 35).

وهناك عدد من التعريفات والآراء فيما يتعلق بالإسلام السياسي التي تناولت هذا المصطلح، والملاحظ أن هذا المصطلح بقي بين الرفض والقبول من طرف المفكرين الإسلاميين، حيث انقسم المفكرين إلى:

أ- الرافضين لمصطلح الإسلام السياسي: هناك عدد من المفكرين يرفضون استخدام مصطلح الإسلام السياسي، ويعتبرونه مصطلحاً وضع من قبل خصوم الإسلام لتفتيته، حيث يرى يوسف القرضاوي: أن المصطلح مرفوض كونه جزء من مخطط وضعه خصوم الإسلام لتفتيته جغرافياً أو تاريخياً أو مذهبياً، فنجد أن هناك الإسلام الثوري والإسلام الرجعي والكلاسيكي والإسلام اليميني واليساري والمنفتح والمتزمت، مشيراً إلى أنه ليس هناك سوى إسلام واحد وهو إسلام القرآن والسنة.(القرضاوي،2006، 36)، كما يرى المفكر حسن الترابي بأن هذا المصطلح إضفاء صيغة السياسة على الإسلام وهو مصطلح يجزئ الإسلام كدين وهو أمر يرفضه أتباعه ومعتنقوه، لذا فإن الأفضل أن نستخدم مصطلح الحركات السياسة الإسلامية (الترابي، 1995، 206). كما يرفض البعض استخدام هذا المصطلح بغية ان هذه الحركات تسيس الدين وتدين السياسة، وأن هذا الأمر فرق المسلمين وفتح المجال لبعض الأنظمة السياسية والحركات الإسلامية ان يستخدموا الآيات القرآنية والفتاوى لتبرير ممارساتهم القمعية ضد المواطنين(السدمي، 2014، 29).

ب-المؤيدون لمصطلح الإسلام السياسي: في حين نجد أن هناك عدد من المفكرين اعتبروا أن هذا المفهوم أضحى واقع فرض نفسه، وبالتالي لا بد من تعريفه والأخذ به وأن الإسلام السياسي:" هو الإسلام الذي يدعو إلى المزج بين الدين والسياسة في الشؤون المحلية والعالمية رافضاً لفكرة دع ما لله لله وما لقيصر للقيصر، حيث يعتبر شذوذ عن طبيعة الإسلام كدين، فالإسلام دين شامل ينظم العلاقات بين الأفراد داخل الدولة والدول مع بعضها البعض من صميم مكونات الإسلام(دبعي، 2006، 13).

أما بالنسبة بالمقصود بهذا المفهوم فيقدم لنا رضوان السيد تعريف للإسلام السياسي وذلك بوصفه بأنه:" تلك الحركات التي تصرح بهدف معلن هو السعي بشتى الوسائل لإقامة الدولة الإسلامية التي تمتلك بنية تنظيمية علنية أو سرية وتحظى بدعم جماهيري يختلف من قطر لآخر من ناحية الحجم والفاعلية، لكنه صالح لأنه يتخذ أساساً لإقامة النظام الإسلامي المنشود"(السيد، 2015، 67).

بينما يقول عبد القادر عودة "الإسلام ليس دينا فحسب، وإنما هو دين ودولة. وفي طبيعة الإسلام إن تكون له دولة، فكل أمر في القران والسنة يقتضي تنفيذه قيام حكم إسلامي ودولة إسلامية، لان تنفذه كما يجب غير مأمون إلا في ظل حم إسلامي خالص ودولة إسلامية تقوم على أمر الله، وقيام الإسلام نفسه في الحدود التي رسمها الله وبينها الرسول يقتضي قيام دولة إسلامية تقيم الإسلام في حدوده المرسومة، وذلك منطق لا يجحده إلا مكابر" (عودة، 1981، 79).

بينما يعرفه محمد الظريف بأنه" تلك الجماعات التي لا تقيم تمييزاً في تصوراتها وممارساتها بين الدين والسياسة، وهي بهذا تقوم بتسييس الدين وتديين السياسة"، ويشير إلى أن حركات الإسلام السياسي تلتقي بثلاث خواص وهي:

1- أنها جميعاً تعطي الأولوية بمسألة السلطة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
2- ترفض المنظومة السياسية والقانونية الغربية وترى البديل يتمثل في دولة إسلامية.
3- تولي اهتماماً لمسألة التنظيم، فهي تتخطى حدود التنظير والدعوة إلى التنظيم التي تمنح حركات الإسلام السياسي الديناميكية (ظريف، 1992، 5).

ولابد من التفريق بين مصطلح الإسلام السياسي وبين الإسلام كـــدين خاصـــة وان بعض المختصين الغربيين وخاصة شؤون الإسلام يرون انه لا يوجد فـــرق بينهمـــا وانه من غير المنطقي الفصل بينهما، وهذا ما ينفيه ويؤكدوه باحثين آخرين لكـــون كلمة مسلم و كلمة إسلامي، لأنه من الممكن أن تكون مسلم دون أن تكون "إسلامي" والمقصود بالإسلامي هنا على المنتمي إلى الحركات الإسلامية، حيث يشير فـــارس السقاف إن مفهوم المسلم والمسلمة يقصد به التدين العادي والفطري، من أداء شعائر وطقوس دينية والالتزام قدر الإمكان بالتعاليم الدينية في المعاملة(الســـقاف، 2002، 394).

إذا لابد من التفريق بين الاسلمة والإسلامية، فالمسلمة يقصد به التـــدين العـــادي الفطري، أما الإسلامية فيمكن إن تطلق على حركات منظمة أو تيارات تسعى إلـــى إعادة ترتيب المجتمع والأفراد وتعتبر حركات الإسلام السياسي الديني فـــي العـــالم الإسلامي ضمن هذا التصنيف(دبعي، 2006، 26). وبهـــذا تتوصـــل الدراســـة أن الإسلام والإسلام السياسي لا يعتبران شي واحد بل يختلف احدهما عن الأخر فكمـــا تبين من الممكن إن تكون مسلم ولكن ليس إسلامي.

1.1.4 قوى الإسلام السياسي وأسباب انبعاثها:

احتلت قوى الإسلام السياسي حيزا من مهما في كثير من الدراسات السياسية وخاصة في الفترة الأخيرة، وحاول العديد من المتخصصين وضع تعريف لهذا المصطلح فعرفها البعض بأنها "بمثابة جهد جماعي ومطلب مشترك بين جماعة من الناس يعملون معا، بوعي وباستمرار على تغيير بعض أو كل أوجه النظام الاجتماعي والسياسي القائم، وأنهم يمرون بعدة مراحل لكي يصلوا إلى هذا الهدف، تبدأ عادة بحالة من القلق والتوتر الجماعي غير المنظم، لتنتهي بتكتل صفوف ووعي القائمين بالحركة وتوجيههم نحو هدف واحد محدد وهو تغيير النظام الاجتماعي والسلطة السياسية القائمة" (السدمي، 2014، 40)

بينما يعرفها عبد الوهاب الأفندي" بأنه مصطلح يطلق على الحركات التي تنشط في الساحة السياسية، وتنادي بتطبيق الإسلام وشرائعه في الحياة العامة

والخاصة".(الأفندي، 2002، 36)، وتمثل هذه الحركات نموذجا لمقاربات الإصلاح السياسي حيث طرحت مسالة الإصلاح السياسي طرحا جديدا مع الأستاذ الأمام محمد عبده الذي جعل الإصلاح الديني مرتكزا للإصلاح العام، ومن ضمنه الإصلاح السياسي، مفضلا البعد عن العمل السياسي، وتوافقت رؤية محمد عبده مع عدد من المفكرين الإسلاميين، في مقدمتهم تلميذه رشيد رضا، ثم ابن باديس.(أبو رمان، 2012، 29)

ويسجل بعض الباحثين مرحلة من القطيعة التي أحدثتها القوى فيما ما بعد مع الخطاب الإصلاحي الأول، وخاصة بعد الثلاثينيات من القرن الماضي، حيث ركزت الحركات على خطاب الهوية ومواجهة سياسة التغريب والأيديولوجية العلمانية، وقد برزت على أثرها عدد من القوى والجماعة الإسلامية المعاصرة والتي يمكن إن تعتبر أم لهذه القوى في العالم العربي هي جماعة الأخوان المسلمين التي أسسها حسن البنا في مصر عام 1928 (السيد، 2000، 21)، وتاطر الفكر السياسي للإخوان المسلمين، حول الإصلاح السياسي، في أفكار نخبة من المفكرين المنتمين للجماعة وفي مقدمتهم حسن البنا التي تركز فكره على بناء حركة أسلامية تمتلك مؤسسات وفعاليات وأنشطة بمثابة رد واقعي على موجة التغريب التي اجتاحت مصر، وفي المرحلة التالية برزت شخصية سيد قطب، التي اتسمت فترته بمواجه مع النظام الناصري"جمال عبد الناصر" وتعرضت الجماعة إلى عدد من الاعتقالات والإعدامات كان أخرها سيد قطب عام 1966، وكانت التحولات التي صنعها خطاب قطب يقوم على تحو الإسلام الإحيائي إلى أسلام نضالي ومن ثم أسلام حزبي(كريمة، 2010، 65).

وبرزت فيما بعد أسماء عديدة في فضاء القوى الإسلامية الأخوانية، وقدمت رؤاها للإصلاح السياسي، والتي بقيت تدور في فلك البنا أو قطب ومن هذه الأسماء فتحي يكن من لبنان، عبد الله عزام في الأردن وفلسطين، وراشد الغنوشي في تونس و يوسف القرضاوي في مصر(أبو رمان، 2010، 179).ومع منتصف الثمانينات من القرن الماضي بدت معالم الانهيار للاتحاد السوفيتي ظاهرة للعيان، وتحققت مع بداية التسعينيات، وأدى ذلك إلى تحولات في السياسة العالمية، وبدوره تغير في

توجهات هذه القوى إلى اتخذت خطوات إلى الأمام في ميدان المشاركة السياسية والنيابية والعمل المدني، وفي السنوات الأخيرة ومع تداعيات الحرب على العراق والربيع العربي أدى إلى وصول هذه القوى إلى سدة الحكم، ولكون العراق هو حالة الدراسة سنركز على تجربة الحكم لهذه القوى والذي فشلت القوى فيه في أيجاد نظام سياسي يحوي الجميع فالشعب العراق يعاني من الطائفية والحرمان ونقص في الخدمات(كصاي، 2016، 116).

وخلاصة المفهوم يمكن القول أنها الحركات التي تؤمن بشمول الإسلام لكل نواحي الحياة وتسعى إلى بناء نظام جديد يقوم على الإسلام، وظهرت بعض القوى التي انحرفت عن أهداف الإصلاح التي تسعى إلى تحقيقها، ولم تأت الحركات الإسلامية من فراغ إنما كانت نتاج لعدة عوامل اجتمعت فأسست لها، وجعلت منها واقع وتتمثل تلك العوامل والمسببات بالآتي:

1- فشل المشروع النهضوي والقومي العربي، ففشل الحكومات العربية الداعية إلى القومية في صياغة عقيدة وإيديولوجية ثابتة وواضحة لتحقيق الاستقلال السياسي أو التنمية الاقتصادية، وهذا الفشل بررته الحركات الإسلامية بأنه نتاج فشل النماذج الغربية وعلى رأسها العلمانية والاشتراكية التي لجأت إليها الدول لملء الفراغ القانوني والمؤسساتي عقب الاستقلال فأصبح البديل بذلك "الإسلام هو الحل" وأصبح بديلاً مقبولاً لدى الكثيرين (السدمي، 2014، 48).
2- اعتماد الأنظمة العربية التي نالت الاستقلال على نظام الحزب الواحد، حيث منعت وجود أي حزب سياسي آخر، ولم ترسخ شرعيتها على أساس اعتماد آليات ديمقراطية تحترم السيادة الشعبية، وهكذا أحدث خلل أو فقد في المشروعية. (اركون، 1995، 150)، حيث فشلت هذه الأنظمة في تحقيق الكثير من الوعود والتطلعات السياسية والاجتماعية، فكانت هذه الحركات هي رد فعل سياسي جماعي على مشاكل حقيقية تعيشها مجتمعاتها.
3- بسبب أزمات الفكر، فالفكر الإسلامي يعيش فترات ظلام بسبب القائمين على الفكر الديني كمؤسسات دينية وتعليمة، وكذلك أزمة فهم الإسلام بمعنى الجهل بالإسلام وعدم فهممه بالصورة التي جاء بها التنزيل"نصا دينيا" من خلال

تفسيرات لم تراعي الظروف المستجدة والطارئة، وعزل النص عن الواقع واعتماد أسلوب الشدة والغلاظه (كصاي، 2017، 94)، فتفاقمت الأخطاء بخصوص الفهم الحقيقي للدين وكان سبباً قوياً لبروز الحركة الإسلامية.

4- غياب الحرية والديمقراطية وتفشي الفساد، وهي عوامل شكلت بيئة خصبة لنمو وانتشار الأفكار المتطرفة، إلى جانب تطلع المسلمين إلى العدل والمساواة التي يرون أنها لا تتحقق إلا بتطبيق الشريعة الإسلامية(السدمي، 2014، 50)، وهذا ما ترمي إلى تحقيقه الحركات الإسلامية.

5- كان للحكام أيضاً دوراً مباشراً في ظهور هذه الحركات التي لا ترى حل للفساد الذي شاع في سائر مجالات الحياة والأوضاع التي تعيشها الشعوب العربية سوى المواجهة والتغيير بالقوة، خاصة بعد انتشار التخلف المادي وانتشار الفقر وامتلاء السجون بالمعتقلين واستخدام مختلف وسائل التعذيب وغياب الالتزام بالقوانين والدساتير(الجمحي، 2002، 64)، فقد كان القمع بكل أشكاله أداة الحكومة في مواجهة المعارض والقضاء على التعددية.

6- غياب أو ضعف مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات وضمور قاعدتها الشعبية وعدم فعالية خطابها السياسي داخل المجتمع، الأمر الذي مكن الحركات الإسلامية من ملء هذا الفراغ وتجنيد كم هائل من أنصارها، وذلك من خلال سيطرتها على المساجد والمراكز الدينية والجمعيات الخيرية وتقديم الدعم لأعضاء هذه المراكز، وكذلك تقديم العون خاصة أوقات الكوارث والنكبات فأعطى هذا كله شرعية وشعبية لها داخل فئات واسعة من أبناء المجتمع، إضافة إلى أن الدولة تستطيع حل حزب أو إغلاق جمعية لكن ليس بوسعها أن تفعل ذلك مع المساجد التي أصبحت تحت هيمنة هذه الحركات. (النفيسي، 1995، 54)،

7- كان لجهود وأفكار القادة والمفكرين دوراً بارزاً في دعم هذه الحركات الإسلامية، فقد كانت لهم إسهاماتهم وكتاباتهم المؤثرة مثل حسن البنا، وسيد قطب، وعبد الرحمن بن باديس وغيرهم من القيادات الكاريزمية التي كانت تحظى باحترام الكثيرين من المسلمين والعلمانيين، وتأثر هؤلاء المفكرين

وإسهامات مؤلفات كل من ابن تيمية والحركة الوهابية، وكان لهؤلاء المفكرين دوراً كبيراً في التحولات الفكرية والتنظيمية التي طرأت على الحركة الإسلامية، والتي أدت وبشكل عام إلى فكر الحركات وبروز حركات تركز على مبدأ الجهاد. (النفيسي،1995، 9).

8- ظاهرة تسييس الدين، إن السبب الرئيسي لبروز الحركات الإسلامية وتعاظمها تنبع من الحاجة لتسييس الدين وتوظيفه من أجل مصالح ومطامع ما كان هناك رغبة في الزج الديني من قبل الظاهرة الإسلامية في الحقل السياسي. (كصاي، 2017، 92).

9- إضافة إلى هذه العوامل التي ذكرت والتي يمكن اعتبار أغلبها داخلية تقريباً هناك عوامل أخرى أدت بدورها إلى بروز هذه الظاهرة ولعل أبرزها:

أ- الثورة الإسلامية في إيران التي تعتبر عاملاً إقليمياً ودولياً، كان الأساس في إنعاش الظاهرة الإسلامية والتيارات الممثلة لها، علاوة على محاولات إيران المستمر في تصدير الثورة إلى العالم الإسلامي وتقديمها الدعم المادي العسكري أحياناً إلى كثير من الجماعات الإسلامية، وتحاول تقديم نموذجها الذي أطاح بنظام حكم الشاه بواسطة ثورتها بأن الأنظمة التسلطية ولا سيما العلمانية يمكن الإطاحة بها وإقامة حكم الله على الأرض بدلاً منها (اركون، 1995، 156).

ب- سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المنحازة والغير عادلة أدت إلى نشوء حركات أصولية كرد فعل لمواجهة الطغيان، إلى جانب الإرهاب المنظم الذي تمارسه كل من أمريكا وإسرائيل والأنظمة القمعية، وسكوت المجتمع الدولي على الجرائم التي تقترفها أيضاً تستدعي بالضرورة إلى قيام ردود الفعل الغاضبة والمتشددة (سلامة،2015، 24)، فجاءت الحركات هذه لتبدو كأنها احتجاجاً على احتقار الغرب للإسلام ومدافعاً عنها.

إن الأسباب السالف ذكرها كان لها دوراً كبيراً في بروز ظاهرة الإسلام السياسي خاصة في العقود الأخيرة، ابتداءً من قيام الثورة الإسلامية 1979 إلى

وصول جبهة الإنقاذ الإسلامية إلى الحكم في السودان في عام 1989، وفوز حركة المقاومة الإسلامية حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني 2005، إضافة إلى وصولهم إلى سدة الحكم في كل من العراق ومصر، فكان لابد من أن نتعرف على أسباب صعود هذا الحركات وبرزوها بعد التعريف بها خاصة بعد أن أصبحت الظاهرة الدينية محط اهتمام وتركيز الباحثين وصناع القرار والمفكرين على حد سواء.

2.4 نماذج من قوى الإسلام السياسي في العراق

على الرغم من إن جميع الحركات والقوى الإسلام السياسي ترجع كما يزعم قادتها إلى المصدر الأساسي للشريعة الإسلامية وهو" النص القرآني والسنة النبوية" إلا إن ذلك لم يكن ناهيا من ظهور أحزاب وحركات وتيارات أسلامية متعددة ومختلفة من ناحية السياسة والتنظيم والايديولوجيا لكنها جميعها بحاجة إلى بوادرها في عشرينات القرن الماضي عندما انطلقت أول تجربة حزبية أسلامية تمثلت بحركة "النهضة الإسلامية".

إلا إن القوى الإسلامية بدأت مطالبها تتبدل شيئا من الحفاظ على الحالة الدينية إلى المناداة باستخدام السلطة بقوة السلاح فانتشرت ظاهرة الأحزاب السياسية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ومع بداية الانتخابات العراقية وتأسيس الحكومة عام 2006 تسيدت الأحزاب الإسلامية الشيعية والسنية المشهد السياسي في العراق من ناحية القدرة على التأثير وتوجيه الفعل والرأي العام من جهة، والهيمنة على الدولة ومؤسساتها من خلال حصولها على النسبة الغالبة من الأصوات من جهة أخرى. وسنذهب إلى وصف الحركات الإسلامية في العراق للفترة من خلال تسليط الضوء على أبرز الحركات الإسلامية التي وصلت إلى الحكم أو تسعى له أو ذات تأثير فاعل في القرار السياسي أو عبر صناديق الاقتراع، فإننا نستطيع في العراق تصنيفها بحسب ذلك آخذين بعين الاعتبار خلفيتها الفكرية والمجتمعية إلى الآتي:

1.2.4نماذج من قوى الإسلام السياسي الشيعي:

تنشط الكيانات و الأحزاب الإسلامية في مناطق التواجد الشيعي في جنوب العراق ووسطه والمناطق ذات الأغلبية الشيعية في بغداد، وأصبحت تمثل التعبير السياسي عن هوية هذه المجموعة السكانية التي تبلغ نسبة سكانها 60 في المائة تقريبا وهنا سنحاول كما بينا في بداية الموضوع تسليط الضوء على أهم الأحزاب الإسلامية التي كان لها دور فعال بعد عام 2003 في الشارع العراقي وذات وجود في الانتخابات النيابية التي شهدتها البلاد على مر تلك الأعوام، و أيضا تسليط الضوء على أهم المرجعيات ودورها في السياسي .

المرجعيات : المرجعية الدينية تعني في الفقه الشيعي رجل أو مؤسسة يرجع إليها الناس لمعرفة صحة أو خطا موضوع ما ،و تمثل مرجعية النجف هي المرجعية الأولى في المجتمع الشيعي لذلك يمتد مقلدوها في بقاع مختلفة من العالم ، ويرجعون إليها في استيضاح مستجدات المسائل الشرعية، ويتواصلون معها من خلال حلقة الوكلاء الذين ينوبون عنها في المناطق التي يتواجدون فيها إتباعهم وأمرها واجب الطاعة لأغلبية الشيعة وكان لمرجعية الدور البارز في الشارع العراقي منذ تأسيس الدولة العراقية ولكن ما سنركز علية هنا هو دورها بعد 2003 و موقفها من الاحتلال الأمريكي والحكومة العراقية الجديدة والإحداث التي جدت في العراق (الشناوي، 2012، 45). وقبل الخوض في موقفها علينا إن نؤكد إن المرجعية تتبع "التقية" التي عرفنها هي احد مبادئ التي تستخدمها الشيعة عندما تكون غير قادرة على مقاومة أو دفع الضرر الموجود وهذا ما كانت تتبعه مع النظام العراقي السابق و أيضا مع الاحتلال الأمريكي حيث لم تؤيد القتال ضد الاحتلال لكون الشعب غير قادر على مقاومتهم لذلك يجب استخدام المقاومة السلمية إلى حين التغلب علية و هذا ما رفضته الطائفة السنية (العلوجي،2010، 57)، وبعد صعود التيارات السياسية الإسلامية والقومية والمدنية إلى السلطة في العراق، دعت المرجعية الدينية إلى اخذ رأي الشعب في كل الأمور التي تخص البلد ابتداء من الدعوة لتشكيل حكومة عراقية وإنهاء سلطة الاحتلال المؤقتة، ثم الدعوة لكتابة دستور دائم للبلاد من قبل العراقيين، والدعوة أيضا للمشاركة في الانتخابات لذلك كان ولا يزال للمرجعية الدينية في

النجف والمتمثلة في أشهر أربع مراجع(علي السيستاني، محمد سعيد حكيم الطباطبائي، وبشير النجفي، ومحمد إسحاق الفياض) دور مهم في المرحلة الراهنة، ثم تصاعد هذا الدور في كل أزمة يمر بها العراق في النظام الذي قام بعد 2003، ولعل أخر تدخل كان بعد دخول تنظيم داعش الإرهابي للعراق وسيطرته على أجزاء مهمة في الموصل والانبار وكركوك وصلاح الدين، وخاصة فتوى الجهاد الكفائي لصد التنظيمات الإرهابية والدفاع عن الوطن والمقدسات (موقع قناة السومرية، 2017) وحاول بعض السياسيين استغلال مشاعر الولاء التي يكنها الناس للمرجعيات الدينية ، وتوظفها في تسويق نفسها باعتبارها خيار للمرجعية الذي تفضله على غيرها في وقت تنفي المرجعية دعمها لمرشح دون أخر و على الرغم من النفي فان كتلا سياسية مازالت تحرص على إيهام الجمهور أنها مدعومة من بعض مراجع الدين لكسب أصوات الناخبين، وبخاصة في الجنوب والوسط وما التحرك الجديد بالإشارات مرة وبالعبارات مرة أخرى إلى دعم المرجعية ووضع الصور واستغلالها في مجالات الدعاية، وكانت دعوة الجهاد الكفائي تلك لها وما عليها من سيئات فحتى لو كان الهدف هو تحرير الأراضي من سيطرة داعش لكن بنفس الوقت أسست لمجموعة مسلحة خارج الجيش العراقي وهي الحشد الشعبي الذي ظهرت ادعاءات في كونه يستغل عمليات التحرير هذه في تصفية بعض العائلات السنية رغم انه لم يثبت تورطه بشكل رسمي واعتبر ما حدث إنما هي حالات فردية لا تمثل الحشد ، وهذا بحد ذاته يعتبر من الأمور الخطرة والمستجدة التي يعانيها العراق.

المجلس الأعلى الإسلامي العراقي: إن تأسيس المجلس له صلة بالعمليات العسكرية على جبهات الحرب بين العراق وإيران (1980-1988)، حينما تزايد عدد الأسرى العراقيين لدى الإيرانيين، حيث جرى التفكير بعدد الأسرى المهولة فجاء التأسيس، فالمجلس لم يكن القصد منه أن يكون حزباً سياسياً بقدر ما كان القصد منه إيجاد تجمع أو ائتلاف يضم قوى عراقية إسلامية معارضة، وكانت في طهران عام 1982 من قبل مجموعة من المعارضين للنظام السابق وبدعم من إيران تحت مسمى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وترتبط بالمجلس ميليشيات أسست سنة 1983 سميت بلواء بدر، تأسست ميليشيا "فيلق بدر" في إيران عام 1982م بمبادرة من

الاستخبارات الإيرانية، وبمعاونة بعض المنفيين العراقيين في إيران للوقوف ضد النظام العراقي السابق، وبعد سقوط النظام وعودة البدريين (افراد قوات بدر) إلى العراق تم حل فيلق بدر عام 2007 بعد قرار 96 الذي أصدره الحاكم المدني بول بريمر والقاضي بحل الميليشيات المسلحة، وأعلن عن تشكيل منظمة بدر، وأعلن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق انتهاء الحقبة العسكرية وجناحها العسكري، فجاءت منظمة بدر كمنظمة مدنية حلّــت محل فيلق بدر،(الشناوي، 2012، 104-105)، الذي كان يُــعرف بالذراع العسكري سابقاً للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، والذي أصبح اليوم أحد أبرز أركان الحكومة العراقية، وفي عام 2007 تم اتخاذ قرار أيضا بتغير المسمى واعتبار الثورة منتهية ليكون مسماه المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، وفي الدورة النيابية الثانية أعلن كلاً من المجلس الأعلى ومنظمة بدر انفصالهما وإنهما كيانان مستقلان كلياً، ويتزعمه حاليًا هادي العامري ويقدر عدد مقاتليه بـــ 12 ألف مقاتلاً، انخرط معظمهم في مؤسسات الدولة الأمنية، ولبت منظمة بدر نداء مرجعية النجف وأعلنت عن تشكيل جناحها العسكري للمشاركة في قتال عناصر داعش، واليوم يعتبر بدر الجناح العسكري والقوه العسكرية الأولى في الحشد الشعبي ويتكون من 10 ألوية، وقد تم تدعيمه بمختلف أنواع الأسلحة الثقيلة من قبل الحكومة العراقية، ويحاول المجلس الأعلى أن يحافظ على مساحة جيدة بينه وبين إيران، وأن يعطي للمراقب صورة مفادها أنه ليس تنظيماً شيعياً يسير في فلك إيران، وأنه تنظيم سياسي عراقي بحت، والحقيقة أنه تنظيم شيعي عراقي نشأ بدعم ورعاية مستمرة على المستوى اللوجستي، (الجبوري، 2015، 195)، وابرز رجال هذا المجلس بعد أن أصبح أحد القوى السياسية البارزة بعد 2003 هو عبد العزيز الحكيم الذي استلم رئاسة المجلس بعد اغتيال محمد باقر الحكيم، ثم ابنه عمار الحكيم الذي استلم رئاسة المجلس خلفاً لوالده لينشق بعد ثماني سنوات من رئاسته ليؤسس حزب جديد قبيل الانتخابات المزمع انعقادها في العام القادم، وأوضح عمار الحكيم في كلمة انسحابه من قيادة المجلس وتشكيل حزب "تيار الحكمة الوطني"، "الوطن بحاجة لتيار سياسي يحتضن الكفاءات ولاسيما الشابة التي تجمع بين الأصالة والتجديد، وينطلق في نظريته الاقتصادية من تحرير الاقتصاد من

تحكم الدولة"، مبيناً أن "عراق 2017 يختلف كثيرا عن 2003 وعلى القوى السياسية الفاعلة والمخلصة أن تعي هذا الاختلاف مثلما وعيناه نحن في تيار الحكمة الوطني" ويستلم المجلس الآن همام حمودي. (حميد، 2017، موقع العربية)

حزب الدعوة الإسلامي: وهو من أقدم الأحزاب الإسلامية الشيعية، حيث تأسس عام 1958 في النجف وبدأ العمل بسرية تامة لكي لا يلفت الانتباه له في تلك الفترة خاصة وأن الأحزاب الشيوعية كانت مسيطرة تلك الأيام على السلطة، وحورب هذا الحزب في عهد عبد الكريم قاسم، وهذا الحزب يختلف عن غيره كونه كان حاجة في تلك الفترة نوت من خلالها القيادات الشيعية في العراق لتنظيم سياسي ذو أفق ديني لتأكيد حضورهم ويقوم الفكر السياسي العام للحزب على أفكار محمد باقر الصدر، الذي كان هدفه إقامة دولة إسلامية وتطبيق الشريعة وانتقد الفكر الشيوعي، وقد أطلق على الحزب الدعوة هذا الاسم انطلاقاً من الآية الكريمة {**ادْعُ إِلى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِين}النحل:125**، ومن المفيد أن نعلم أن الحزب برز على الساحة السياسية بشكل فعال في السبعينيات من القرن الماضي (الغزالي، 2015، 181)، وخاصة بعد أن بدأ يتلقى الدعم من إيران، فأسس الجناح العسكري للحزب عام 1979 والذي بدء بمقاومة واستهداف مقرات حزب البعث ثم أعلن الثورة الشيعية على غرار الثورة الإسلامية في إيران، واستمر في استغلال المناسبات الدينية والشعائر ليعلن أنه عنصر مؤثر في الساحة الشيعية، وأصبحت قيادة حزب الدعوة الإسلامية هي الساحة الأوروبية وخاصة لندن، فكانت هي ركنا من أركان المعارضة للنظام قبل الاحتلال، ويعتبر هو الأعرق والأوسع في مجال معارضة الأنظمة في العراق منذ 45 عام تقريباً، وكان له الدور المؤثر بعد الاحتلال العراق عام 2003، حيث استلم الحزب رئاسة الوزراء لأكثر من مرة، وتعرض الحزب إلى عدة انشقاقات منها كوادر حزب الدعوة، وحزب الدعوة تنظيم العراق، وجماعة الدعوة الإسلامية(زاهد، 2014، 35).

التيار الصدري: تأسس هذا التيار في العراق بعد الغزو الأمريكي عام 2003 واعتمد التيار على العمق المرجعي الذي شكله محمد صادق الصدر، وبعد احتلال العراق

برز التيار إلى الواجهة بقيادة مقتدى الصدر ابن محمد صادق الصدر ليضم قطاعات واسعة من الشيعة، أكثر مما هو حزب سياسي بالرغم من دخوله العملية السياسية، ويتميز هذا التيار عن غيره من الأحزاب الأخرى أنه يحاكي ويستقطب عوام الشيعة من الأحياء الفقيرة، ليعتبر بهذا أكبر مرجعية شيعية من ناحية امتداده الجماهيري، وللتيار هيئة سياسية تتولى إدارة شؤونه السياسية العامة وتقرر في التحالفات والانتخابات، وتعتبر كتلة الأحرار التي يرأسها بهاء الأعرجي هي الرسمية الممثلة له في البرلمان، كما شكلت قيادة التيار "جيش المهدي" الذي يعد أبرز ميليشيا شيعية مسلحة، أسسها مقتدى الصدر بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وكانت أحد أسباب عدم الاستقرار الأمني والسياسي في العراق لوقت طويل، وهي فترة الصراع الطائفي عام 2006، والتي انتهت بقرار تجميد الجيش من قبل مؤسسه وقائده مقتدى الصدر في أغسطس 2007، ثم فاجأ الصدر الجميع بإمكانات عسكرية غير متوقعة عندما عاد "جيش المهدي" من جديد في يونيو 2014 باسم "سرايا السلام"، وأكد الصدر أن "سرايا السلام" ستتولى مهمة حماية المراقد المقدسة، وخرجت ميليشيا أخرى من رحم التيار ألا وهي "عصائب أهل الحق"، والتي نشأت نتيجة خلاف بين التيار ومجموعة كانت تابعة له بزعامة قيس الخزعلي فانشقوا عنه وأسسوا منظمة خاصة بهم كان هدفها مقاومة الاحتلال الأميركي، وأعلنوا مسؤوليتهم عن هجمات عديدة على القوات الأميركية والعراقية، ويؤكد قادة العصائب أن الحركة استمدت منهجها ومبادئها من فكر الصدر الأب، وفي عام 2012 وبعد الانسحاب الأميركي من العراق أعلن قيس الخزعلي أن الجماعة تتهيأ لإلقاء السلاح والانضمام إلى العملية السياسية، لكنها اتجهت بعد ذلك للقتال إلى جانب قوات النظام السوري ضد المعارضة السورية، تحت ذريعة حماية الأماكن المقدسة الشيعية في سوريا، ومن ثم انضمت إلى المقاتلين في الآونة الأخيرة ضد داعش.(حسن، 2014، 18).

2.2.4 نماذج من قوى الإسلام السياسي السني:

إن الأحزاب السنية أو بمعنى اصح المكون السني لم يشارك في العملية السياسية كما المكونين الشيعي والكردي منذ البداية فكان موقفه رافض للتعامل مع

الاحتلال الأمريكي حاجز لمنعهم منذ البداية ليكون لهم دور في العملية السياسية وربما لليوم هذا الأمر مؤثر فما زال البعض من السياسيين يرى هناك تهميش حاصل لهذا المكون على حساب المكونات الأخرى، وما يختلف به أهل السنة عن إخوانهم الشيعة هو عدم مرجعيات يرجعون لهم في قضياهم المختلف لكن بعد احتلال العراق و نظراً لإلغاء وزارة الأوقاف والشؤون الدينية شرع قانون تأسيس ديوان الأوقاف والشؤون الإسلامية من اجل تنظيم الأوقاف الإسلامية وشؤونها وتم تحديد مهامه وتقسيماته وتشكيلاته بناء على ما أقره مجلس النواب وصادق عليه مجلس الرئاسة واستناداً إلى قرار مجلس الحكم رقم (68) المؤرخ في 2003/10/22 م صدر القانون الذي ينص على تأسيس ديوان يعنى بأوقاف أهل السنة وشؤونه الإسلامية يسمى ديوان الوقف السني يرتبط بمجلس الوزراء ويتمتع بالشخصية المعنوية ويمثله رئيسه أو من يخوله (العلوجي، 2010، 89)

الحزب الإسلامي العراقي: يعتبر الحزب الإسلامي العراقي أحد واجهات الإخوان المسلمين في العراق، والتي بدأت العمل العلني عام 1944 باسم جمعية الأخوة الإسلامية أسسها الشيخ محمد محمود الصواف، وتم بعد ذلك تقديم أوراق اعتماد الحزب إلى وزارة الداخلية حيث رفض الاعتراف بها، ولكن بعد رفع أوراقه إلى محكمة التمييز قضت بتأسيس الحزب الإسلامي عام 1960، وحل الحزب في عهد حكم عبد الكريم القاسم، ومع تسعينيات القرن الماضي عمد عدد من رجالات حركة الإخوان السابقين الموجودين خارج العراق إلى إعادة تشكيل الحزب على يد إياد السامرائي، واعتبر هذا الحزب هو الممثل الوحيد للمعارضة السنية للنظام السابق، وعاد الحزب سنه 2003 إلى العراق، وأعلنوا العمل السياسي علانية وانتخبوا أميناً له هو محسن عبد الحميد الذي أعلن بدوره أن الرؤية السياسية للحزب الإسلامي تختلف عما كان سابقاً، حيث يشير إلى أن المشروع السياسي للحزب "يستند في فكره وسلوكه إلى عقيدة الإسلام النقية الصافية كما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية" (حسين، 2011، 177)، ومما يجب التأكيد عليه أن الحزب الإسلامي يعد أكبر التنظيمات السياسية السنية التي كان لها مشاركة فاعلة في الوسط السياسي، وسعى الحزب إلى اتخاذ فكرة المشاركة في العمل السياسي حتى لا تنفرد التيارات الشيعية

في الحكم، وهو يؤمن بالعمل السلمي ولم تنشأ له أي ميليشيات خاصة به، واستطاع أن يكسب قاعدة شعبية لكن بعد مرور السنوات أدت عوامل عدة إلى فقد تلك القاعدة، ويعود السبب إلى تعرض الحزب إلى هزات تنظيمية تمثلت بانسحاب عدد من قياداته، وكذلك عدم وجود مرجعية دينية موحدة تستطيع من خلالها أن تدعم مواقفه، وكذلك اتصاف أعضاء الحزب بتغليب المصالح الحزبية والشخصية على المصالح الوطنية العليا، وكذلك التناقض الواسع بين الفكر الذي تطرحه أدبيات الحزب والواقع، لذلك نجد أنه بدأ بفقدان شعبيته في الأوساط السنية.(الجبوري، 2015، 202)

هيئة علماء المسلمين: من أكبر القوى السنية الناشطة في الساحة والمعارضة للعملية السياسية ومن أشد المناوئين للوجود الأجنبي وللتقاسم الطائفي والفدرالية، وهي حركة ذات طابع ديني تعد بمنزلة المرجعية السنية، تأسست بعد الحرب في العراق عام 2003 مباشرة وتعاطت الشأن السياسي، وابرز من ترأس هذه الهيئة هو حارث الضاري ، وكانت احد الإطراف السنية التي وقفت مع المقاومة ضد الاحتلال وأحقيتها عكس بعض الأحزاب السنية مثل الحزب الإسلامي والوقف السني الذي دعم فكرة المقاومة السلمية للقضاء على الاحتلال، قل نشاط الهيئة خاصة بعد ظهور الصحوات التي حاربت القاعدة لإنقاذ مدنهم منها و كانت الهيئة من ابرز مؤيديها و بهذا حد إلى رئيس ديوان الوقف السني بإغلاق مقرات الهيئة لأسباب أمنية ، (العلوجي : 2010 ، 91) إن القضية الأساسية التي واجهتها الهيئة بالإضافة إلى سلسلة الانشقاقات المبكرة بين أعضائها، هي صدامها المباشر مع الأمريكان وتبنيها فيما بعد فكرة المقاومة ضد الاحتلال حتى بنسختها الأكثر تطرفا بما في ذلك ممارسات القاعدة ثم بعد ذلك تطورت الأمور مما اضطر حارث الضاري وبعض من أعضاء الحزب مغادرة العراق، ثم درجت الحكومة الأمريكية ثلاثة عراقيين على قائمة الإرهاب من ضمنهم الضاري وجمدت أرصدتهم لدعمهم المجاميع المتطرفة ، وأشارت الحكومة الأمريكية في بيان لها إلى أن حارث الضاري قام في أيار 2008 بإصدار أوامره إلى قادة تنظيم القاعدة في العراق، بمهاجمة قوات التحالف ومجالس الصحوة الذين هم من أبناء العشائر السنية وتتهم الحكومة العراقية الضاري بأنه

ساعد لإدخال المجاميع الإرهابية إلى ساحات الاعتصام في الأنبار سنة 2013 والتي خلفت اشتباكات بين قوات الجيش وهذه المجاميع،(مهدي،2015، موقع الإيلاف) توفي حارث الضاري في تركيا في عام 2015 وخلفه في الوقت الحالي نجله مثنى حارث الضاري، وهذا بدوره أبعاد الهيئة عن العراق وعدم مشاركتها في العمل السياسي.

أن ما أفرزته تجربة الأحزاب الإسلامية في العراق جعلت حركات الإسلام السياسي نفسها على المحك حينما تولت زمام الحكم والسلطة في العراق، وكان أمل الشعب العراقي أوسع مما رآه بعد تسلم تلك الحركات السلطة، ولاسيما أن العراق خرج من نظام حكم تقول عنه المعارضة بأنه ديكتاتوري ولا يخدم مصالح الناس، فقد فشلت تلك القوى في تنفيذ رغبات المواطن العراقي البسيط وتحتج هذه القوى بالقول إن تردي الوضع الأمني كان مانعاً من الانطلاق بالأعمار والبناء لكن هذه الحجة ممكن القبول بها في السنوات الأولى من الاحتلال أما الآن وبعد مرور أكثر من أربعة عشر عاماً على تسلمهم زمام السلطة ومع غياب الإستراتيجية الأمنية الواضحة للخروج من حالة عدم الاستقرار التي تعاني منها البلاد منذ أعوام، ولذلك هذه التبريرات تضع القوى الإسلامية في خانة الاتهام خاصة وأن مؤشرات الفساد بدأت تزداد والرغبة في التسلط توسعت، إضافة إلى كون الفكر والممارسة في حالة من التناقض داخل حركات الإسلام السياسي بالرغم أنها تتحدث عن مبادئ العدالة والمساواة وإن كان خطابها في العادة خجول حين يلامس البعد الإسلامي، وهو دون المستوى فهو خطاب الطائفة أو المذهب، بل وأغلبها تمتلك وسائل إعلام وفضائيات تروج للأفكار التي يؤمن بها الحزب، (الجبوري،2015، 212).

وبالرغم من الكم الهائل من الأحزاب في العراق وبالطبع نحن لم نذكر إلا أكثرها تأثيراً فإن هذا العدد لم ينجح في العملية السياسية بالصورة المطلوبة لكون أغلب الأحزاب تفتقد إلى برنامج واضح المعالم الذي يلتزم لتحقيقه ونحن على أبواب انتخابات، وكما بينا سابقاً يثار سؤال مهم: يا ترى سينتخب الناخب العراقي نفس الوجوه التي غيرت بعضها من الأسماء والاتجاه أو انشق ليشكل حزب آخر مستقل؟ وهل ستكون العملية السياسية محصورة بنفس الشخوص التي تعود المواطن العراقي

والذي خرج أكثر من مرة محتج على فسادها والبطالة وانعدام الأمن ومازال الفــرد البسيط يعاني ولم تفلح أي من الحكومات المتعاقبة من فرض الأمان وتــوفير ســبل الراحة للمواطن العراقي فحاجته الأساسية من ماء وكهرباء لم تتوفر له رغم مرور 14 عام على سقوط النظام السابق.

الفصل الخامس

دور الطائفية في الأزمة العراقية

مقدمة.

إن ما شهده ويشهده العراق من موجات قتال واقتتال بين التنظيمات المتطرفة وقوات الحكومة ليس إلا الخاتمة الطبيعية والمنطقية لما أنتجته الولايات المتحدة الأمريكية من احتلالها للعراق منذ عام 2003 حتى الآن، فهي تعتبر إلى حد ما اللحظة الأعلى في مسلسل الصراعات الداخلية التي أفضى إليها الاحتلال، فهي عملية متكاملة من التفتيت الذي امتد لمدة ثلاثة عشر عاماً خاضها العراق بين مصادرة استقلاله وسيادته من قبل الاحتلال وبين التركيب الطائفي الذي فرض عليه.

وإذا ما أردنا فهم ما يمر به العراق اليوم علينا وبكل بساطة المرور بأهم المحطات التي أدت إلى تفكيك الدولة والمجتمع، وبهمنا أن نقف على ثلاث محطات لإلقاء الضوء عليها:(بلقزيز، 2014، 127-128)

المحطة الأولى: هي الغزو والاحتلال الذي أدى إلى تدمير الدولة العراقية، وليس فقط إسقاط النظام القائم كما ادعت قوات الاحتلال، وذلك عن طريق حل الجيش وتفكيك مؤسساته السيادية والأمنية والاقتصادية.

المحطة الثانية: تشكيل مؤسسات دولة ونظام سياسي قائم على تكريس المحاصصة الطائفية والعرقية من خلال الدستور وتشكيلة الجيش الذي أدخلت الميليشيات الطائفية في تكويناته، وتقريب فئة إلى السلطة وإبعاد أخرى.

المحطة الثالثة: تكمن في التحول الذي طرأ على معارضي النظام الطائفي القائم من معارضين سياسيين بخروج معظمهم من بنية المقاومة الوطنية للاحتلال إلى معارضة تتحرك اجتماعياً وفكرياً بين حدين عشائري وطائفي.

وبهذا من دون العودة إلى هذه المحطات لا يمكن فهم ما يجري في العراق اليوم منذ سيطرة التنظيمات المتطرفة على العراق ووصولها إلى الموصل، التي قادت القوات الحكومية والحشد الشعبي آخر حروبها فيها، فنلاحظ أن الطرفان سواء

النظام العراقي الذي يحارب تلك التنظيمات ويصف حربه بأنها ضد الإرهاب، أو التنظيمات نفسها تدعي أنها ثورة ضد النظام القائم ما هما إلا مشروعان سياسيان لا يملكان حلاً وطنياً لأزمة التفتيت في العراق، وذلك لسبب بسيط وواضح، وهو إن المشروع الوطني لا يتولد من مشاريع طائفية والطائفية لا تبني وطناً ولا دولة مدنية، فالعراق اليوم بأمس الحاجة إلى مشروع وطني يخرجه من أزمته هذه (حسن، 2014، 26).

1.5 النظام السياسي العراقي بعد عام 2003.

إن المتتبع للشأن العراقي يمكن أن يرى بوضوح أن الساحة العراقية ساحة سريعة التقلبات والتطورات، فبعد الاحتلال الأمريكي للعراق ظهرت أحزاب وتيارات وجماعات مسلحة أعادت رسم خارطة العراق السياسية، ثم ما لبثت أن تغيرت هذه الخارطة لتضاف حركات وأحزاب تآلف بعضها وانشق البعض الأخر، وقد اختفى البعض عن الوجود.(الشلبي، 2009، 67).

حيث شهد العراق في نيسان 2003 تغييراً للنظام السياسي بفعل التدخل العسكري للولايات المتحدة، ودخلت معه البلاد مرحلة فوضى سياسية وأمنية وإدارية، وما حصل في العراق شكل منعطفاً تاريخياً كبيراً للدولة العراقية، فبعد سقوط نظام حزب البعث انهارت الدولة بكيانها ومؤسساتها وتشكلت سلطة في العراق برئاسة (بول بريمر)، وأصبح العراق رسمياً تحت الاحتلال الأمريكي، حيث استندت السلطة الموحدة في حكمها للعراق على قانون مجلس الأمن رقم 1483 في 2003، واستطاعت أن تحكم قبضتها على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في العراق، وأحدث الاحتلال الأمريكي تغييرات في جسم الدولة العراقية، تمثلت في تغيير النظام السياسي وإيجاد نظام جديد له خصائص مميزة، ففي منتصف تشرين الأول 2005 استفتى العراقيين على شكل نظامهم السياسي ومضمونه في إطار دستور دائم، وقبلوا بنظام فيدرالي وبرلماني. وهذا النظام لا يزال موجوداً إلى اليوم. كما وظهرت هياكل وسلطات إدارية جديدة أسهمت في إدارة البلاد، ومن تلك المؤسسات:

مكتب إعادة الأعمار والمساعدات الإنسانية: تشكل بعد الاحتلال الأمريكي للعراق واختارت الإدارة الأمريكية الجنرال المتقاعد (جاي م. جارنر) مشرفاً عليها وصدر أمر تعينه في ال6 من ابريل 2003، حيث قام بدوره بتكليف الجنرال (بيك التزر) لمتابعة شؤون المنطقة الجنوبية، و(بروز مور) لمتابعة شؤون منطقة الشمال، أما (باربارا اودين) فكلفت لإدارة شؤون المنطقة الوسطى، وكان المجلس يحوي أيضا بعض من الموظفين العراقيين، وكان الهدف من المكتب متابعة أمور العراق بعد الاحتلال إلا أنه حل بشكل مفاجئ وعين السفير (بول بريمر) كحام مدني للعراق.(الشناوي، 2011: 69-70).

سلطة الائتلاف المؤقتة: تشكلت سلطة الائتلاف المؤقتة وتولى (بول بريمر) إدارة تلك السلطة المؤقتة، وقام بموجب سلطته بإصدار مجموعة من القوانين وعمد إلى تعطيل القوانين التي كان معمول بها في النظام السابق، وتضمنت تلك القوانين التي وثقت في جريدة الوقائع العراقية، وجاء في العدد 3977 التي تضمنت نص نظام سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (1) وجاء فيه "وفقاً لصلاحياتي كمدير لسلطة الائتلاف وانسجاماً مع قرارات مجلس الأمن وبناء على قوانين وأعراف الحرب أعلن بموجب ذلك ما يلي: (مليوخ، 2017، 236)

1. تمارس السلطة الائتلافية المؤقتة سلطات الحكومة مؤقتاً من أجل إدارة شؤون العراق بفاعلية خلال فترة الإدارة الانتقالية بغية استعادة أوضاع الأمن والاستقرار.
2. يعهد إلى السلطة الائتلافية المؤقتة ممارسة كافة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.
3. يقدم قائد القوات المركزية بصفة قائد قوات الائتلاف الدعم المباشر إلى السلطة الائتلافية ويقوم بردع الإعمال العدوانية والمحافظة على وحدة الأراضي العراقية والبحث عن أسلحة الدمار الشامل وتأمينها وتدميرها.

ثم توالت بعد ذلك القرارات التي كانت بمثابة "سكب الزيت على النار"، كون مجمل هذه القرارات أدت إلى احتراق العراق، ولعل أخطر تلك القرارات هو حل تشكيلات القوات العراقية وحل وزارة الدفاع والإعلام والشؤون العسكرية وشؤون

المخابرات ومكتب الأمن القومي وجهاز الأمن الخاص والقطاعات العسكرية بكافة أصنافها، فأدى هذا كله إلى انفلات أمني غير مسبوق في التاريخ العراقي، وأدى إلى جعل بعض من تسرح من ضباط الجيش السابق إلى الانضمام إلى عناصر المقاومة المسلحة التي كبدت الجيش الأمريكي الخسائر الفادحة (الشناوي:2011، 71-75).

مجلس الحكم الانتقالي: جاء تشكيل هذا المجلس من قبل القيادات العراقية المعارضة التي اجتمعت في نيسان في العاصمة بغداد، ليتقرر في هذا الاجتماع السعي باتجاه إرساء أسس ديمقراطية للمجتمع المدني العراقي وتشكيل مكتب سكرتارية دائمة ليكون حلقة وصل بين هذه الأحزاب وكل أطياف الحياة السياسية العراقية، وحضر هذا الاجتماع قيادات عراقية أغلبها جاءت من خارج العراق مع قوات الاحتلال وأبرز تلك القوى السياسية تمثل بـــ: (العلوجي، 2010، 23)

1- حزب الوفاق الوطني الذي يتزعمه إياد علاوي.
2- الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه مسعود البارزاني.
3- حزب المؤتمر الوطني الذي يتزعمه احمد الجلبي.
4- المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بزعامة عبد العزيز الحكيم.
5- الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني. ثم أضيف بعد الخامس من مايو لسنه 2003 إلى هذه القوى أحزاب أخرى أبرزها:
6- حزب الدعوة الذي يتزعمه إبراهيم الجعفري.
7- الحزب الشيوعي العراقي بقيادة حميد مجيد موسى.
8- تجمع الديمقراطيين المستقلين بزعامة عدنان الباجه جي.

وبعد مناقشات بين هذه القوى السياسية، وسلطة الائتلاف المؤقتة تقرر تشكيل لجنة سميت بـــ(الهيئة القيادية) التي كلفت بالعمل على تشكيل حكومة انتقالية، وصاغت هذه الهيئة بما يمسى مجلس الحكم الانتقالي الذي تشكل في 13 تموز 2003 من ممثلي تلك القوى المذكورة آنفا، إضافة إلى الحزب الإسلامي العراقي بزعامة محسن عبد الحميد، ومن هنا كانت اللبنة الأولى لتدشين مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية، ومنح هذا المجلس صلاحيات جزئية في إدارة شؤون البلاد، بينما

تمتلك سلطة الائتلاف الصلاحيات الكاملة. واتخذ هذا المجلس عدد من القرارات عند تشكيله، أهمها:

1- إلغاء قانون الأحوال الشخصية والاستعاضة عنه بقانون جديد يتوافق وأحكام الشريعة كما قيل حينها.
2- اعتبار يوم سقوط بغداد بيد الاحتلال الأمريكي في التاسع من ابريل/نيسان عيداً وطنياً.
3- تعديل العلم العراقي الذي كان مقرر استبداله لولا الرفض الشعبي.
4- تشكيل لجنة لوضع مسودة لدستور مؤقت سمي فيما بعد (قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية)، ليؤسس هذا القانون لنظام اتحادي- ديمقراطي – تعددي ونص على فصل السلطات الثلاث والمساواة بين الناس وضمان الحريات العامة. (بدران، 2014، 271).

وقرر المجلس من خلال التصويت التزام نظام دورية رئاسة مجلس الحكم وتم حصر الرئاسة في تسع شخصيات فقط من بين الأعضاء على أن تكون مدة الرئاسة شهر واحد لكل منهم، وكان أول من يستلم الإنابة الأولى محمد بحر العلوم في يوليو/ حزيران 2003 وأخرهم غازي مشعل الياور الذي أنهى فترته في يوليو/ حزيران 2004. (شبلي،2009، 35)

الحكومة العراقية المؤقتة: ضمت هذه الحكومة التي تسلمت السيادة من السفير بريمر الذي غادر العراق بعد تسليمه السلطة لغازي الياور ليكون رئيساً للجمهورية ورئيس الوزراء إياد علاوي ليبدأ بممارسة مهامه في تشكيل حكومة تألفت من 30 وزيراً وخمس وزراء للدولة، وشهدت فترة ولاية إياد علاوي رغم قصر مدتها أحداث كثيرة، ومشاكل أمنية اقتصادية وسياسية جمة بسبب رغبة علاوي آنذاك بأن تكون هذه السلطة مستقلة وفعلية، ولا تسمح للدول الأخرى بالتدخل، فقد أمنه علاوي صاحب الفكر العلماني بأن تكون حكومته بعيدة عن الطائفية الدينية والتي لم يكن لها أي وزن في فترته (شبيب، 2015، 102).

1.1.5 بنية النظام السياسي بعد 2006.

الحكومة العراقية الانتقالية: حلت محل الحكومة العراقية المؤقتة، ففي الثالث من /يناير/2005 تم إجراء انتخابات في العراق كافة، واعتبر دائرة انتخابية واحدة، وقدمت الأحزاب السياسية قوائم بأسماء مرشحيها لأجل انتخاب أعضاء (الجمعية الوطنية العراقية المؤقتة)، فتم اختيار 275 عضواً، وكانت مهمة هذه الجمعية اختيار(مجلس الرئاسة) ليقوم هذا المجلس بدوره باختيار (رئيس الوزراء)، ومن ثم إجراء الانتخابات واختيار برلمان وحكومة دائمة في العراق مدتها 4 سنوات والتصديق على مسودة الدستور الدائم للعراق(العلوجي،2010، 109-110).

حكومة المالكي الفترة الأولى(2006-2010): منح مجلس النواب العراقي في 20/ أيار / 2006 الثقة لحكومة الوحدة الوطنية المؤلفة من 37 وزير برئاسة المالكي، والتي ركزت في برنامجها على مكافحة العنف والإرهاب، لكننا نجد أن مظاهر العنف وعمليات الخطف والتهجير قد زادت وتفاقم الوضع الأمني منذ بداية ولاية حكومة المالكي (شبيب، 2015، 188)، مما اضطر الحكومة بأن تقوم بإعلان الخطط الأمنية الواحدة تلو الأخرى، وكانت خطة فرض القانون لعام 2007 هي التي جاءت بنتائج ملموسة على أرض الواقع على مستوى العاصمة بغداد، إذ عاد عدد محدود من المهجرين داخل العراق إلى منازلهم، لكن هذا الأمر لم يستطع أن يخفف من المشكلات التي ظهرت بعد ذلك، واستمر تخبط حكومة المالكي خلال فترته الأولى وفد دخل العراق في دوامة الطائفية والقتل والتهجير وغياب الحرية، وعدم الانسجام الحاصل داخل الفريق الذي يعمل تحت قيادة المالكي، مما عرقل عملية صنع القرار وتعطيل دور مجلس النواب، وقد فتح ذلك المجال أمام الحكومة بأن تتصرف براحة أكثر في ارتكاب الأخطاء، ثم توالت بعد ذلك الانسحابات من داخل الحكومة(العمر، 2014، 43)

حكومة المالكي الفترة الثانية(2010-2014): شهدت تغيرات في التكتلات والتحالفات بين الأحزاب السياسية في خوضها الانتخابات التشريعية، وفي النهاية جاءت النتائج لتحل قائمة دولة القانون التي يتزعمها المالكي في المرتبة الثانية بعد قائمة "العراقية" التي يتزعمها إياد علاوي، وبعد 8 أشهر من إجراء الانتخابات

وسيادة حالة من الجمود السياسي نتيجة تباين مواقف الأحزاب السياسية، استطاع المالكي الفوز بمنصب رئيس الوزراء لفترة رئاسية جديدة بعد التوافق مع معظم الكتل البرلمانية، ولم تختلف الحكومة الثانية عن الفترة الأولى فبقيت كافة الملفات السابقة تراوح مكانها وتنظر الحكومة من كهرباء إلى ملفات "النزاهة" التي تجعل كل حزب يتوعد خصمه بملف "ساخن" في إطارها، إلى ملف حقوق الإنسان في بلد ضاع الكثير من أبنائه وسط الانقسام الطائفي والإخفاق السياسي، فتعتبر حكومة المالكي الأسوأ في تاريخ العراق، لكون هذه الحكومة الأكثر فساداً سواء كان مالياً أو إدارياً أو سياسياً، ولليوم لا زال العراق يعيش تبعات الفشل الذي ولدته تلك الحكومة.(سعد الدين، 2014، 17).

حكومة العبادي(2014- إلى الان): تتشابه حكومة حيدر العبادي مع حكومة نوري المالكي من حيث أنهما جاءتا نتيجة توافقات بين الكتل البرلمانية المختلفة، إلا أن حيدر العبادي يختلف عن المالكي بأنه شخصية هادئة الطباع ومقبول وطنياً وعربياً ودولياً، وحظي بموافقة من إسلاميين وعلمانيين وقوميين(الجدة، 2015، 24) ، وكما أسلفنا فإن أغلب الكتل والأحزاب كانت مستاءة من سياسات سلفه المالكي، وكان عدم تعاونها سبباً في فشل حكومته. وكان العبادي أمام تحدٍ كبير، لأنه تسلم العراق بعد حكومة وصفت بالأسوأ في تاريخ العراق، إضافة إلى وجود كيان يحتل جزء كبير من محافظات العراق ألا وهو تنظيم الدولة في العراق والشام، فهذه التهديدات الخطيرة التي أشعرت الكتل السياسية بضرورة التعاون لإخراج العراق من الحالة الحرجة والتكاتف من أجل إنقاذه، وربما نجاحات العبادي كانت ظاهرة للعيان من انتصارات الجيش العراقي التي مازالت مستمرة لليوم للقضاء على داعش، فتم تحرير أغلب المناطق واسترجاع محافظتي الأنبار والموصل من سيطرة تنظيم داعش، حتى أعلن العبادي رسمياً الانتهاء من "تحرير آخر معاقل" تنظيم داعش في العراق بتاريخ 2017/12/09، وهذا لا يعني أن العراق اليوم قد وصل إلى حالة الاستقرار المطلوبة والأمان فهو ما زال يعيش في حالة من الفوضى وانعدام الأمن وتفشي الفساد والبطالة وعجز في ميزانية الدولة، ولكن التحولات التي جاءت بها حكومة العبادي جعلت الأغلب يشعر بالفرق بينه وبين من سبقه، وربما

تكون تلك التحولات التي حققها وأبرزها أيضاً قضية إبطال الاستفتاء في إقليم كردستان وقرار المحكمة الاتحادية العليا في العراق بعدم إمكان انفصال أي منطقة أو محافظة عن البلاد، ومن ثم قراره في منع أي حزب يمتلك ميلشيا عسكرية من المشاركة في الانتخابات كلها مؤشرات تنبئ بفوز العبادي في الانتخابات العراقية القادمة. (عبد الرؤوف، 2017، موقع روسيا اليوم)

هذه الحكومات التي تم تناولها سواء كانت حكومة المالكي في الفترة الأولى أو الثانية وحكومة العبادي ما هي إلا حكومات قائمة على أحزاب دينية وصلت إلى الحكم عن طريقة تمثيل طائفي ومنذ توليها الحكم ازدادت الطائفية وأصبحت سمة يتميز بها النظام العراقي.

2.1.5 معوقات فاعلية النظام السياسي بعد 2006

لكل نظام سياسي معوقات تحد من فاعلية وهذه المعوقات تختلف باختلاف العوامل الذاتية للنظام وتتمثل بالتركيبة السكانية ومقدار ونسب الثروات الطبيعية وتعددها، ومستوى التنمية التي ينتهجها النظام السياسي، والعوامل الموضوعية التي تتمثل بالعامل الخارجي وعلاقة النظام السياسي بالأنظمة السياسية المجاورة وعلاقته بالمنظمات الإقليمية والدولية وغيرها، فالنظام العراقي السياسي وبعد 2006 يعاني من ثلاث معوقات رئيسية لابد من تناولها لنعرف السبب في عدم خروج العراق من مأزقه الطائفي وابرز هذه المعوقات:

الديمقراطية التوافقية: إن الولايات المتحدة الأمريكية عمدت إلى تجزئة المجزأ حينما أثارت النعرة الطائفية بين السنة والشيعة، والعرب والكرد، وعندما أسست حكومة قائمة على أساس طائفي وأكدت على المحاصصة الطائفية في توزيعها للمناصب الوظيفية في العراق تطبيقا للديمقراطية التوافقية، لا على أساس الكفاءة والمهنية، ومن ثم ألزمت القوى السياسية العراقية بسقف زمني معين وضوابط محددة لانجاز العملية السياسية برمتها من كتابة دستور إلى إجراء انتخابات وانتهاء بتشكيل الحكومة، الأمر الذي أنتج برمته بناءً سياسياً مفككاً، وحكومة غير منسجمة، مما جعلها عاجزة عن حل مشكلات البلد.

وعلى الرغم من أن الدستور لم ينص صراحة على توزيع السلطة وفقاً للمكونات الطائفية، إلا أن الممارسات التي سادت العراق تبين أنه تم تقسيم المناصب السياسية الأساسية الثلاثة في البلاد بين الجماعات الثلاث الكبرى، حيث خصص منصب رئيس الدولة للأكراد، ومنصب رئيس الوزراء(الأقوى في العراق) للشيعة، ومنصب رئيس البرلمان للسنة. وتمت المفاوضات على الدستور بين الائتلاف الشيعي وبين الأحزاب الكردية، في حين كان التمثيل السني اسمياً، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تختلف على سابقتها بريطانيا التي لعبت على نفس الوتر، فتلك قربت الطائفة السنية إليها وجعلت نظام الحكم منذ تأسيس الحكومة العراقية عام 1921 إلى 2003 بيد هذه الطائفة، وظلت فكرة سيطرة السنة على نظام الحكم وإن النظام ظلم الشيعة والأكراد وأقصاهم، وهذا التوجه هو ما غذى فكرة الشيعة والأكراد بأنهم ضحايا النظام، ودفع أحزابهم إلى السعي لتوطيد سلطتهم(حسن، 2014، 12)، بالرغم من أنه لم تكن السلطة ممثلة حقيقية لسنة العراق، لا في الاتجاهات القومية التي عرف بها السنة، ولا في تمثيل شعبي فشكلت طبقة سياسية معزولة اجتماعياً عن الوسط العام شيعياً كان أم سنياً،(العلوي، 2009، 58)، وشكل التمثيل السني في مجلس الحكم أول بدايات انقسام السنة بين جدوى المشاركة في العملية السياسية وبين عدم جدوى المشاركة، وبين أن تدعم المقاومة أو تدعم الحلول السلمية، فاختار حارث الضاري المقاطعة وتمسك الحزب الإسلامي بمبدأ المشاركة، وهذا الوضع خلق فكرة جديدة بأن السنة في العراق اليوم هم الضحية خاصة بعد تعمق هذا التصور من خلال سياسات تمييزية سنتها حكومة نوري المالكي، مثل محاولاتها استهداف زعماء السنة باتهامات الإرهاب والاعتقالات الجماعية للمواطنين السنة، والتطبيق الانتقائي والمتحيز لتدابير اجتثاث البعث، والتي كانت تطبق على نحو أقل صرامة على البعثيين السابقين من الشيعة(حسن، 2014، 15)، وهذا بدوره خلق انقسامات عميقة داخل السلطة بين المكونات الثلاث، الذي بدوره برر للمدن السنية لاسيما الواقعة على مشارف الصحراء في العراق، أن تحتضن جماعات مقاتلة رأت أنها ستثار لها على الأقل من هؤلاء الذي لم يتركوا لهم متنفساً في السلطة (العلوي، 2009، 48).

وهذا النمط من الحكم خلق عدد من السلبيات:

1. محاصصة حزبية وتتمثل من خلال تقسيم وظائف السلطة بين البرلمانية بهدف استمرا النظام السياسي الجديد عن طريق تقسيم المناصب السيادية والوزارية وتعتمد المحاصصة على الاستحقاق الكمي للمكونات المشاركة في العملية السياسية وأصبحت منهجا سياسيا.(مليوخ، 2017، 249)
2. تجسيد الطابع الطائفي والقومي على حساب الطابع الوطني.
3. شخصنه المؤسسات فكل وزارة إذا ما أسندت وظيفتها إلى جهة سياسية سرعان ما تفرض توجهاتها الشخصية والحزبية في الوزارة.(جابر،2015، 75)
4. تجزئة المجتمع ونقله من مجتمع متعايش نسبيا إلى مجتمع متقاتل، خلف هذا النمط من تحويل الأزمات إلى صراعات ومن ثم إلى انقسام طائفي وديني وعرقي سببه أنشار التخلف وقلة الوعي وتعدد الانتماءات والولاءات (البياتي، 2013، 335).

الفساد: لا شك إن وجود ثروات طائلة يساء استخدامها من قبل الأفراد أنفسهم أو من قبل السلطات العامة، يعد أول مؤشرات الفساد المالي للسلطات السياسية بالإضافة إلى سكوت السلطات عن تعديات بعض الأفراد لكونهم ذوو صلة ببعض الشخصيات السياسية المستفيدة من تلك العمليات، عندها يمكن للدولة أن تفقد الكثير من استقلالها، وتصبح مجرد مصدر لحماية الفساد، هذا يعني أن الفساد السياسي يصنع بأسلوب اقتصادي إضافة إلى الأسلوب الديني ويخلق طوائف مقربة من السلطات العامة ومسيطرة عليها، ويخلق أجواء انعدام الأمن والفقر، ومحاربة أي جهة تتصدى لفضح ملفات الفساد وكشف نشاطات تلك الشخصيات، والطامة الكبرى أن تصل تلك الجماعات الفاسدة إلى الحكم وتتحول الدولة من دولة قانون إلى دولة سارقة لقوت الشعب بسبب سيطرة الحكام اللصوص الذين يعمدون إلى الإفلات من العقاب.(جونستن، 2008، 215).

يتضح مما تقدم أن هناك تلازم حتمي بين الفساد السياسي وخلق الطوائف، على الرغم من أن الطوائف التي تكلمنا عنها هي طوائف تميل إلى التقسيم

الاقتصادي بين الأغنياء والفقراء أو بين المتنفذين في الدولة والأشخاص البسطاء، إلا أنها وبمجملها أسباب مترابطة تخلق طوائف فاسدة مسيطرة على سدة الحكم، ويزداد الأمر سوءًا إذا ما ارتبط ذلك الفساد بتوجه ديني معين، كما ونرى أن الطائفية هي من صنع الأنظمة السياسية، فالطائفة إن وجدت فإنها لن تستفحل إلا في ظل نظام سياسي فاسد يحابي طائفة على حساب الأخرى، مما ينتج أغلبية وأقلية (عبد الحميد، 2015، 12).

والفساد هذا بدوره خلق ضعف في الأداء الحكومي والتنفيذي بحيث أصبح غير قادر على أداء مهامه الوظيفية، فعلى صعيد الحكومة كان توسع عدد الوزارات وتعلق كل وزير بكتلته وأخذه الحصانة منها والتهديد بالانسحاب من الحكومة ومن ثم التهديد بإسقاطه لأنها لا تستمتع بدعم الأغلبية، بالإضافة إلى كون الحكومة حصيلة اجتماع قوى وتيارات تحمل آراء واتجاهات سياسية متناقضة ومتصارعة، فعملت كل وزارة بمعزل عن غيرها وغير خاضعة للرقابة، ولكي يثبت رئيس الوزراء وجوده فإنه يعمل على إحاطة نفسه بسلسلة من الإجراءات يعمل من خلالها على إدارة بعض الملفات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وفي الوقت نفسه من أجل تجنب الانهيار السريع للحكومة، تتم عملية تستر سياسي متبادل على ملفات الفساد الإداري والمالي والسياسي(جابر، 2011، 89).

وما نراه اليوم في العراق، فقد وصل معدل الفساد إلى أعلى مستوياته خاصة خلال حكم المالكي، حيث بين تقرير صادر عن المركز العالمي للدراسات كشف عن اختفاء 120 مليار دولار من فوائض موازنات العراق المالية خلال فترة تولي نوري المالكي لرئاسة الوزراء، التقرير أوضح أنه خلال الفترة ما بين 2006 – 2014 حقق العراق فوائض مالية كبيرة كان يمكن أن تساهم في إعادة أعماره وتحويله إلى دولة حديثة، فقد بلغ مجموع الموازنات في تلك الفترة 700 مليار دولار ذهبت جلها إلى جيوب الفاسدين، واليوم وخلال هذه الحكومة الجديدة ومع تكرار مطالب شعبية بمساءلة كل الفاسدين سواء كان فسادهم من خلال سرقة المال العام أو المشاركة في صفقات أدت إلى خسائر فادحة في اقتصاديات البلد، فالعراق أصبح اليوم مديون وفي حالة تقشف بسبب رجال السياسة الفاسدين، وعلى الرغم من محاولات رئيس

الوزراء حيدر العبادي من كبح جماح الفساد في العراق إلا أن المستفيدين من هذه الظاهرة يحاولون عرقلة ذلك، والتأثير على عمل الهيئات المستقلة من خلال نفوذ بعض الأحزاب أو الميليشيات.(وحدة الدراسات الاقتصادية، 2016، موقع الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية).

الإرهاب: عرف معجم المصطلحات الفقهية والقانونية الإرهاب بأنه:"عمل تهديدي تخريبي يقصد به زرع الخوف والذعر في نفوس الأهالي وخلق الاضطراب وزرع الفوضى لهدف الوصول إلى غايات معينة" (جرجس، 1996، 243).

فالإرهاب نوع من أنواع العنف غير المشروع الذي يستهدف أرواح المواطنين وممتلكاتهم والبنية التحتية الخاص بهم من اجل الحصول على مكاسب سياسية أو أهداف اقتصادية وانتشرت هذه الظاهرة العنيفة وأدت أسباب عدة إلى تزايد الإرهاب في العراق بشكل عام منها:

1. أسباب سياسية: تأخذ الأسباب السياسية أشكال متعددة ومنها غياب الحوار وعدم وجود بديل لسبل التعبير عن أفكارهم فيأتي الذي يأخذ شكل من أنشطة إرهابية ليكون هو معبر عن قوى معارضه للنظام القائم(حريز، 1996، 200)، ولو أخذنا اقرب مثال على هذا الأمر ما حصل مع المتظاهرين في محافظتي صلاح الدين والانبار أدى إلى زيادة الهوة ين النظام والمتظاهرين لان الحكومة لم تستجب إلى مطالبهم فتحولت التظاهرات إلى اعتصامات ثم إلى حاضنة لانطلاق الإرهاب.
2. أسباب اقتصادية: يشكل ك من الفقر والبطالة عبئ على المجتمعات حيث يعاني فئات كبيرة في العراق من الفقر والحرمان خاصة إضافة إلى الحرمان الاجتماعي والتي تتمثل في رفض المختلف فيكون مرفوض اجتماعي ومنبوذ فيشعر الفرد بالاغتراب لان النظام يشعرهم أنهم مختلفون مذهبيا أو دينيا أو طائفيا فتتولد لدى الفرد نزعة عدائية لدى الإفراد والجماعات وتتحول إلى نشاطات سياسية متطرفة تصل إلى استخدام العنف غير المشروع وهو الإرهاب(مليوخ، 2017، 260).

وأساليب الإرهاب في العراق تختلف أشكالها متنوعة ما بين انفجارات واغتيال سياسي واختطاف، بحيث نجد إن أثار الإرهاب تتحول إلى مشكلة عجز النظام السياسي العراقي عن حلها وأصبحت معوق في وجه التقدم.

2.5 أزمة الطائفية في العراق.

لا يمكن إنكار إن العراق مكون من طوائف واثنيات مختلفة واستغلت تلك الاختلافات على مر التاريخ من العامل الخارجي حيث كان العراق ضحية الصراع التركي- الإيراني لعدة قرون ثم جاء الاحتلال الأمريكي ليصبح العامل الأساسي الذي خلق بيئة ذات تأثيرات مشجعة ودافعة باتجاه الطائفية والمحاصصة في العراق حيث لعبت الطائفية دورا رئيسيا في الأزمة العراقية في مرحلة ما بعد انهيار نظام صدام حسين، وتعتبر وباختصار أم الأزمات التي منها تولدت وتفرعت الأزمات الأخرى منها، فالطائفية مرض خبيث وخطير، عانى منه الشعب العراقي كثيرا، واستغلها السياسيون الذين هم ابعد ما يكونون عن روح الدين والتدين الحقيقي، حيث أنهم يستغلون أبناء طائفتهم لتحقيق أغراضهم السياسية ودعم مصالحهم الشخصية المادية والحفاظ على نفوذهم وسلطاتهم في الدولة على حساب أبناء الطوائف الأخرى، وللفهم هذه الأزمة لابد لنا من الوقوف على واقع الطائفية في العراق قبل 2003 وبعدها وكيف أنعكس على الوضع الأمني والسياسي على العراق.

1.2.5 الواقع الطائفي في العراق.

إن الاختلاف بين بني البشر موجود منذ اللحظة الأولى التي خلق الله بها الإنسان سواء من ناحية المعتقد أم الجنس أم العرق، إلا إن الاختلاف المذهبي أو العرقي أو الديني كان له الأثر في تأجيج الحروب الأهلية وإثارة سخط الشعب وقيام الثورات والانقلابات وفناء الاثنيات والعرقيات، ويتميز العراق بكونه بلدا متعدد الاثنيات والأديان والمذاهب يعيش بعضها إلى جانب بعض، وبرغم ضعف الرابطة الوطنية التي تجمع كل هذه المكونات فإنها استطاعت إن تتجاوز المحن والأزمات وان تبرز الجانب الايجابي منذ تأسيس النظام السياسي عام 1921 حتى سقوط

النظام، فأصبح أهم ملامح النظام السياسي للدولة الحديثة هو ترسيخ حالة الهيمنة لطائفة معينة وحرمان أخرى.

العراق على مر العصور عرف بأنه الساحة التي تحاورت فيها الألسن وتعايشت مختلف النحل والملل منذ الآلاف السنين وهو على هذا الحال وعرف الطائفية السياسية في فترة تعود إلى حكم الدولة العثمانية السنية والدولة الصفوية الشيعية، والصراع بينهما على النفوذ والهيمنة على المنطقة، لأنَّ كلتا الدولتين كانتا ذات نزعة توسعية. وكان العراق ساحة الصراع الرئيسية بينهما. لذلك نجد أن العراق كان يخضع تارة لحكم العثمانيين وتارة أخرى لحكم الفرس الصفويين، وبالرغم من هذا عاش الشيعة والسنة في ما يعرف اليوم بالعراق لفترة تزيد على 1000عام وخلال أغلب تلك الفترة كانت الجماعات السنية والشيعية قادرة على أن تحيا بتعايش سلمي على الرغم من تفجر العنف بينهما بين حين وآخر، ولكن بدون تفكيك الحدود الطائفية (المقدسي، 2009، 26).

ولابد لنا من التوقف عند محطات مهمة في تاريخ الدولة العراقية وأول تلك المحطات تأتي بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921 فعندما تسلمت الحكومة الملكية الحكم وتتويج الأمير فيصل بن الحسين بدا واضحا إن النهج العثماني بقى مترسخا في التشكيلة الجديدة التي وضعت أساس النظام السياسي وبالفعل فان توزيع الوظائف والموارد بين السنة والشيعة بعد تشكيل الدولة العراقية 1921 أثَّرَ على الترابط بينهما. فكانت أول وزارة تم إقصاء الشيعة منها فكان الوزير الوحيد هو محمد مهدي بحر العلوم (السامرائي،2010، 136)

ويمكن رؤية هذا في ميثاق الشعب في آذار 1935، فهذه الوثيقة البالغة الأهمية، المقدمة إلى الملك غازي، وُقّعَتْ من جانب زعماء عشائريين ودينيين من الفرات الأوسط ومحامين شيعة في العاصمة، وطالبت بتمثيل أفضل للشيعة في الحكومة ودعت إلى تمثيل التشريعات الشيعية في السلطة القضائية، إضافة إلى الإصلاح الانتخابي وحرية الصحافة. ولابد من الوقوف على أسباب هذا التمييز الذي كان يمارس ضد الشيعة آنذاك فقد كان لبريطانيا دور في تثبيت الحكومة السنية للهروب من مطالب الشيعة بالاستقلال التام، ولأنهم شنوا حرب الجهاد ضد الاحتلال

البريطاني للعراق في الحرب العالمية الأولى، دفاعاً عن حكم الأتراك، ومن ثم قيامهم بقيادة ثورة العشرين التي كلفت البريطانيين كثيراً والجدير بالذكر أن ثورة العشرين هي التي أرغمت السلطات البريطانية الاستعمارية على تأسيس الدولة العراقية ومنحها الاستقلال فيما بعد، إضافة إلى تصلب مواقف الزعامة الدينية الشيعية، والتطرف في مطالبها في غير مرنة وغير قابلة للتنفيذ آنذاك، والمطالبة بانسحاب القوات البريطانية بالكامل من العراق، ورفضهم الحلول الوسطى الممكنة، كذلك أصدر البعض من رجال الدين الشيعة فتاوى بتحريم مشاركة أبناء طائفتهم في الانتخابات والجندية وإرسال أبنائهم وبناتهم إلى المدارس الحكومية...الخ. لذلك فالأغلبية الشيعية العربية وخاصة قياداتها الدينية، تتحمل قسطاً من المسؤولية في تهميشهم في العهد الملكي (السامرائي، 2010، 139).

إن تلك المعادلة التي تعتبر العلة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة قد بقيت نافذة ومهيمنة على المشهد السياسي والحكومي والإداري العسكري والقضائي في العراق ولم تتغير كثيرا على الرغم من تعاقب الحكومات، وتغير الأنظمة والإيديولوجيات الحاكمة وعلى الرغم من تبدل الولاءات والموازنات الإقليمية في العالم والمنطقة. (الازري،1991، 5)

وبلغت نسبة مشاركة الشيعة في الحياة السياسية خلال الحكم الملكي 17،7% في الفترة (1921-1932) وانخفضت بعدها إلى 15،8% في الفترة من (1932-1936) ثم ترتفع من جديد إلى 27،7% في الفترة من (1963-1941) ثم إلى 28،1% ثم أعلى نسبة وهي 34،7% في الفترة(1957-1958) أما منصب رئاسة الوزراء فقد تمكن شيعي واحد هو صالح جبر من استلام هذا المنصب لأول مرة عام 1947، إي بعد مرور 26 عاما ولم تتحسن الوضعية كثيرا في العهد الجمهوري. (العلوي، 1991، 200)

لذلك يعزي الكتاب والساسة بروز التعصب الطائفي لدى الشيعة في القرن الماضي بسبب مظلوميتهم على يد نظام صدّام حسين، وعلى يد الحكومات السنية التي سبقته منذ تشكيل الدولة العراقية في 1921، حيث تركزت السلطات القيادية والمناصب العليا في الحكومة والجيش وقوى الأمن الداخلي بيد الشخصيات السنية،

مع مشاركة طفيفة للشخصيات الشيعية. ربما يكون هذا هو واحداً من الأسباب ولكن ليس كله.(السامرائي، 2010، 132) لأن صدام لم يكن طائفيا بالمعنى الواسع للكلمة، حيث انه كان يوزع المناصب الحساسة على الأشخاص الذين يثِق بهم وبولائهم لنظامه بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو المذهبية. وانزوت المسالة الطائفية بصورة ملموسة عندما تسلم حزب البعث الحكم، رغم إن التركيبية السكانية كانت ترشح إمكانية إن ينشغل العراق بصراعاته العرقية والطائفية، فكما بينا إن العراق يتكون من إعداد من الطوائف المتنوعة يفوق اغلب الدول العربية فإضافة إلى الإسلام والمسيحيين بكنائسهم المختلفة، وتركمان والأرمن تجد طوائف لا تجد منها خارج العراق كاليزيدية والصابئة المندائيين والبهائية والآشورية والشبك وقد يرجع هذا إلى إن حزب البعث كان ذو نهج علماني، لذلك نجد الطائفية لم يلقى آذاناً صاغية عند أغلب العراقيين، ولم ينعكس على أرض الواقع، ويمكن القول بأن جذر الطائفية ظل خامدا، وظل التعايش والتآخي قائماً بين الطوائف والإثنيات العراقية. (ابراهيم، 1996، 53)

ولابد لنا وبعد عرضنا الجانب السياسي للشيعة والسنة وكيف تم تمثيلهم لابد إن نبين إن التعايش الاجتماعي بين الطرفين كان موجودا وما يدل على ذلك التحالف بين السنة والشيعة في الإعداد لثورة العشرين، كدليل على النزعة الوطنية العراقية التي تتجاوز الاختلاف الطائفي، وكذلك حالة التسامح الموجود أدت إلى زيادة الزواج المختلط بين أبناء وبنات الشيعة والسنة (السامرائي، 2010، 151) واختلطت العائلات حتى إننا نلاحظ وجود عدد كبير من العشائر العربية ينتمي قسم من أفخاذها إلى المذهب الشيعي وقسم أخر إلى المذهب السني وتُعد مدن بغداد والبصرة وبابل وديالى وكركوك والموصل نماذج رائعة للتعايش ولتماسك النسيج الاجتماعي العراقي. وأحتفظ العراقيون بالعديد من المشتركات والموروثات الشعبية، وحتى اغلب إحداث القمع التي كانت تطال الشيعة كانت بسبب مؤامرات يتم كشفها لقلب نظام صدام حسين من جانب إيران، وأن القمع الذي مارسه نظامه لم يكن مقتصراً على المعارضين الشيعة فقط، بل شمل الأحزاب والقوى الكردية والحزب الشيوعي العراقي والأحزاب القومية الآشورية، كما طال قيادات رفيعة وكوادر

متقدمة من داخل صفوف حزبه. وكان للتدخلات الخارجية دورا في تطبيق الطائفية (المحاصصة) وذلك من خلال اجتماعات قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية مع قوى المعارضة خارج أو داخل العراق ففي التسعينيات من القرن العشرين دعمت الأكراد من خلال تطبيق منع الطيران الحربي العراقي من التحليق فوق أجواء شمال وجنوب العراق بدعوى حماية الأكراد والشيعة من بطش النظام، فحركت هنا فكرة المحاصصة بقوة قبل إن تقوم بالغزو عام 2003.(شبيب، 2015، 187) ومن سمات الطائفية الحالية في العراق أنها تنشط وتعمل تحت يافطة الوطنية، وتدّعي الحرص على وحدة العراق أرضاً وشعباً،ويرفض الطائفيون علنياً تقسيم العراق إلى دويلات، ويقولون أنَّ كل ما يطمحون إليه هو، التأكيد على رؤية الجماعة. بينما تدفع سياساتهم وممارساتهم إلى تمزيق وحدة العراق، واحتراب مكوّناته. إذ انقلبت الصورة بعد 2003، وأصبح السنة هم الذين يشعرون بأنهم ضحية للاضطهاد الطائفي (حسن، 2014، 34).

أما الطائفية ومسبباتها في العراق بعد 2003 فكانت هي اكبر تحدي يواجه النظام السياسي العراقي وكانت لهذه الطائفية مسببات يمكن تقسيمهما حسب أدوارها إلى ثلاث ادوار رئيسية:

أ- **الدور الداخلي**: لا يمكن إنكار إن هناك أسبابا متعددة داخلية كان لها دور في تفاقم أزمة الطائفية في العراق في 2003 نذكر منها الفكر الطائفي في العراق حيث يستند هذا الفكر إلى موروث تاريخي يقوم على أساس صراع مفترض حول أحقية تولي الخلافة ويؤجج هذا الصراع دائما أصحاب المصالح المتصارعة لأسباب تتعلق بمصالح سياسية واقتصادية بمختلف المراحل التاريخية التي مر بها العراق، وتسارعت الإحداث والتغيرات السياسية التي ساهمت في تأجيج الطائفية فقد نتجت عن مرحلة الاحتلال الأمريكي للعراق منذ سقوط بغداد 2003 (كاطع، 2008، 131) تحولات سياسية تجلت في تغيرات طائفية دينية بدأت بتشكيل ما يعرف بـــ"مجلس الحكم" الذي توزع أعضاؤه على أساس مذهبي بين السنة والشيعة وعرقي بين عرب وأكراد ثم تواصلت مع تشكيل حكومة مؤقتة ثم توزيع المناصب على أساس طائفي، (ثم تطبيق

الديمقراطية التوافقية التي قسمت العراق إلى مكونات ثلاثة (الشيعة - السنة – الأكراد)، وبغض النظر عن النوايا الأمريكية التقسيمية أم التوافقية فان جهود الولايات المتحدة أسفرت عن تطبيق نوع من التوافقية السياسية ابتداء من تشكيل مجلس الحكم، بموجب اللائحة التنظيمية رقم (٦) في 13 تموز 2003 الذي أصدرها الحاكم المدني الأمريكي "بول بريمر"، إذ منح إلى الشيعة ثلاث عشر مقعدا، وللعرب السنة خمسة مقاعد، وللأكراد خمسة مقاعد، ومقعدان لكل من المسيحيين والتركمان، وبذلك شكل نقطة الشروع بتأسيس الطائفية السياسية المؤسساتية.(حسن، 2014، 27)

من المعروف إن العناصر الاجتماعية مثلما يمكنها إن تلعب دورا إيجابا في بناء الدولة يمكنها أيضا إعاقة عملية البناء حينما تلغي العقل في التصرف، والواقع العراقي الحديث والمعاصر أفرزت جماعات مختلفة اختلفت في الرؤى على الرغم من إن الاختلاف مظهر طبيعي في الاجتماع الإنساني إلا إن هذا الاختلاف قد يؤدي إلى اختلاف حاد في قضايا مهمة لا يصلون معها إلى إيجاد إيه حالة من التفاعل والتعايش والقبول بالأخر، وهذا ما أنتجته الساحة العراقية من جماعات متطرفة فكرا وثقافة العنف والإقصاء منهجا، وان سبب العنف من جانب بعض الجماعات لابد من إن يترك بصماته السوداء على الجماعات الأخرى لينتج عنف مضاد في المقابل، ويعود البعض إن أسباب هذه الطائفية يعود إلى تراكمات النظام السابق ن حيث تغييب مفاهيم حقيقية للانتماء وفق حقوق المواطنة.(محفوظ، 2004، 36)

ب - **الدور الإقليمي**: التنافس الخارجي وتصاعد النزعة الطائفية في المنطقة على العلاقات مع السنة والشيعة في العراق أصبحت إيران لاعبا قوميا رئيسا في السياسة العراقية، نظرا لعلاقاتها المعقدة مع القوى الإسلامية الشيعية خاصة وكما مر بنا إن تأسيس جمهورية إيران الإسلامية في العام 1979 لنظام يقوم على أساس الهوية الشيعية،غير ميزان القوى في المنطقة وخلق مظلّة إيديولوجية للجماعات الشيعية المحرومة حسب رايها، ساعد ذلك في تقوية الجماعة الشيعية في العراق وشعورها بأنها تمتلك هوية متميّزة، والعراق منطقة مهمة للدخول إلى المنطقة العربية، (سلامة، 2015، 65) ومن خلاله يتحقق التواصل الملائم

لإيران مع حلفائها في باقي دول المنطقة.هذا الدور ذو الأبعاد السياسية، الأمنية، الاقتصادية، والعقائدية، ما كان ليصل إلى ما هو عليه لولا الأزمات التي يمر بها العراق؛ إذ أُتيحت الفرصة الأولى لإيران لمد نفوذها في العراق بعد الاحتلال الأمريكي في مرحلة ما بعد 9 نيسان/ إبريل 2003. وجاءت الفرصة الثانية في ظل الأزمة الأمنية التي يشهدها العراق منذ مطلع عام 2014، بعد استيلاء تنظيم الدولة في العراق وبلاد الشام"داعش" على عدد من المحافظات العراقية. فقد مر الدور الإيراني بمرحلة جديدة حينما أخذ شكلا أمنيًّا حاسمًا في الحرب ضد تنظيم داعش في العراق من خلال وجود ضباط وخبراء وقوات إيرانية بشكل مباشر في الساحة العراقية، وكذلك عن طريق بيع الأسلحة والمعدات العسكرية وتقديم المعلومات الاستخبارية للقوات العراقية. عمدت إيران منذ احتلال العراق عام 2003 إلى التوغل داخل المجتمع العراقي كهدف يجعل تدخلها في شؤونه السياسية أمرا تلقائيا من دون أن تواجه تهمة التدخل في شؤون بلد ذي سيادة، ثم بعد ذلك باتت تتذرع بأن كل ما تفعله في العراق هو بطلب من حكومته، لتتمكن عبر هذه السياسة من جعل العراق بحكوماته المتعاقبة منصاعا لتوجهاتها. (خولي، 2017، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتجية) وهذا عمق التوترات الطائفية داخل العراق وكذلك عمق الصراع السوري من التوترات الطائفية في العراق وعزز التضامن الطائفي العابر للحدود الوطنية فقد انضم الكثير من المقاتلين العراقيين، السنة والشيعة على حد سواء إلى صفوف الميليشيات التي تقاتل في سورية سواء كان لصالح أو ضد نظام بشار الأسد (حسن، 2014، 25).

ج- **الدور الدولي**: إن السياسة كانت وما زالت تلعب دورا رئيسا في إفراز الطائفية في المجتمع، لاسيما إذا وجد من له الإمكانات القصوى لتحريك ذلك من مركز القوة من ذلك لا يمكن فصل أزمة العراق الراهنة عن السياسيات الأجنبية المتبعة فيه والتي أثرت بشكل كبير على مقومات التعايش الوطني سواء من خلال انتهاجها نظام محاصصة طائفيا وعرقيا الغي معه كل مقومات المشترك الوطني أو من خلال استخدامها بعض الجماعات والطوائف ضد بعضهم البعض،

وسياسية الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولتها لعولمة بعض مفاهيمها من حقوق الإنسان والديمقراطية ما هو إلا حجة للتدخل في شؤون غيرها من الدول، ولا يمكن إنكار دور الولايات المتحدة في نشر بذور الفتنة الطائفية في العراق حيث كانت السياسة الأمريكية في العراق تجاه الإرهاب هي جعله ساحة للصراع مع الإرهاب العالمي، أي استقطاب القوى والجماعات ومحاربتها داخل العراق وهذا الدور التخريبي الذي لعبته الولايات المتحدة في العراق منذ دخولها وتقسيمها للمناصب على أساس المحاصصة بحجة أنها تريد نشر الديمقراطية في العراق، (كاطع، 2008، 34) فانعكس هذا كله بانتشار الثار والانتقام والاستبداد بدل من الديمقراطية، والاحتلال هذا كان أيضا لصالح لاعب داخل المنطقة إلا وهو الكيان الصهيوني احد حلفائها فالهدف من احتلال العراق هو نشر بذور الطائفية في عموم المنطقة لضمان التفوق الصهيوني عن طريق التفتيت المنظم للعالم العربي، ولإعادة ترميم سيطرتهم على المنطقة من خلال السيطرة على العراق، وجعله قاعدة لانطلاق الحرب على الإرهاب، ومركز لاستقطاب المتشددين في البلدان الغربية إلى ارض العرب ومحاربتهم وتصفيتهم هنا حتى يسلم المجتمع الأوروبي من خطورتهم وأعمالهم المسلحة من جهة، وجعل العراق سوقا رائجة ورابحة لبيع الأسلحة (كصاي، 2016، 66).

2.2.5 مظاهر التغول الطائفي في العراق

أضحت الطائفية أهم أزمة يعاني منها العراق اليوم والتي لعبت دورا بارزا في الإحداث التي عاشها العراق في السنوات الأخيرة فالتهجير وعمليات الاغتيال والقتل كلها يقف وراءها هذه الآفة التي فتكت بالمكون العراقي فمنذ سقوط النظام البعثي السابق أصبح الشغل الشاغل للسياسيين من هي الطائفة صاحبة المكون الأكثر تمثيل في الحكومة الجديدة. وهيمنت فكرة التمثيل الطائفي على العلاقات السياسية بدل من تمثيل المواطنين، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الانقسامات القائمة بدل تخفيفها، وأدت الهويات الطائفية إلى نشوب صراعات حول مكانة وحجم وحدود وقوة كل طائفة، وقد كان لهذه الصراعات اثر مزعزع للاستقرار، خاصة أنها كانت تضفي الشرعية

على إعمال الجماعات التي تمارس العنف والتي تدعي تمثيل طوائفها، وأصبحت الهوية الطائفية هي من تمثل الفرد وليس الهوية الوطنية العراقية، وتمثلت مظاهر التغول بالاتي:

1-الميليشيات والجماعات المسلحة: كانت احد الظواهر التي جدت في العراق بعد احتلاله ظهور جماعات تحمل السلاح خارج نطاق الجيش النظامي للدولة تمثلت بالميليشيات "والتي تعتبر الجناح العسكري لطائفة سياسية أو دينية تتدخل في الصراعات لصالح طائفة سياسية كانت أو دينية، فإفراد هذه الميليشيا مدربين ومدعوين وموجهين لتنفيذ مصالح شخصية وحزبية" (الشناوي، 2011، 163) وكانت من المظاهر التي أفرزتها الطائفية، ومن أهم تلك الميليشيات التي اتهمت بتأجيج الفتنة الطائفية وشاركت في تغول ظاهرة الطائفية نذكر منها:

جيش المهدي: وهو الجناح العسكري للتيار الصدري وسبق إن ذكرنا تفاصيل عن هذه الميليشيا واغلب المنتمين لهذه الميليشيا من مدن جنوب ووسط العراق وأبرزها مدينة الصدر في بغداد وتم حلها ليحل مكانها سرايا السلام واتهمت الميليشيا أيضا بممارسة إعمال عنف خلال فترة 2006-2007(شيحة، 2016، 15).

منظمة بدر: الجناح العسكري للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذي انشق فيما بعد ويتزعمه حاليا هادي العمري، واتهمت المنظمة بتشكيل ما يسمى فرق الموت في وزارة الداخلية وإنها تنظيمات مسلحة مسؤولة عن خطف السنة وتعذيبهم وقتلهم(الشناوي، 2011، 141)

عصائب أهل الحق: وهو تنظيم عسكري مدني يقوده قيس الخزعلي واتهم بتنفيذ أعمال عنف طائفي، وبيَّن مقتدى الصدر تورط العصائب في أعمال عنف وقتل أعقاب تفجير ضريح العسكريين في 2006.(عطوان، 2011، 56).

قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين: بعد احتلال العراق عام 2003 وسقوط نظام صدام حسين وهزيمة الجيش العراقي ونهاية العمليات العسكرية، فتح المجال لأحد الشباب لبناء تنظيم شرس في العراق وثمة عوامل ساعدت في ذلك أولهما: حل الجيش العراقي وإعطاء المكون الشيعي الأفضلية، والثاني: التمدد الإيراني عبر الهيمنة على القوى السياسية الشيعية، لينصب الزرقاوي نفسه زعيم تنظيم القاعدة في

العراق، ويؤمن الزرقاوي ومن معه بفكرة تعتبر اللبنة الأساسية في فهم إستراتيجية الزرقاوي ورؤيته، حيث يؤكد وجود معركتين، الأولى: وهي مستوى ظاهر مكشوف مع الولايات المتحدة العدو البعيد، والمعركة الثانية: معركة صعبة مع عدو يرتدي زى صديق وهو العدو القريب الكافر المرتد سنياً كان أم شيعياً، وهذا هو الخطر الحقيقي الذي نواجهه، فالأمريكان عدو مكشوف زائل، غير أن الشيعة خطرها دائم، لذلك يرى أن الصواب والأولوية تكون في محاربة العدو القريب متمثلاً بالشيعة، ويعتبر التنظيم أكثر الجماعات استيعاباً للمقاتلين العرب والأجانب الوافدين للعراق، ويرفض العمل السياسي في ظل الاحتلال، ولم تتوانى القاعدة في حربها الثانية فقد اتهمت في ممارستها الشرسة ضد المكون الشيعي وتبنت الكثير من التفجيرات ضدهم(أبو رمان، 2015، 37).

تنظيم الدولة الإسلامية "داعش": لم يأتِ هذا التنظيم مصادفة بعد احتلال الموصل، بل جاء نتيجة تراكمات، منها: توسع النفوذ الإيراني في العراق والمجتمع السني، وشعوره بالقلق من الإقصاء والتهميش، وحالة الفراغ السياسي وغياب مشروع جامع لهم، واتهم التنظيم بأعمال عنف وقتل رهيبة في مناطق مختلفة من العراق، ونسبت له العديد من التفجيرات العنيفة، أبرزها مجزرة سيدة النجاة وكارثة جسر الأئمة، (شيحة، 2016، 18)، ومن ثم استولى على ثلاث محافظات عراقية ذات أغلبية سنية وهي الموصل والانبار وصلاح الدين، وخاضت القوات العراقية حرب ضدها ما زالت مستمرة لليوم استطاعت من خلالها حسر قوة التنظيم داخل العراق، ولكن الخسائر التي سببها التنظيم للعراق ليست بشرية ومادية فقط، بقدر ما كانت حملة تدميرية لتراث العراق، فلم يتوانى التنظيم عن تخريب كل معلم أثري في المحافظات التي احتلها ولعل آخرها مئذنة الحدباء في رمضان الفائت.(جمعة، 2017، موقع اليوم السابع).

إن فترة 2006-2007 تعتبر كما قلنا فترة تصاعد العنف الطائفي، حيث أدخلت البلاد في دوامة الحرب الطائفية، وجعل الدولة مفتتة بصورة أكبر، وأطلاق إرادة المسلحين على مجتمعاتهم، وتعميق الشعور المتبادل من الطرفين بأنه هو الضحية، وتعزز الفصل في تلك الفترة بين الطائفتين في المناطق التي كانت مختلطة

في السابق، وأصبح العنف يواجهه بعنف مضاد من الطرف الآخر، كما واتخذ العنف طابعاً طائفياً وسياسياً ومناطقياً خاصة بعد حادثة تفجير المرقدين العسكريين، وقفز بشكل غير متوقع، حيث برزت ميزة القتل على الهوية في المجتمع العراقي التي حصدت الكثير من الأرواح من كلا الطرفين، وشعر أهل السنة أن هناك تمييزاً يمارس ضدهم، فسكت أهل السنة عن عنف الدولة الإسلامية في العراق والجماعات المتطرفة الأخرى معتقدين أنهم يمثلون وسيلة لموازنة الممارسات القمعية لقوات الأمن العراقية، وقد أثار هذا بدوره المكون الشيعي الذي شعر أن السنة يوفرون ملاذاً آمناً للإرهابيين لمهاجمة المدنيين الشيعة، وبالتالي سكت الشيعة عن انتهاكات قوات الأمن العراقية في هذه المناطق. (عطوان، 2011، 9).

ولعل الأسباب وراء تنامي العنف في العراق بأشكاله كانت:

1. استبداد الحكم والسلطة أدى إلى قتل مناخات الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وولد العنف في العراق.
2. ظهور جماعات إسلامية مسلحة متطرفة من كلا الجانبين.
3. نجاح بعض قيادات الكتل والأحزاب من نقل صراعاتها إلى قواعدهم ليتحول الصراع إلى صراع الجميع ضد الجميع.
4. ظهور الخطاب الطائفي المتشنج.

2- **القتل والإصابة**: يعد القتل وتدمير حياة الإنسان من مخرجات الطائفية التي سادت العراق بعد 2003 وتحمل في طياته الكثير من الأهداف الغير الإنسانية ومنها خلق حالة من الذعر والخوف لدى المدنيين وخلق حالة الفوضى وعدم الاستقرار المجتمعي فضلا عن النظام السياسي وتوجيه رسائل بان النظام السياسي لا يستند إلى شرعية كاملة، بسبب وجود معارض قد تمارس هذه الإعمال والتغيير الديموغرافي يكاد يكون من ابرز أهداف التنظيمات الإرهابية هنا التغيير في ديمغرافية السنة والشيعة الذين يمثلون الأغلبية في بناء المجتمع العراقي من خلال استهداف مناطقهم بشكل واضح(البياتي، 2013، 345)

ورافق هذه الآمر ارتفاع ظاهرة اليتم والترمل وتبعته اشتغال الكثير من الأطفال دون سن الرشد لإعالة أسرهم التي فقدت معيلها وهذا الأمر يؤدي إلى إنشاء مجتمع قائم على ظواهر سلبية تبدأ من التفكك الأسري والجهل الفقر والفساد، وقد بينت تقارير حول أعداد القتل في العراق ما بين 2005 لغالية 2007 بلغت 70414 (إعداد قتلى العراق، 2016، موقع ساسا بوست) وقدمت منظمة الأمم المتحدة من خلال منظمة يونامي أعداد القتلى من 2008 والسنوات التي تلتها وهو ما موضح بالجدول أدناه(بيانات الأمم المتحدة، 2016، موقع يونامي)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الأعداد	6787	3056	2953	2771	3238	7818	1417	6850

3-النزوح والتهجير: يعرف النازحون داخليا بحسب المبادئ التوجيهية التي اصدراتها المنظمة الدولية UN " بأنهم الأشخاص أو المجموعات الأشخاص الذين اكرهوا ، أو قسروا على الهرب أو ترك منازلهم أو أماكن أقامتهم المعتادة ، كنتيجة أو بهدف تجنب أثار الصراعات المسلحة أو حالات العنف الواسع أو انتهاك حقوق الإنسان أو الكوارث لطبيعة أو البشرية وهؤلاء الأشخاص لم يعبروا حدودا دولية معترف بها" (تقرير الأمم المتحدة، 2016، المنظمة الدولية للهجرة) أما التهجير يعرّف بأنه "ممارسة ممنهجة تنفذها حكومات أو قوى شبه عسكرية أو مجموعات متعصبة تجاه مجموعات عرقية أو دينية أو مذهبية بهدف إخلاء أراض معينة وإحلال مجاميع سكانية أخرى بدلا عنها والتهجير قد يكون داخلي أو خارجي"(مليوخ، 2017، 246)

ولقد ولد النزوح إلى جعل بعض المناطق هي تمثل مكون اجتماعي وهو جزء من عملية فصل المكونات الاجتماعية وعملية عزلها بطرق مشروعة من خلال العنف الطائفي، الذي بدأت إثارة واضحة بشكل كبير بعد عام 2006 وتحديدا الأعوام 2006 و 2007 وبعد 2014 تعرض العراق اكبر موجة النزوح في تاريخه حيث أعلنت المنظمة الدولية للهجرة في العراق"بان نسبة النزوح من 1 كانون الثاني 20114 وحتى 31 آذار 2016 في العراق تخطى 3,418,332 مليون نازح داخلي(محمود، 2016، 41) واغلب هولاء النازحين مهجرين بسبب أعمال العنف

الدموي الطائفي خاصة بعد أحداث الفلوجة والرمادي في الانبار والموصل كذلك وتقيم الأسر المهجرة في مخيمات تفتقر لأبسط الشروط الصحية.(الجدة، 2015، 292)

إن الهاجس الأمني يبقى مبعث قلق الكبير للكثيرين الذي ويؤرق راحتهم ويهدد حياتهم ويمنعهم من العيش بطمأنينة وأمان ، فالحالة الأمني هي السبب الرئيسي للهجرة خارج العراق وبعد عام 2003 أصبحت الهجرة أحدى السمات الأساسية في المشهد العراقي نتيجة الأحداث الأمنية و الاحتلال التي مر بها العراق.وكانت السنوات من 2005 وما بعدها سنوات الهجرة خارجيا والنزوح داخليا بسبب الطائفية والعنف الذي تولد منها، والتهجير قد خلق أزمات كثيرة في العراق حتى إننا نجد الكثير من المخيمات التي أصبحت أزمة تعاني منها الحكومة العراقية، خاصة وهي الآن في صدد انتخابات قادمة وهناك عدد من المحافظات مازال أهلها نازحين عنها ولم يرجعوا إلى مناطق سكناهم لا بد للحكومة من تحرك جدي في أعادة النازحين ، حيث يعاني المهجرون قسريا من معاناة الحصول على السكن المناسب فهم يسكنون في مخيمات لا تتوافر فيها ابسط الشروط الصحية ويعانون حرمانا من التعليم والصحة والغذاء.

بعد هذا العرض لمظاهر الطائفية في العراق تحاول الدراسة تقديم نظرة مستقبلية عن الطائفية في العراق ودورها في تشكيل النظام السياسي في العراق خاصة وان العراق اليوم يقترب من انتخابات مقبلة فالسؤال الذي سيكون مطروح ما دور الأحزاب الدينية في المرحلة القادمة وهل تستطيع تلك الأحزاب إن تكون عابرة للطائفية خاصة وان متغيرات سياسية وأمنية كبيرة عصفت بالبلد وكان من أبرز نتائجها أن كشفت ضعف الطبقة السياسية العراقية، وأفقدت الشارع ثقته في الغالبية العظمى من الوجوه التي قادت البلد طيلة 14 سنة الماضية بأن كشفت فسادها وطائفيتها وتبعيتها للخارج أكثر من ولائها للبلد، وتجد الكثير من تلك الوجوه حاجة أكيدة لتغيير جلودها، والبحث عن واجهات سياسية جديدة، غير تلك الواجهات القديمة التي ملّها العراقيون.

ويشعر كثير من الساسة بصعوبة الحصول على حصّة في السلطة خلال المرحلة القادمة من خلال الانتخابات التي تبدأ الخريف بالانتخابات المحلية، في انتظار الانتخابات البرلمانية الأهم التي تحدّد من يحكم البلد، ويُنتظر مبدئيا أن تجري ربيع العام 2018.

وبدأت القوى الرئيسية المهيمنة على السلطة، وتحديدا الأحزاب الشيعية بتحويل رهانها نحو الحشد الشعبي المكوّن من عشرات الآلاف من المقاتلين لاستخدامه كورقة انتخابية كونه يحوز على سمعة جيدة لدى شرائح واسعة من الجمهور الشيعي نظرا لمشاركته في الحرب على تنظيم داعش. ورغم أنّ القادة العراقيين السنّة يلوّحون بورقة مظلومية الطائفة التي ينتمون إليها، إلاّ أن مشاركتهم في تجربة الحكم الفاشلة طيلة السنوات الماضية ورضاهم بأن يكونوا غطاء لها، أفقدهم ثقة الجمهور السني الذي لم يقدّموا له شيئا يذكر، خصوصا وهو الأكثر تضررا من الحرب التي ما تزال دائرة ضد تنظيمّ داعش والتي يدور أغلبها في المناطق السنية التي طالها دمار كبير وشرّد الكثير من سكّانها(صحيفة العرب، 2017، 3).

والتحالفات الانتخابية الأبرز في العراق تمثّلت بثلاث قوى سنّية وشيعية وكردية، تليها تحالفات للمسيحيين والتركمان وقوى وأقليات أخرى في البلاد، من أبرزها، بحسب رئيس الدائرة الانتخابية في مفوضية الانتخابات رياض البدران، ائتلاف "نصر العراق" بزعامة العبادي و"الحشد الشعبي"، وائتلاف "دولة القانون" بزعامة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، وتحالف "سائرون" بزعامة مقتدى الصدر والحزب الشيوعي وشخصيات ذات طابع مدني مثل سعد عاصم ومضر شوكت، و"تحالف الوطنية" بزعامة إياد علاوي وسليم الجبوري وأحزاب وكتل من الموصل والأنبار. كذلك برز تحالف "المشروع العربي" بزعامة نائب الرئيس الحالي أسامة النجيفي وخميس الخنجر ووزير التخطيط سلمان الجميلي وسبعة كتل وأحزاب سنّية أخرى، وتحالف ديالى، وتحالف الأنبار، وتحالف صلاح الدين وتحالف كردي في كركوك، وآخر في كردستان، وتحالف تركمان العراق، وتحالف عرب كركوك، وتحالف في سهل نينوى يضم قوى وأطرافاً مسيحية وآشورية وكلدانية مختلفة.

ويُلاحظ على التحالفات الجديدة ما يمكن وصفه بتقسيم المقسم طائفياً، إذ دخلت القوى السنّية في تحالفات ضيّقة منفصلة عن بعضها البعض عبر خمسة تحالفات، ثلاثة منها مناطقية في الأنبار ونينوى وديالى. وكذلك القوى الشيعية في أربعة تحالفات كبيرة، بينما تشرذمت القوى المسيحية في قائمتين، إحداهما تتصدر قرارها مليشيا "بابليون" المسيحية المدعومة من "الحشد الشعبي". والحال نفسه للأكراد، إذ دخلوا لأول مرة منذ بدء العملية السياسية في العراق بعد الاحتلال الأميركي بقائمتين، واحدة في كركوك والمناطق المتنازع عليها، وأخرى داخل إقليم كردستان.(الجاف، 2018، موقع العربي الجديد)

إذن لا تختلف الانتخابات القادمة عن ما سبقها من انتخابات فلم تتغير الوجوه ولم تتغير التحالفات التي قامت على التمثيل الطائفي، فإذا الناخب العراقي سيختار من يمثله طائفيا وليس من يحقق له مصلحة الجميع ولن يتخطى العراق المحاصصة الطائفية التي كانت السمة الأبرز منذ 2006.

الخاتمة:

تبين لنا من خلال سياق دراستنا هذه، الموسومة بـــ "الطائفية في الفكر العربي وممارسة قوى الإسلام السياسي، العراق -دراسة حالة- " أن الطائفية موجودة في مجتمعاتنا العربية منذ نشأة الطوائف، إلا أنها ظلت كامنة لفترات تنتظر الفرصة السانحة للبروز، والطائفية حتى لو كانت سابقة زمنياً وتاريخياً لوجود الدولة، إلا أنها كتعبير عنها فقد نمت على هامش ضعف المشروع الوطني القومي وبسبب تراجعه، بمعنى إن الطائفية كانت بديل لفشل النخب السياسية التقدمية في التعبير عن مشروعها التاريخي لأسباب موضوعية عدة، والمجتمع العربي شأنه شأن الكثير من المجتمعات الإنسانية ينطوي على تباينات واختلافات عديدة من انتماءات الناس وولاءاتهم العرقية والدينية واللغوية والإثنية والمذهبية، وهناك دائماً من كان يسعى إلى استغلال هذه التباينات لتمرير مخططاته وتحقيق أهدافه الخاصة من خلال إيقاظ الغول الطائفي وإثارة الفتن، وهذا واقع الحال في العراق ولبنان والبحرين وسوريا وحتى في الكويت، ففي العراق عكف البعض على استهداف الشخصيات والمساجد والحسينيات بعد الاحتلال لإثارة مشاعر التدين ودفع الجموع لردود فعل متسرعة، وإشعال غريزة الانتقام داخل المجتمع، وعمدت حركات الإسلام السياسي التي ظهرت من رحم الفشل الذي منيت به الحكومات القائمة لتستغل البعد الديني وتسييسه لخدمة مصالحها الخاصة.

وقد وصلنا من خلال البحث الاستقصاء والاستدلال إلى صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة، والإجابة على كل أسئلة البحث التي في مجموعها الإجابة المشار إليها آنفا.

لقد أوصلتنا الدراسة إلى عدة استنتاجات، استوجبت هي الأخرى عدة توصيات وسنبينها على النحو الآتي:

أولا: الاستنتاجات:

لقد توصلنا من خلال البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

1. ظاهرة الطائفية لم تكن موجودة في الفكر العربي بل ظهرت متأخرة ولم تكن موجودة في عهد الرسول"صل الله علية وسلم" والخلفاء الراشدين أنما كان هناك اختلاف على منصب الخلافة.
2. برزت ظاهرة الإسلام السياسي في الوطن العربي في النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين بسبب عدة عوامل داخلية وخارجية وإقليمية كان لها دور في سيادة الطائفية نتيجة السياسات التي اتبعتها بعض حركات الإسلام السياسي.
3. العامل الخارجي ذو اثر كبير في تأجيج الطائفية على مر التاريخ، وحاليا أيضا كانت ذات اثر في تاجيه في العراق.
4. إن قوى الإسلام السياسي في العراق ومنذ توليها الحكم فشلت من تطوير نظام يستطيع إن يحوي الجميع.
5. يعتبر كل من الفساد والمحاصصة الطائفية من ابرز معوقات فاعلية النظام السياسي العراقي بعد عام 2006.

التوصيات:

إن الاستنتاجات السابقة أوجبت بدورها توصيات، أهمها:

1. للخروج دوامة الطائفية لا يمكننا فقط الاعتماد على الشعارات والخطابات والمواعظ، ولهذا لا بد من إجراءات قانونية مانعة رادعة من شأنها إحداث تغيير جذري في المفاهيم وأساليب التربية والحياة السياسية.
2. الدولة المدنية هي البديل الأفضل للدولة الطائفية التي تقوم إذا ما أرادت دولة الخروج من مأزق الطائفية فلا بد من الرجوع إلى المدنية كبديل أنسب لها.
3. إن على الأحزاب الإسلامية وخاصة في العراق أن تتجاوز انتماءها الطائفي وتسعى إلى بناء مشروع سياسي موحد يحقق التوازن والتكافؤ.

4. تحتاج الحكومة العراقية إلى اتخاذ خطوات تتسم بالمصداقية لبناء الثقة وطمأنة لطوائف المختلفة حول مكانتها في الدولة من خلال خطة جدية للمصالحة.

المراجع والمصادر

1- المراجع العربية والمصادر

اولا: الكتب

إبراهيم، فرهاد(1996)، **الطائفية السياسية في العالم العربي: العراق نموذجا**، مكتبة المدبولي، القاهرة.

ابن حزم، ابي محمد علي (1931)، **المحلى**، مطبعة النهضة، القاهرة.

ابن منظور (1981)، **لسان العرب**، المجلد12، ج13، دار صادر، بيروت.

أبو رمان، (2010)، **الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي: المقاربات، القوى، الأولويات، الاستراتيجيات**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.

أبو رمان، (2015)، **تنظيم الدولة الإسلامية "الأزمة السنية"**، مؤسسة فريدريش ايبرت، الأردن.

أبو زهرة، محمد(1996)، **تاريخ المذاهب الإسلامية**، دار الفكر العربي، القاهرة.

اركون،محمد(1995)، **من فيصل التفرقة إلى فصل المقال.. أين الفكر الإسلامي المعاصر**، دار الساقي، بيروت.

الازري، عبد الكريم(1991)، **مشكلة الحكم في العراق: فيصل الأول إلى صدام**، مطبعة الكتب، بيروت.

الأفندي، عبد الوهاب،(2013)، **مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الاقداحي، هشام(2010)، **تاريخ الفكر السياسي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

الالوسي، سالم (2006)، **اسم العــراق، أصله ومعناه عبر العصور التاريخيـــة**،ط1، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغـــداد.

أمين، احمد(1943) **ضحى الإسلام**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

بدران، فاضل(2014)، **العراق ولعبة التوازن بعد الغزو الأمريكي القمة المغيبة .. إسرار ومفاجآت**، أمنة للنشر والتوزيع، الأردن.

بلقزيز، عبد الآلة، (2001)، **الإسلام والسياسة: دور الحركة الإسلامية في صوغ المجال السياسي**، ط1،المركز الثقافي العربي، دار البيضاء.

البنا، حسن(1979)، **مجموعة رسائل الأمام الشهيد حسن البنا**، المؤسسة الإسلامية للطباعة والصحافة والنشر، بيروت.

بوسقيعة، سليم(2015)، "**الثقافة السياسية ودور الإعلام في تنميتها**"، الباحث الاجتماعي، العدد 11، جامعة قسنطينة، الجزائر.

الترابي، حسن، (1995)، **تجديد الفكر الإسلامي** ، دار القرافي للنشر، المغرب.

الثعالبي، عبد الملك(2002)، **فقه اللغة وسر العربية**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي.

الجابري، محمد(2007)، **العقل السياسي العربي**، مركز دراسات الوحدة، بيروت.

الجبوري، سليم(2015)، **حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي.. الواقع والمستقبل**، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.

جلال الدين، محمد صالح (2016)، **الطائفية الدينية بواعثها ، واقعها ، مكافحتها**، دار جامعة نايف للنشر ، الرياض.

الجمحي، سعيد(2002)، **تنظيم القاعدة النشاة.. الخلفية الفكرية.. الامتداد، اليمن نموذجا**، مكتبة المدبولي، القاهرة.

جونستن، مايكل(2008)، **الثورة والسلطة الديمقراطية: متلازمات الفساد**، ترجمة: نايف الياسين، مكتبة العبيكان، السعودية.

حسن، حارث، (2014)، **الأزمة الطائفية في العراق: ارث الإقصاء**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت.

حسين، عبد الخالق(2011)، **الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق**، ط1، دار ميزوبوتاميا، بغداد .

خشيم،مصطفى(2002)، **مناهج وأساليب البحث السياسي**، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي.

خليل، حيدر (1997)، **التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية**، سلسلة محاضرات، مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

الخيون، رشيد (2007)، **الأديان والمذاهب في العراق**، ط2، منشورات الجمل، المانيا.

درويش، إبراهيم(1969)، **النظام السياسي: دراسة فلسفية تحليلية**، ج1، ط2 ، بغداد.

ربيع، محمود(1994) **موسوعة العلوم السياسية**، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت.

الربيعي، فاضل، (2011)، **دور التدخلات الإقليمية في صناعه المسالة الطائفية في العراق**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،الدوحة .

رضوان السيد (2013)، **الديون والدولة من منظور إسلامي عصري ومنفتح في : الدين والدولة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة، بيروت.

السامرائي، نعمان(2001)، **النظام السياسي في الإسلام**، مدار الوطن للنشر، الرياض.

السدمي، نهى(2014)، **الإسلام السياسي في الشرق الأوسط وجنوب شرق أسيا**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

سلامة، عبد الغني، (2015)، **كيف يصنعون الظلام**، دار هلا للنشر والتوزيع، الجيزة ، مصر.

السمهوري، رائد(2016)، **الوهابية والسلفية-الأفكار والآثار**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

الشاعر، عمرو(2008)، **عقائد الإسلاميين**، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت.

الشبلي، سعد(2009)، **النظام السياسي العراقي بعد 2003**، دار زهران، بغداد.

الشناوي، محمود(2012)، **العراق التائه بين الطائفية والقومية**، دار هلا للنشر والتوزيع، الجيزة، القاهرة.

الشيخ، محمد،(2007) **العقائد**، مطبعة اليزوردي، الأردن.

الصفار، حسن (2009)، **الطائفية بين السياسة والدين** ، ط1 ،المركز الثقافي العربي : الدار البيضاء.

الطباطبائي، محمد(1997)، **الميزان في تفسير القران**، منشورات مؤسسة العالمي للمطبوعات، ط1، بيروت.

ظريف، محمد(1992)، **الإسلام السياسي في المغرب مقاربة وثائقية**، دار المعارف الجديدة، الرباط.

العامل، مهدي(2003)، مدخل إلى نقض الفكر الطائفي، دار الفارابي، بيروت.

عبد الحميد، محسن(1960) **الحزب الإسلامي العراقي،مرحلة التأسيس**، صادر عن المكتب السياسي في بغداد، العراق.

عبد الخلاق، الشيخ(1999)، **الصحوة الإسلامية: مناهج ومدارس وحركات**، دار سبيل الرشاد، بيروت.

عبد الرحمن، طه(2012)، **روح الدين: من ضيق العلمانية إلى سعة الائتمائية**، المركز الثقافي العربي، بيروت.

عبد الرزاق، صلاح(2012)، **مشاريع إزالة التمييز الطائفي في العراق من مذكرة فيصل إلى مجلس الحكم 1932-2003**، منتدى المعارف للنشر، بيروت.

العلوي، حسن(2009)، **شيعة السلطة و شيعة العراق صراع الأجناس**، دار الزوراء ، لندن.

العلوي،حسن،(1990)، **الشيعة والدولة القومية في العراق**، دار المجتبي، طهران.

عمارة، محمد(1996)، **تيارات الفكر الإسلامي**، ط 2، دار الشروق، بيروت.

العمر، معن (2014)، **المعضلة العراقية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله.

الغرايبه ، إبراهيم(1997)، **جماعة الإخوان المسلمين في الأردن 1946-1996**، مركز الأردن الجديد للدراسات ، الأردن.

الغرايبه ، إبراهيم، (1996)، **جماعة الإخوان المسلمين في الأردن 1946-1996**، مركز الأردن الجديد للدراسات ، الأردن.

غليون، برهان، (1988). **المسالة الطائفية ومشكلة الأقليات**، ط1، دار الطليعة للنشر، بيروت.

الغنوشي، راشد(2000)، **الحركة الإسلامية ومسألة التغيير** ، دار قرطبة، تونس.

القحطاني، سعيد(2006)، **عقيدة أهل السنة والجماعة**، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض.

القديمي، نواف(2011)، **الإسلاميون سجال الهوية والنهضة**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.

القرضاوي، يوسف(2006)، **أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة**، مكتبة وهبة، القاهرة.

قرم، جورج(2007)، **المسالة الدينية في القرن الواحد والعشرين**، ترجمة: خليل احمد، دار الفارابي، بيروت.

القصبي، عبد الغفار(2004)، **مناهج البحث في علم السياسة** ، ط1، مكتبة الآداب ، القاهرة.

الكاتب، احمد(2006)، **السنة والشيعة.. وحدة الدين خلاف السياسة والتاريخ**، الدار العربية للعلوم، بيروت.

كصاي، حسام ،(2017)، **معضلة الظاهرة الإسلامية " التشكيل الطائفي للإسلام المعاصر**" ، ط1 ، دار صفحات ، دمشق .

كصاي،حسام (2016)، **إشكالية الطائفية في الفكر العربي المعاصر** "آليات الخروج الأمن للعرب من نفق التطرف" ، ط1 ، دار صفحات : دمشق .

الكيالي، عبد الوهاب (1983)، **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج3، بيروت .

الكيالي، عبد الوهاب(1990)، **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج5، بيروت.

ليبهارت، ارنت،(2006)، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**،ترجمة: حسني زينة، معهد الدراسات الإستراتيجية: بغداد/ بيروت.

الماوردي، أبو الحسن (1960)، **الأحكام السلطانية**، مطبعة الحلبي، دمشق.

منصور، عبد العظيم(1975)، **درر إسلامية**، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.

الموسوي، موسى(1988)، **الشيعة والتصحيح: الصراع بين الشيعة والتشيع**، مكتبة عبد الباقي جمو، بغداد.

الوردي، علي (1996). **وعاظ السلاطين** ، ط2 ، دار كوفان ، لندن .

الوردي، علي(1995)، **دراسة في سوسيولوجيا الإسلام**، دار الوراق للنشر، لندن.

ثانيا: الدوريات

احمد، مجيد، (2015)، "جريمة إثارة الحرب الأهلية والاقتتال الطائفي"، **مجلة كلية القانون والعلوم القانونية والسياسية**، جامعة صلاح الدين، العراق.

الجدة، ميادة(2015) مظاهر الطائفية في العراق- رؤية سوسيولوجية، **لارك للفلسفة والإنسانيات والعلوم الاجتماعية**، العدد 17.

حسن، حميد(2006)."إشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرارية و الانكفائية "، بحوث المؤتمر السنوي ، **مجلة العلوم السياسية** ، العدد 63.

حسن، شذى،(2009)، الانتخابات البرلمانية وإعادة هيكلية النظام السياسي في العراق، **مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 28.

الحسيني، موسى(2013)، الطائفية في الوطن العربي: تعريفها وأسباب ظهورها، حلقة نقاش"الطائفية والمذهبية وأثارهما السياسية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 408.

الحيدري، إبراهيم(2009) الولاءات العشائرية وإشكالية الهوية في العراق، **موجز البحث المقدم في الملتقى الفكري الأول للحوار الوطني**، بغداد

رفعت، سعيد(2013)الحكم الإسلامي بين أدبيات الخطاب الدعوي واستحقاقات قيادة الدولة، **مجله شؤون عربية**، العدد 153.

زاهد، عبد الأمير(2014) المعوق الطائفي لصيرورة المجتمع العربي، **(بحث غير منشور)** ، بغداد.

سعد الدين، نادية(2016) الارتباك الاستراتيجي: اقترابات القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 20 .

سليمان، سماء(2006)، الطائفية..المفهوم وإشكالاته ومخاطره، **مجلة شؤون خليجية**، عدد 47.

السيد،رضوان(2015)، الإسلام السياسي ومسالة الشرعية: الظهور والمألات والمستقبل، **مجلة التفاهم**، عدد 42.

شبيب، اسعد(2015)، نقد الطائفية في الفكر العراقي المعاصر، **مجلة السياسة** ،عدد 38، كلية العلوم السياسية، جامعة الكوفة، العراق.

صبار، محمد رشيد،(2006)، نحو خطاب إعلامي عربي لمواجهة الطائفية، **دراسات دولية**، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد 63.

عبد الحميد، سلمى (2015). "الفساد السياسي سببا في صناعة الطائفية "، **مجلة كلية الحقوق** ، العدد 23.

عبد، ابتسام، (2008). دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في العراق قبل وما بعد الاحتلال، **مجلة دراسات دولية**، العدد35.

العجلة، مازن صلاح، (2015) الدين والدولة لدى حركات الإسلام السياسي، **مجلة التسامح**، عدد 58.

الغزالي، حسن مهلول عباس (2015)موقف الأحزاب والتيارات الدينية على الساحة العراقية من قضية الديمقراطية، **مجلة دراسات دولية**، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد67.

فاضل، حميد حسن (2006) إشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرارية والانكفائية، **مجلة العلوم السياسية**،مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد32.

القفازي، ناصر(1994)، **أصول مذهب الشيعة**، مكتب الأوقاف، بغداد.

كاطع، سناء(2008)، الطائفية وتداعياتها على بناء الدولة العراقية المعاصر، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 36.

الكبيسي، يحيى(2013)، العراق: الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، الدوحة، قطر.

محفوظ، محمد، (2004)، الإسلام السياسي ضرورات التحول من الأصولية إلى المدنية، **مجلة تسامح**، عدد 47.

محمد، هيفاء(2012) إشكالية الهوية الوطنية العراقية، **مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية**، العدد، 53.

ميلاد، زكي(2011)، تطورات الفكر الإسلامي ومساراته المعاصرة، **ثقافتنا للدروس والبحوث**، العدد26

نعمان، ساجد، (2014). مفهوم العلم في الفكر الإسلامي، **مجلة الأستاذ**، العدد 109.

هلال، علي الدين(2014)، سؤال البقاء: النظام الإقليمي العربي في مواجهة مخاطر الانقسام والطائفية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 198.

- **ثالثا: رسائل جامعية:**

إبراهيم، منقذ(2008) **موقف الأحزاب والحركات الدينية الإسلامية، التطورات العراقية بعد الاحتلال**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات، القاهرة.

حميدان، مضر(2006)، "**السنة بين التشريع ومنهجية التشريع**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية النجاح الوطنية، كليات الدراسات العليا، فلسطين.

دبعي، رائد(2012)، "**أساليب التغير لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة"الإخوان المسلمين في مصر نموذجا**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كليات الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

الشيخ، رحماني(2015)، "**الأزمة الفكرية الحركات الإسلام السياسي**"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، دراسات مغاربية، جامعة د.الطاهر مولاي، المغرب.

كريمة، كروي (2010)، "**الحركات الإسلامية والمشاركة في المغرب العربي**"، رسالة ماجستير غير منشورة في دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر.

رابعا: **المواقع الالكترونية:**

أبو عون، ناصر(2017)، موقع صحيفة رأي اليوم، الخطايا العشر لحركات الإسلام السياسي في بلدان الربيع العربي، متوفر من خلال الرابط: http://www.raialyoum.com/?p=593702

آل غلام، ذياب، العلماء والمراجع والفقهاء القائلين بحرمة التطبير، موقع النور للثقافة والإعلام، متوفر من خلال الرابط: http://www.alnoor.se/article.asp?id=65699

بسيسو، مؤمن(2017)، موقع الجزيرة، حركات الإسلام السياسي.. سبل الاستدراك والنهوض، متوفر من خلال الرابط: http://www.aljazeera.net

جمعة،احمد (2017)، موقع اليوم السابع، "انهيار دولة الخلافة المزعومة فى العراق"، متوفر من خلال الرابط: http://www.youm7.com/story/2017/6/22

الحسيني، ادريسي(2009)، موقع مركز الإشعاع الإسلامي، مفهوم الإمامة عند الشيعة و أهل السنة، متوفر من خلال الرابط: https://www.islam4u.com/ar/authors

حميد، ماجد (2017)، موقع العربية، العراق.. عمّار الحكيم ينشق عن المجلس الأعلى الإسلامي، متوفر من خلال الرابط: http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/iraq/

خولي، معمر(2017)، مالات الهلال الايراني في المشرق العربي، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، متوفر من خلال الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/39642

سيف الدين، اكثم(2017)، موقع الجديد العربي، ولادة 5 أحزاب جديدة في العراق، متوفر من خلال الرابط: https://www.alaraby.co.uk/politics

عبد الرؤوف، نادر(2017)، موقع روسيا اليوم، العبادي يكشف أولويات حكومته في مرحلة ما بعد "داعش" متوفر من خلال الرابط: https://arabic.rt.com/middle

محل، لفته(2014)، الفرق بين الطائفة والطائفية، موقع الحوار المتمدن، متوفر من خلال الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=465637

وحدة الدراسات الاقتصادية، 2016، موقع الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، حواضن الفساد: حكومة المالكي الأكثر فسادا في تاريخ العراق، متوفر من خلال الرابط:
http://rawabetcenter.com/archives/31759

الجاف، سلام، الانتخابات العراقية، موقع العربي الجديد، متوفر من خلال الرابط:
https://www.alaraby.co.uk/politics

- **المراجع باللغة الانكليزية:**

Makdisi , Ussama (2017). **THE MYTHOLOGY OF THE SECTARIAN MIDDLE EAST,** in Arab Studies, Department of History, Rice University, Houston.

Nader Hashemi (2016**)" Toward a Political Theory of Sectarianism in the Middle East: The Salience of Authoritarianism over Theology**, University of Denver, USA.

Paper ,Analysis (2013). **THE NEW SECTARIANISM: The Arab Uprisings and the Rebirth of the Shia-sunni Divide** ,the Brookings

Tritton,A.S, (1968) **Islam**, Hutchinson University Library, London

المعلومات الشخصية

الاسم: صابرين محيميد عبد الله الشمري

التخصص:دكتوراه علوم سياسية

الكلية:العلوم الاجتماعية

سنة التخرج:2018/2017

الهاتف:0786127800